

المرأة الفلسطينية والأمن:

لماذا لا تشعر النساء والفتيات
الفلسطينيات بالأمن



مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة



المرأة الفلسطينية والأمن: لماذا لا تشعر النساء والفتيات الفلسطينيات بالأمن

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة على تعزيز مبدأ الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن. ويُعدّ المركز الأبحاث حول أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال، ويشجع على نشر المعايير المرعية على المستويين المحلي والدولي. كما يقدم المركز التوصيات السياسية والاستشارات والمساعدات في هذا المجال للعديد من الدول. ويضمّ شركاء مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الحكومات، والبرلمانات، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، إلى جانب المؤسسات الأمنية كالشرطة والقضاء وأجهزة المخابرات وحرس الحدود والجيش.

يعمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) في الأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٥. وهو يقدم الإرشاد والمساعدة لشريحة عريضة من الفلسطينيين، كالوزارات والمجلس التشريعي الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني والإعلام في جهودهم المبذولة للإرتقاء بحكم القطاع الأمني الفلسطيني الى مستويات عالية من الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

ملاحظة

تم إعداد هذه النشرة بمساعدة مالية من الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدولية (AECID). مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة هو المسؤول الحصري عن محتويات هذه النشرة وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي (AECID).

المرأة الفلسطينية والأمن: لماذا لا تشعر النساء والفتيات الفلسطينيات بالأمن

دراسة صادرة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
بحث وإعداد ستيفاني تشابان، وريما دراغمه وغارانس
ستيتلر

هيئة التحرير

آنجا إبنوذر
رولاند فريديريك
هيلدي جاكوبسين
ريغولا كاوفمان
جوناس لوتسشر
أرنولد ليتهولد
نيكولاس ماسون
إيمان رضوان
دانيل دي توريس

التصميم والإخراج الفني

واثل دويك

الترجمة

رانيا فلفل
جمانه كيالي
إنصاف الخضور
اسامة نزال
ياسين نور الدين السيد

مراجعة

انتصار أبوخلف

مساندة في تفرغ تسجيلات المقابلات و المجموعات البؤرية

محمد سباعنه
ثائر العطاري

الناشر

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

Rue de Chantepoulet 11

P.O. Box 1360

1211 Geneva 1

Switzerland

Tel: +41 (22) 741 77 00

Fax: +41 (22) 741 77 05

www.dcaf.ch

صورة الغلاف: © نيقولا ماسون، حاجز تفتيش قلنديا،
الضفة الغربية، ٢٠٠٩.

ISBN: 978-92-9222-112-6

© جميع الحقوق محفوظة لدى مركز جنيف للرقابة
الديمقراطية على القوات المسلحة ٢٠١٠.

قائمة المحتويات

٧	الملخص التنفيذي
٨	شكر وتقدير
٩	مقدمة
١٠	إضاءة: واقع المرأة الفلسطينية
١٢	المنهجية
١٤	خرائط الأراضي الفلسطينية
١٧	النتائج
١٨	العنف العسكري والسياسي
١٨	الاحتلال
٢١	الصراع الدائر بين الفصائل الفلسطينية
٢٣	مفاهيم انعدام الأمن في الحيز العام
٢٣	العنف وانعدام الأمن في الشارع
٢٥	العنف والتمييز في أماكن العمل
٢٧	العنف والتمييز في المدرسة والجامعة
٢٧	الآثار السلبية التي تخلفها الوسائل التكنولوجية
٢٩	مفاهيم انعدام الأمن في البيت
٢٩	انعدام الأمن الاقتصادي
٣٠	الحصول على التعليم، والقيود المفروضة على الحركة واللباس
٣١	العنف في الأسرة
٣٥	المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية

٤٠	المفاهيم السائدة حول آليات الاستجابة
٤٠	الجهات الرئيسية القائمة على توفير الأمن وتحقيق العدالة
٤٣	المؤسسات العامة
٤٥	منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان
٤٧	الإطار القانوني والتنظيمي
٥١	التوصيات التي خرجت بها النساء والفتيات
٥١	إصلاح المؤسسات
٥٥	حملات التوعية والتثقيف
٥٧	الخلاصة
٦١	الملاحق
٦٢	ملحق ١: مناقشات المجموعات البؤرية: الإستبيان
٦٣	ملحق ٢: قائمة تشمل بعض المنظمات التي تقدم خدمات للنساء الفلسطينيات

الملخص التنفيذي

الإنسان أو المؤسسات الأمنية والجهات القضائية كالشرطة والمحاكم، وذلك بسبب وصمة العار التي يسمُّها المجتمع بها إذا ما أبلغن عن حالات العنف التي تعرّضن لها. كما أقرت النساء بعدم معرفتهن بالمؤسسات التي تتولى المسؤولية عن حمايتهن أو بانعدام ثقتهن بها. ففي بعض الحالات، أثارت النساء تساؤلات حول وجود هذه المؤسسات، ولا سيما مراكز الإيواء منها. كما أعربت النساء عن تخوفهن من أن العاملين في تلك المؤسسات يفتقرون إلى المهارات المهنية والأخلاقية الضرورية التي تمكنهم من الاستجابة لاحتياجاتهن بصورة ناجحة تراعي سرية أوضاعهن. وأخيراً، يعتقد عدد كبير من النساء بأن النظام القانوني يمارس التمييز بحقهن ولا يكفل إنصافهن.

وبناءً على ما تقدم، تشتمل التوصيات التي تراها النساء والفتيات اللواتي شاركن في حلقات النقاش في مجموعات بؤرية في المقابلات الفردية المذكورة على ضرورة إطلاق حملات لرفع مستوى الوعي في المجتمع بكافة أطرافه وشرائحه، بمن فيه من الرجال والأولاد، وتوفير التدريب للأفراد العاملين في المؤسسات الاجتماعية ومنظمات المرأة وطواقم المستشفيات وأفراد الشرطة، وتعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات التي تتولى تقديم الخدمات لهن، وإصلاح النظام القانوني، وزيادة نسبة تمثيل المرأة ومشاركتها في هذه المؤسسات وفي الحياة السياسية بصورة عامة.

وعلى الرغم من أن عدداً لا يستهان به من النساء اعترفن بأنهن لا يلجأن إلى المؤسسات القائمة، فإن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة يؤمن بأنه يتعين على الجهات القائمة على إعداد السياسات دراسة التوصيات التي خرجت بها النساء والفتيات في هذا التقرير بعناية وأخذها في الاعتبار على المستوى المحلي ومن قبل المجتمع الدولي كذلك. كما يجب أن يتضمن الحوار الديمقراطي الذي يتناول الأمن المفاهيم التي تحملها النساء، سواء كنّ شابات أم متقدمات في السن، في هذا الجانب. وفضلاً عن ذلك، يجب إجراء تقييم دقيق لاحتياجات النساء ومدى استعدادهن للجوء إلى المؤسسات المعنية إذا ما رغبن في التواصل معها. وفي هذا السياق، لا يشكل هذا التقرير سوى خطوة أولى في هذا الاتجاه.

يستعرض هذا التقرير النتائج التي جرى التوصل إليها خلال النقاشات التي دارت في المجموعات البؤرية والمقابلات المعمّقة التي أجراها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مع نساء وفتيات فلسطينيات في الفترة الواقعة بين شهري حزيران/ يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وقد سعت هذه النقاشات إلى الوقوف على المفاهيم التي تحملها هؤلاء النساء والفتيات ووجهات نظرهن حول المسائل المتعلقة بأمنهن، وجمعها في تقرير شامل. ولا يهدف هذا التقرير إلى الخروج بتوصيات محدّدة، وإنما يسعى إلى التركيز على بعض المسائل المحورية التي حدّتها النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي شاركن في حلقات النقاش والمقابلات المذكورة. ويأمل مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في أن تسهم النتائج التي يخلص إليها هذا التقرير في تشجيع الجهات الفلسطينية المعنية على إدراج وجهات نظر النساء والفتيات في النقاشات التي تدور حول الأمن القومي الفلسطيني.

تم توجيه أسئلة للنساء والفتيات الفلسطينيات خلال المقابلات الفردية التي أجريت معهن والنقاشات الجماعية التي شاركن فيها حول المخاوف الأمنية التي تساورهن، وحول التجارب التي وقع عليهن العنف فيها، ونظرتهم إلى آليات الاستجابة التي توفرها لهن السلطات المحلية و/أو المجتمع الدولي ومدى لجوئهن إليها، والتوصيات التي يرينها للارتقاء بهذه الآليات، وبالتالي تحسين أمنهن وتعزيزه.

وقد أفصحت النساء والفتيات عن أن عدم شعورهن بالأمن يرتبط باستمرار النزاع القائم في الأراضي الفلسطينية، وعن قبول مجتمعهن للعنف الذي يمارس ضد المرأة، بالإضافة إلى عدم وعيهن بوجود المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات لهن وانعدام ثقتهن بآليات الاستجابة المتوفرة لهن. كما أسهبت النساء والفتيات الفلسطينيات في بيان التهديدات الأمنية التي يواجهنها، سواء كان ذلك في الحيز العام أو أماكن عملهن أو مدارسهن أو بيوتهن، حيث يسيطر العنف على حياتهن اليومية بجميع جوانبها. وعلى الرغم من انتشار هذا العنف، أشارت النساء إلى أنهن يمتنعن عن اللجوء إلى منظمات المرأة، أو مؤسسات حقوق

شكر وتقدير

يوّد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة أن يُعرب عن شكره وتقديره للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID) التي تكّرمت بتمويل هذا المشروع. كما يرغب المركز في الإعراب عن امتنانه لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية للتعاون الذي أبدته خلال جميع مراحل العمل على هذا المشروع.

لم يكن من الممكن اخراج هذا التقرير الى النور دون الدعم والمراجعة القيمة التي قدمت من قبل اعضاء الهيئة الاستشارية للمشروع " النساء الفلسطينيات والامن " ، ويعبر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) عن عميق شكره لجميع اولئك الذين قدموا آراءهم وتوصياتهم حول منهجية ونتائج هذا التقرير ويخص المركز بشكره كل من :

- تهاني ابو الدقة ، وزيرة الشباب والرياضة سابقاً
- خلود الفقيه ، قاضية ، مجلس القضاء الشرعي
- الهام الحمد ، مديرة وحدة الشكاوى ،وزارة شؤون المرأة
- فاطمة المؤقت، مدير عام ،صندوق النفقة
- ناصر الرئيس، مؤسسة الحق .
- د.اصلاح جاد مدير معهد الدراسات النسوية جامعة بيرزيت .
- امال خريشة ،المدير العام ، مركز المرأة العاملة والتنمية .
- زهيرة كمال ،مديرة ، مركز المرأة الفلسطينية للابحاث والتوثيق.

المقدمة

واقع المرأة الفلسطينية

وعقب إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت المنظمات النسوية الفلسطينية بالتركيز على مجموعة من القضايا كالعنف ضد المرأة، وحققها في التعليم، والتمكين، والمواطنة والمساواة في الإطار القانوني. كما عملت المرأة الفلسطينية على تأسيس البحوث الخاص بوضع المرأة الفلسطينية وذلك بإنشاء معهد الدراسات النسوية في جامعة بيرزيت؛ وصياغة وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية (٢٠٠٨)؛ وإنشاء وحدات للنوع الاجتماعي في الوزارات حديثة العهد، وإنشاء وزارة شؤون المرأة.

بالرغم من التقدم التدريجي لمؤشرات التنمية البشرية، ما زالت المرأة الفلسطينية تواجه بعض العقبات أمام ممارستها لحقوقها وضمان أمنها. وبالرغم من توثيق أشكال متعددة للعنف ضد المرأة الفلسطينية، ما زالت العديد من الدراسات تشكو قلة البيانات التي من شأنها توثيق حجم ومدى أشكال العنف الممارس ضد المرأة. فضلاً عما سبق، تتعرض المرأة أو الفتاة الفلسطينية التي تتكلم عن تعرضها للعنف للملامة، وتشعر عائلاتهم بالعار لعدم سيطرتها الكافية على بعض التصرفات ذات الطابع الجنسي.

أظهرت دراسة أجراها مركز الإحصاء المركزي الفلسطيني عام ٢٠٠٦^{١٨} أن ٦١,٧٪ من النساء المتزوجات تعرضن للعنف النفسي؛ ٢٣,٣٪ للعنف الجسدي؛ و ١٠,٩٪ منهن تعرضن للعنف الجنسي لمرة واحدة على الأقل خلال العام على التوالي. وأظهرت هذه الدراسة أيضاً أن أشكال العنف الذي واجهته النساء غير المتزوجات خلال العام: ٢٥٪ من النساء اللواتي لم يتزوجن تعرضن للعنف الجسدي؛ وما نسبته ٥٢,٧٪ للعنف النفسي من قبل أحد أفراد العائلة لمرة واحدة على الأقل خلال العام. لم تجمع أي معلومات حول أشكال العنف الجنسي ضد النساء غير المتزوجات لتحريم الحصول على هذا النوع من المعلومات. ولكن يبقى الاعتقاد بأن العنف الجنسي الذي يمارس ضد المرأة يمارس داخل حدود العائلة.^{١٩}

محفزات هذا المشروع

مصدر الإلهام لهذا التقرير يأتي من دراسة أجراها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة عام ٢٠٠٦ حول نظرة الجمهور العام لحكومة القطاع الأمني الفلسطيني.

بعض المعطيات الأساسية	
عدد النساء:	١١.٨٣٥,٢١٤
متوسط عمر النساء:	٧٣,٢ سنة ^٢
معدل معرفة القراءة والكتابة في أوساط النساء:	٩٠,٩٪ ^٢
معدل الخصوبة:	٤,٦ أطفال ^٤
معدل زواج الإناث:	٥٨,١٪ ^٥
النساء اللاتي لم يسبق لهن أن تزوجن (فوق سن ١٥ سنة):	٣٩,٣٪ ^٦
معدلات الزواج المبكر:	١٤٪ إناث بين ١٥-١٩ سنة، و ٥٩٪ إناث بين ٢٠-٢٤ سنة ^٧
متوسط عمر النساء عند الزواج:	١٩,٤ سنة ^٨
النساء الأرمال:	١,٣٪ ^٩
النساء المطلقات:	١,١٪ ^{١٠}
الأسر التي تعيلها نساء:	٨,٨٪ ^{١١}
النساء اللاتي يحملن درجة البكالوريوس أو درجة أكاديمية أعلى:	٧,٦٪ ^{١٢}
نسبة النساء في سوق العمل:	١٥,٤٪ ^{١٣}
مشاركة النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني:	١٢,٩٪ ^{١٤}
النساء اللاتي يعملن في منصب قاض:	١١,٢٪ ^{١٥}
النساء اللاتي يعملن في منصب وكيل نيابة:	١٢,١٪ ^{١٦}
النساء اللاتي يعانين من إعاقة واحدة على الأقل:	٥٢,٢٢٨ ^{١٧}

طراً تطور بارز على دور ومشاركة المرأة الفلسطينية في المجتمع خلال الحقبة الماضية. في النصف الأول من القرن العشرين، ارتبط دور المرأة الفلسطينية بإحتياجات المجتمع الزراعي، وبقي دورها في ميادين السياسة والتعليم مقصوراً على النخبة من النساء في المدن. وقبل حرب ١٩٦٧ شكلت المرأة الفلسطينية منظمات خيرية، وجمعيات نسوية، وأنخرطت بعد نهاية الحرب، في العمل السياسي والأنشطة الوطنية تحت الإحتلال العسكري الإسرائيلي، وبدأت حركة حقوق المرأة بالتبلور في السبعينيات والثمانينات.

^{١٨} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف الأسري (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦): النتائج الرئيسية. رام الله.

^{١٩} مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: الوضع القانوني والاجتماعي للنساء الفلسطينيات: تقرير حول تحليل الفجوات باستخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كمرجع. وهذا التقرير منشور على شبكة الإنترنت باللغة الإنجليزية تحت عنوان (The Legal and Social Status of Palestinian Women: A Gap Analysis Report using CEDAW as Reference)

على الموقع التالي:
http://www.mediterraneas.org/article.php3?id__article=278.

^{٢٠} "الحكومة و حكم القطاع الأمني: المفاهيم الفلسطينية العامة - تقرير موجز"، جنيف، ٣ آب ٢٠٠٦

^{٢١} مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) و المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية: "التقدم أو التراجع: الحكم الرشيد للقطاع الأمني الفلسطيني أو ترسيخ العشائرية؟" - خانيونس، قطاع غزة، الأراضي الفلسطينية ٣ - أيار مايو (٢٠٠٧). منتدى مركز جنيف و مركز شمس - توفير الامن للمواطنين الفلسطينيين" في محافظات طولكرم والخليل وقلقيلية (حزيران - تشرين الثاني ٢٠٠٨) بالاضافة الى نشرة النافذة (DCAF) رقم ١: "حكم القطاع الأمني الفلسطيني: واقع المجتمع المدني في نابلس"، ايار ٢٠٠٩.

تم اثناء هذه الدراسة إستطلاع آراء أغلبية من المواطنين الفلسطينيين حيث عبر ٥٧٪ منهم عن عدم رضاهم عن الطريقة التي تتبعها مؤسسات إنفاذ القانون الفلسطينية في معالجتها لموضوع العنف ضد المرأة.^{٢٠} ويظهر من خلال الأنشطة التي ينفذها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة أن المواطنين الفلسطينيين، وممثلي المنظمات النسوية، وقوات الأمن عبرت مراراً وتكراراً، عن ضرورة دمج الإحتياجات الأمنية للمرأة في عملية إصلاح القطاع الأمني.^{٢١} كما طالبوا بضرورة تطوير خدمات كافية لمعالجة موضوع العنف ضد المرأة.

أطلق مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة هذا المشروع لتحقيق فهم أكبر لإحتياجات المرأة الأمنية في فلسطين، ومنحها صوتاً في مناقشة الموضوع الأمني الفلسطيني. يأمل الجميع بأن تقود عملية إصلاح القطاع الأمني إلى تطوير حلول فلسطينية لبعض المشاكل التي لخصها هذا التقرير.

الهوامش

- ^١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، ٢٠٠٧، رام الله.
- ^٢ المصدر السابق.
- ^٣ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي: "في عشية اليوم العالمي للسكان، ١١/٧/٢٠٠٩".
- ^٤ المصدر السابق.
- ^٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، ٢٠٠٦: التقرير النهائي. رام الله.
- ^٦ المصدر السابق.
- ^٧ هدى رشاد، وماجد عثمان وفرزانه رودي فهمي، ٢٠٠٥، الزواج في الوطن العربي، واشنطن، مكتب مراجع السكان.
- ^٨ بيان صحفي: "المؤشرات الإحصائية حول الشباب في الأراضي الفلسطينية: بمناسبة اليوم العالمي للشباب، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨".
- ^٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، ٢٠٠٦: التقرير النهائي. رام الله.
- ^{١٠} المصدر السابق.
- ^{١١} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي: "في عشية اليوم العالمي للسكان، ١١/٧/٢٠٠٩".
- ^{١٢} المصدر السابق.
- ^{١٣} المصدر السابق.
- ^{١٤} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني لصحة الأسرة، ٢٠٠٦: التقرير النهائي. رام الله.
- ^{١٥} المصدر السابق.
- ^{١٦} المصدر السابق.
- ^{١٧} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً عشية يوم المعاق العالمي، ١٣/١٢، حول الأشخاص المعاقين في الأراضي الفلسطينية"، رام الله.

المنهجية

ورافقت الميسرة موظفةً تولّت تسجيل وقائع النقاش على آلة تسجيل من أجل تفرّغها في مرحلة لاحقة وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية. وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة التي تميّز بها هذا الموضوع، فقد تقرّر عدم حضور أي رجل خلال النقاشات المذكورة. وفي قطاع غزة، اضطلعت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بدور أساسي في تعيين ميسرات للمجموعات البؤرية، واللواتي استخدمن الاستبيان الذي صمّمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

وجرى اختيار المشاركات في المجموعات البؤرية بناءً على منهجية تتألف من محورين^٢. كما تم اختيار هؤلاء المشاركات وفق المعايير التالية: محل الإقامة، والفئة العمرية، والمجال الرئيسي من النشاطات الاجتماعية التي تمارسها المشاركة.

المحور الأول: مكان الإقامة

نُظمت حلقات النقاش التي أجرتها المجموعات البؤرية في ثماني محافظات، هي: رام الله والخليل وجنين ونابلس في الضفة الغربية، وشمال غزة ودير البلح وخانيونس في قطاع غزة. ويكفل هذا الاختيار التوازن بين المدن التي يتوفر فيها قدر كبير من الخدمات العامة والمناطق الريفية المعزولة التي تكاد يندم فيها توفر تلك الخدمات. كما يضمّ هذا التوزيع المناطق التي تعتبر محافظة من الناحية التقليدية والتي يُشتهر عنها تمسّكها بالعادات والتقاليد العشائرية.

وتم تقسيم المشاركات في هذه المحافظات الثماني إلى مجموعات تتقاطع مع ثلاثة محددات من محددات الهوية السكنية^٢:

- المدن التي تتميز بالنشاطات الصناعية والتجارية ويتوفر فيها نطاق واسع من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بالمقارنة مع غيرها.
- القرى التي تتميز بالنشاطات الزراعية ويتوفر فيها قدر محدود من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- مخيمات اللاجئين التي تتميز باكتظاظ السكان وانتشار الفقر فيها، ولا يتوفر فيها سوى قدر ضئيل من الخدمات والتعليم.

رعى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) نقاشات نُظمت ضمن ٣٥ مجموعة بؤرية شاركت فيها نساء وفتيات فلسطينيات في ثماني محافظات من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل جمع المعلومات حول احتياجاتهن الأمنية. وفي هذا السياق، لا تغطي هذه الدراسة في نطاقها سوى المناطق التي تشملها ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، والمناطق التي تقع ضمن صلاحياتها الكاملة أو النسبية. ولذلك السبب، لا تشمل هذه الدراسة محافظة القدس، حيث لا تستطيع هذه المؤسسات العمل في هذه المناطق بلا قيود. ويدرس مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) إمكانية القيام بتنظيم مجموعات بؤرية ومقابلات فردية ومناقشات من أجل معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات الفلسطينيات في القدس الشرقية المحتلة.

تشجع منهجية المجموعات البؤرية المشاركات فيها على إجراء النقاشات فيما بينهن، كما تتيح لهن طرح مسائل لا تثيرها بالضرورة ميسرات النقاش في هذه المجموعات. لذلك، تغطي هذه النقاشات مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بالمفاهيم التي تحملها النساء والفتيات بشأن الأمن. ومع ذلك، هناك بعض القيود التي تسري على نوع المعلومات التي ترغب المشاركات في تبادلها مع الأخريات في المجموعة المعنية، ولا سيما عند مناقشة مسائل تتسم بحساسيتها. ولهذا السبب، أجرى مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) ثماني مقابلات معمّقة مع نساء وفتيات فلسطينيات سبق لهن أن شاركن في مجموعات بؤرية من أجل استكمال المعلومات التي تم استقاؤها من النقاشات التي دارت في المجموعات المذكورة.

وقد قام مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) بتنظيم مجموعات بؤرية ورعايتها بالتعاون مع أحد شركائه المحليين في الأراضي الفلسطينية، وهو جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، التي تولت اختيار المشاركات وتوجيه الدعوات لهن بناءً على المعايير التي حددها المركز. وقد ضمت كل مجموعة من مجموعات بؤرية ما بين ٦ إلى ١٢ مشاركة. وفي المتوسط، امتدّت النقاشات على مدار ساعة ونصف، وأجرتها ميسرة باللغة العربية وفق استبيان أعدّه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة^١.

وقد حُذفت أسماء النساء والفتيات المشاركات من أجل المحافظة على خصوصيتهن، ولم تَجْر الإشارة إلى أسماء المخيمات والقرى التي جرت فيها النقاشات كذلك.

ويمثل هذا التقرير ملخصاً لما يربو على ٧٠٠ صفحة من النسخ التي دُوّنت فيها النقاشات التي جرت في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية المذكورة.

الهوامش

١ تشتمل الملاحق المرفقة مع هذا التقرير على الاستبيان المذكور.
٢ أنظر:

Krueger, R. A. and M. A. Casey. 2000. Focus Groups. A Practical Guide for Applied Research. London: Sage Publications.

٣ وقد طُبقت ذات هذه الفئات في دي مارتينو، فريديك، حسيني وليتهولد (محررين)، ٢٠٠٦، المفاهيم الفلسطينية العامة: السياسة والأمن والجدار. جنيف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة والمعهد العالي لدراسات التنمية في جنيف.

المحور الثاني: الفئة العمرية ومجال النشاطات الاجتماعية

الفئة العمرية

تم اختيار المشاركات في كل محافظة من المحافظات المذكورة أعلاه وفق ثلاثة فئات عمرية. ويكمن السبب الرئيسي وراء هذا الاختيار في أهمية مرحلة التقدم في العمر في المجتمع الفلسطيني، حيث كُنّا نهدف من خلال ذلك إلى تقليص الآثار التي تفرزها علاقات السلطة بين النساء اليافعات والنساء المتقدمات في السن. فبالنظر إلى أنه من غير المرجح أن تفصح النساء الشابات عن آرائهن التي تناقض وجهات نظر النساء من كبار السن، فقد تم توزيعهن إلى مجموعات منفصلة عن بعضها البعض، وذلك على النحو التالي:

- الفئة الأولى - المراهقات (١٥-١٨ سنة)
- الفئة الثانية - الشابات (١٨-٣٥ سنة)
- الفئة الثالثة - البالغات (٣٥ فأكثر)

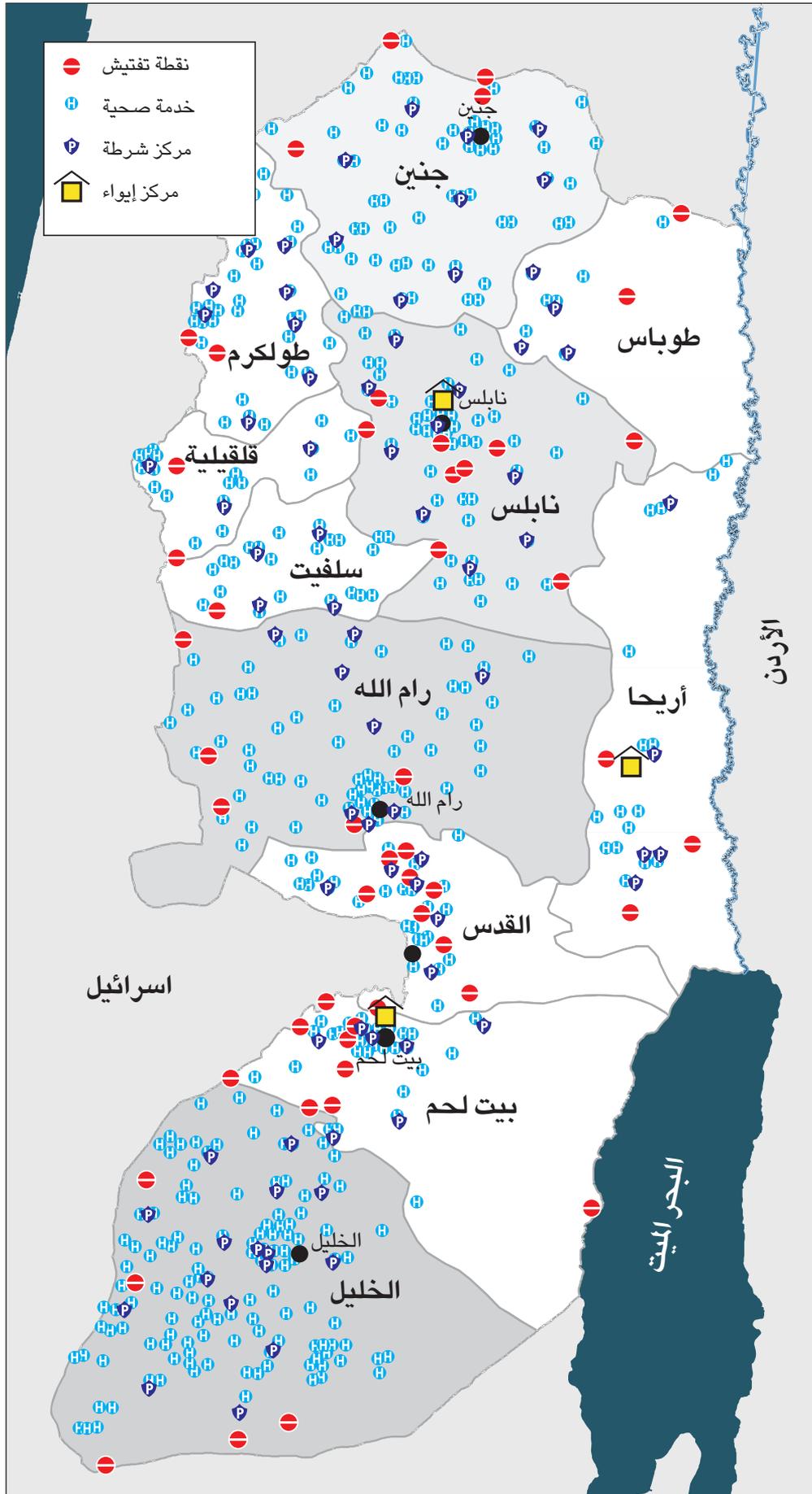
المجال الرئيسي من النشاطات الاجتماعية

تمت إضافة المجال الرئيسي من النشاطات الاجتماعية إلى الفئة العمرية من أجل تشكيل مجموعات متجانسة. ويرمي الهدف من ذلك إلى جمع النساء اللاتي يتمتعن بخلفيات اجتماعية متشابهة مع بعضهن البعض من أجل تشجيعهن على المشاركة في النقاش، بما يشمله من مواضيع حساسة. وفي هذا السياق، تم تحديد أربع مجموعات مستهدفة على النحو التالي:

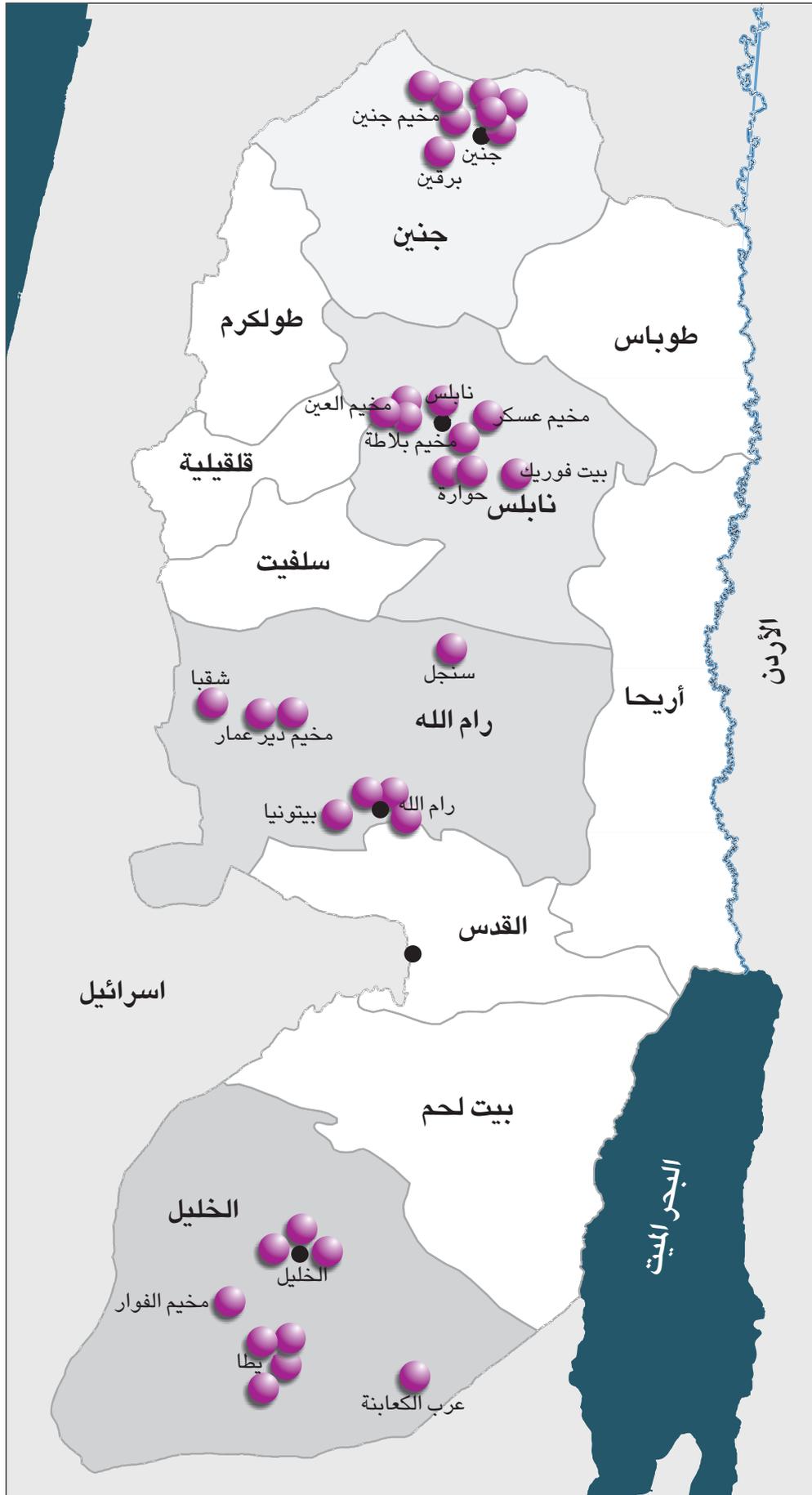
- طالبات المدارس
- طالبات الجامعات والخريجات الجدد
- النساء العاملات
- ربّات البيوت

وتُعزى المعايير الاجتماعية والفئات العمرية عشوائياً إلى أماكن الإقامة في جميع المحافظات التي جرى اختيارها. وفضلاً عن ذلك، تم تشكيل عدد قليل من المجموعات البؤرية التي ضمت نساءً من المجموعات المستهدفة الأقل حظاً، بمن فيهن النساء البدويات اللواتي لا يستفدن سوى من قدر ضئيل من الخدمات الاجتماعية (بما فيها خدمات الصحة والتعليم)، والأسيرات السابقات، وقريبات الأسرى والنشطاء السياسيين الذين قُتلوا لأسباب سياسية واللواتي تدهورت أوضاعهن المالية بسبب غياب أزواجهن.

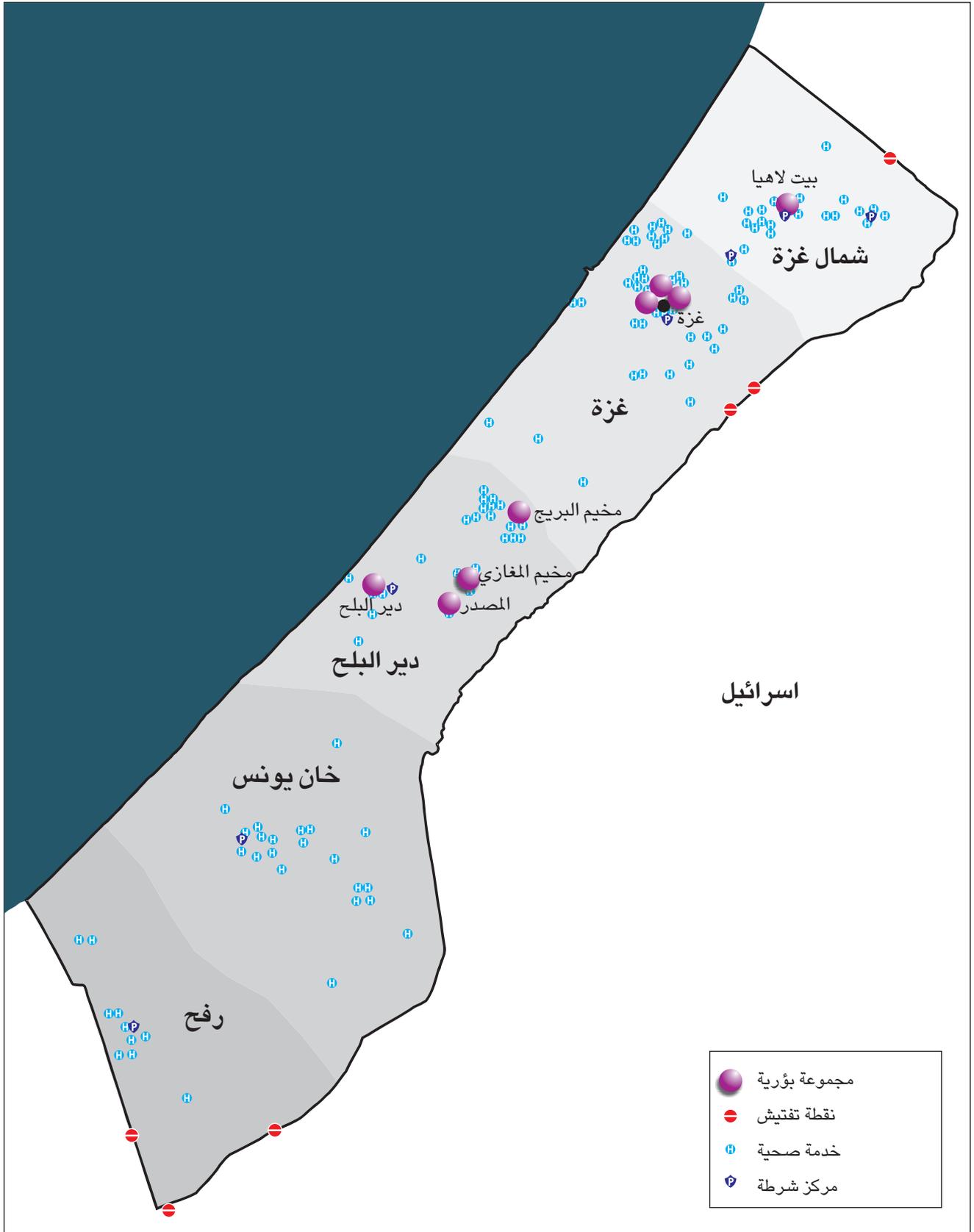
خدمات صحية ومراكز إيواء و مراكز شرطة في الضفة الغربية



المجموعات البؤرية في الضفة الغربية



المجموعات البؤرية في قطاع غزة



النتائج

العنف العسكري والسياسي

وجود المستوطنين اليهود باعتبارها عوامل رئيسية ترسخ انعدام إحساسهن بالأمن والأمان.

الاحتلال

أريد أن أقول أنكم تستطيعون تحقيق الأمن عندما تكون دولتكم مستقرةً ومستقلة. (...) ولكن من المستحيل أن تشعرني بالأمن عندما لا يكون بلدك حرًا.

طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

وبالنظر إلى أعمال العنف التي يرتكبها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، تشعر النساء بأنهن معرضات للاعتداءات الإسرائيلية داخل منازلهن وخارجها على السواء.

إن السبب الرئيسي وراء انعدام الأمن يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي. فمن الممكن أن يتعرض بيتك للتدمير [بصاروخ] حتى وأنت تجلسين داخله. إنني لا أشعر بالأمن بحيث أطمئن إلى إرسال أولادي إلى المدرسة لهذا السبب نفسه. كما إنني لا أستطيع أن أتحرّك بحرية أو حتى أن أذهب إلى زيارة صديقاتي لهذا السبب أيضًا. فأنت معرضة للاعتداءات الإسرائيلية في كل مكان.

طالبة جامعية، قرية (في قطاع غزة)

أنا أخاف من الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوم بإخلاء بيوتنا ويقصفها، حتى لو لم تكوني ناشطة سياسية، كما هو الحال مع أسرنا. ففي بعض الأحيان، تتعرضين للأذى دون أن تتمكني من معرفة مصدره.

ربة بيت، جنين

وتسترجع النساء في قطاع غزة، ممن تأثرن تأثرًا عميقًا بعملية "الرصاص المصبوب" ذكريات الأحداث المأساوية التي مررن بها وتشعباتها التي تركتهن في صدمة كبيرة:

على الرغم من كل أشكال العنف والفسفور الذي أطلق حولنا، فقد قررنا البقاء في بيتنا. ومع ذلك، قام الجنود بمهاجمة بيتنا ونحن نائمين. لا تزال بناتي يذكرن الحرب الأخيرة في كل يوم.

قرية أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

لا أشعر بالأمن كلما خطر ببالي أن هناك جنود إسرائيليون حولنا. وطالما كان هناك صراع داخلي بين الأحزاب السياسية، فإني لا أشعر بالأمان كذلك. إن هذه الأمور مجتمعة تخلف أثرًا كبيرًا على حياتنا.

طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

تتأثر المفاهيم التي تحملها النساء والفتيات الفلسطينيات حول الأمن تأثرًا كبيرًا بالوضع السياسي الذي يسود الأراضي الفلسطينية. وفي الوقت الذي تسبب فيه الانقسام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ازدياد المخاوف الأمنية لدى جميع المواطنين الفلسطينيين، فإن النساء والفتيات يتأثرن بهذه الانقسامات بصورة بالغة. وتعزو النساء والفتيات الفلسطينيات سبب انعدام شعورهن بالأمن إلى الاحتلال الإسرائيلي وإلى الصراع الدائر بين حركتي فتح وحماس.

ويترك الصراع الذي تدور رحاه بين الفصائل الفلسطينية، والذي بلغ أوجه خلال شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٧ بعدما استولت حركة حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة، أثرًا لا يُستهان به على مفهوم النساء والفتيات الفلسطينيات للأمن، حيث يُشربن في هذا الخصوص إلى العنف السياسي، والاعتقالات التعسفية، والصدمات المسلحة وحوادث القتل باعتبارها أمورًا تؤثر على أمنهن وعلى أمن أطفالهن وأسرهن كذلك.

كما تشير النساء والفتيات الفلسطينيات إلى العنف الذي يولده الاحتلال بصورة مباشرة باعتباره مصدرًا من مصادر انعدام الأمن والاستقرار لديهن. وفي هذا السياق، فقد تركت عملية "الرصاص المصبوب"، التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة بين شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، النساء والفتيات يعانين من الصدمة وجعلتهن عرضةً للأذى أكثر من غيرهن. كما تركت الذكريات القوية التي خلفها غزو مخيم جنين في الضفة الغربية خلال عملية "الدرع الواقي" التي نفذتها قوات الاحتلال خلال عام ٢٠٠٢ النساء والفتيات في هذه المنطقة يعانين من نفس الشعور بانعدام الأمن والعجز. وبالإضافة إلى هذه العمليات العسكرية، تنظر النساء الفلسطينيات إلى الإجراءات التي تتفدها قوات الاحتلال والحوازر العسكرية التي تقيمها

أنا أخاف من الاحتلال ومن هدم المنازل لأننا لم نحصل حتى الآن على التعويض عن هدم منازلنا في عام ٢٠٠٢. كما أنني لا أزال أشعر حتى هذه اللحظة بأنني سأموت من الخوف عندما يطرق شخص ما باب بيتي في الليل. وأنا أسأل نفسي كيف أستطيع أن أفتح الباب دون وجود زوجي. لقد جاؤوا إلى بيتي ودمروا كل شيء فيه.

ربة بيت، مدينة (جنين)

إن الاحتلال هو أكثر شيء يبتئ الخوف في نفسي. فأنا أخاف من قيام [الجنود] الإسرائيليين باعتقال أولادي أو هدم بيتنا.

ربة بيت، مدينة (جنين)

كما سرد عدد كبير من النساء والفتيات أعمال العنف التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون والمستوطنون اليهود في الأراضي الفلسطينية. فقد شهدت بعض النساء مثل هذه الأعمال بألم أعينهن، في حين تطرقت نساء أخريات إلى حوادث أخرى سمعن بها. وسواءً شهدت النساء أعمال العنف الإسرائيلية أم لا، فقد عبّرن عن إحساسهن المتأصل بالخوف منها. وفضلاً عن ذلك، أشارت النساء إلى عمليات الاعتقال التي تمارسها قوات الاحتلال بصورة تعسفية. وقد تسبّب اعتقال النساء بأنهن قد يقعن ضحايا لأعمال العنف التي تمارس بحقهن لأسباب لا يعرفنها، أو دون وجود أي سبب على الإطلاق، في ترسيخ شعورهن بانعدام الأمن.

تقول غالبية النساء هنا أنهن يشعرن بالأمن من آبائهن، ولكن هل تشعرين في قرارة نفسك بالأمن عندما يقتحم جندي إسرائيلي بيتك ويأخذك أنت ووالديك إلى السجن إن أراد ذلك؟
طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

أنا أخاف من الاحتلال ومن التعرض لاعتداءاتهم [الجنود الإسرائيليين].
ربة بيت، مدينة (جنين)

كنت مرةً أسير على طريق التفافي وكان مستوطن يمرّ من هناك. هناك خطر يتهددني بإطلاق النار عليّ أو قتلي أو الاعتداء عليّ. وهناك اعتقالات على الحواجز. إننا بعيدون جداً عن الأمن الاجتماعي والاقتصادي.
امرأة عاملة، مدينة (الخليل)

وينسحب هذا الخوف من أعمال العنف التي يمارسها الجنود والمستوطنون الإسرائيليون على الأراضي الزراعية والحقول على نحو ما تستذكره النساء من المشاكل التي يواجهنها عندما يحاولن كطف محاصيلهن الزراعية وحصادها. ويتّرجم انعدام الأمن الشخصي إلى انعدام في الأمن الاقتصادي كذلك.

لا يزال الاحتلال هنا، وسوف يعطلّ الجهود التي تُبذل لتحسين حياتنا وإنجاز مشاريع التنمية. وتبين الحرب الأخيرة التي شنت على غزة أن الاحتلال لا يحتكم إلى أية قواعد أو أنظمة في أعمال القتل أو التدمير أو هدم المنازل والبنية التحتية التي يملكها المجتمع الفلسطيني.

امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

ويعتبر عدد ليس بالقليل من النساء أن حقوقهن لم تُعدّ تشكل أولوية في ظل أعمال العنف التي يقترفها الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين:

كانت النساء قبل الحرب يشتكين من العنف الأسري، الذي لا يزال يعانين منه. وكانت النساء معنيات بأمنهن الشخصي (...). أما الآن، فقد خلقت الحرب وضعاً يتسم بالمزيد من الصعوبة. فقد أضحت النساء أقل خوفاً من العنف الذي يمارس ضدهن.

امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

وفي المقابل، تأثرت النساء اللواتي يقطنن في الضفة الغربية، واللواتي ينظرن إلى العنف الذي خلفته الحرب على غزة من بُعد، تأثراً عميقاً بها وعبّرن عن خوفهن على أطفالهن على الرغم من المسافة التي تفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة:

لقد شاهدنا مدرسةً تتعرض للقصف في غزة، فكيف تستطيع أم أن ترسل طفلها إلى المدرسة في اليوم التالي؟

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

ولا يزال هدم المنازل، سواء نُظر إليه على أنه عقوبةً جماعيةً أم من ضمن الأضرار التي خلفتها الحرب، يمثل شكلاً من أشكال انعدام الأمن التي يتسبب بها الاحتلال. وعلى وجه التحديد، تحدثت النساء القاطنات في قطاع غزة ومدينة جنين في الضفة الغربية عن الصدمة التي عانين منها بعدما هدمت القوات الإسرائيلية بيوتهن خلال العمليات العسكرية التي استهدفت أماكن سكناهن.

نحن لا نستطيع أن ننام لأننا لا نشعر بالأمن في بيوتنا. (...) لقد قُتل ابني، وهدم بيتي بينما كنا نائمين داخله. إننا نشعر بالخوف طوال الليل ومنتظر طلوع الصباح علينا بفارغ الصبر.

قرية أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

أنا أخاف من أن يتعرض بيتي للهدم على رأسي وأنا موجودة فيه، وهذا بسبب ما عايشناه خلال الحرب الأخيرة على غزة.

قرية أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

القيام بأفعال غير عادية أو غير أخلاقية، كتحليل البنات أو نزع الملابس أو إجبار الأبناء على ضرب آبائهم.
ربة بيت، جنين

يتعرض عدد كبير من النساء للانتهاكات على الحواجز، خاصةً عندما يحاولن المرور من أجل الحصول على العلاج الطبي. وحتى في حالات الولادة، فقد ولدت الكثير من النساء على الحواجز، وبعضهن فقدن مواليدهن على تلك الحواجز. هذه مشكلة حقيقية لم تتناولها وسائل الإعلام على الوجه المطلوب.
طالبة جامعية، جنين

أود أن أقول أن الفتيات يواجهن الكثير من المضايقات على الحواجز من قبل الجيش الإسرائيلي. وقد حصل ذلك معي عندما ذهبت لأحضر جلسة محاكمة أخي، حيث أصرّ الجندي على أن أعطيه رقم هاتفي، ولكنني رفضت ذلك. وقد ألحّ على ذلك، وهو ما رفضته عدة مرات. وفي كل مرة كنت أذهب فيها إلى المحكمة، كان يسألني "ألا تريدين أن تعطيني رقم هاتفك؟". هذا تحرش.
طالبة جامعية، جنين

أنا أدرّس في قرية في قبلان. أخرج من بيتي في الصباح ولا أعلم إذا ما كان الحاجز مفتوحاً أم مغلقاً. ويتوجب علي أن أكون هناك في الساعة ٧:٠٠ صباحاً. أن الخوف ينتابني عند يبدأ يوم عملي.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

هناك أشياء كثيرة ترغبين في القيام بها، ولكنها تتحول إلى مشكلة مع وجود الحواجز. فأقصر مسافة تريدين قطعها ستستغرق منك ٤٥ دقيقة أو أكثر بسبب هذه الحواجز.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

وعلاوةً على ما تقدم، أفصحت النساء عن عجزهن لأنهن لا يستطعن الدفاع عن أنفسهن من الإجراءات المهينة التي يرتكبها الجنود الإسرائيليون بحقهن:

في إحدى المرات، كنت على حاجز وأريد التوجه إلى القدس، حيث اقترب جندي من فتاة وأمسك بها. وقامت الفتاة بصفعه على وجهه. ثم حبسها الجنود. لقد كانت تدافع عن نفسها، ومع ذلك فقد تم وضعها في السجن.
طالبة جامعية، مدينة (رام الله)

كما تترجم المضايقات التي يتعرض لها الرجال الفلسطينيين على الحواجز العسكرية الإسرائيلية إلى أعمال عنف ضد المرأة، وذلك لأنهم لا يستطيعون الرد على الاعتداءات التي تمارس ضدهم عليها ويصبون جام غضبهم على أسرهم بعدما يعودون إلى بيوتهم:

عندما يتوجّه المزارعون في قريتنا إلى أراضيهم للعناية بأشجار الزيتون، فنحن نشعر في الحقيقة بأننا في خطر عندما نذهب إلى هناك لأن المستوطنين يهاجموننا ويعتدون علينا في معظم الأوقات. فهم يأتون إلينا ويبدؤون بالصراخ بوقاحة بأنهم هم من يملكون الأرض. وفي كل مرة نذهب إلى هناك، يمنعوننا من الوصول إلى الأشجار. ولذلك، فنحن نعود أدرجاناً دونما شيء. فهل يمكنك أن تتخيلي كيف نشعر عندما نرى ممتلكاتنا وميراث آبائنا وأجدادنا يضيع من أيدينا ونحن نتفرج دون أن نستطيع فعل شيء؟

ربة بيت، قرية (في رام الله)

لدينا أشجار تين ولوز، ولكن لا يُسمح لنا بالاقتراب منها. ولا نستطيع قطف ثمرها وبيعه. لذلك، فقدت عائلتي مصدر دخلها منها بكامله.
ربة بيت، قرية (في رام الله)

وأخيراً، تشكّل الحواجز العسكرية مصدراً آخر من المصادر التي تُشعر النساء الفلسطينيات اللاتي يقطن في الضفة الغربية بانعدام الأمن.^٢ فلا تمثل الحواجز العسكرية الثابتة أو المفاجئة التي تقيها قوات الاحتلال في التجمعات السكانية الفلسطينية وحولها تهديداً لحرية النساء في الحركة والتنقل فحسب، بل إنها تضع كافة النساء والفتيات في وضع يعرضهن للأذى بسبب خضوعهن للإذلال والإهانة عليها. وقائمة الإهانات تغطي مجموعة واسعة. وعلى أقل تقدير، تخشى النساء والفتيات من عدم السماح لهن بالمرور أو التأخر عن الوصول إلى أماكن عملهن أو مدارسهن أو جامعاتهن في الوقت المطلوب. وفي الكثير من الحالات، تطلب المجندات المتواجبات على تلك الحواجز من النساء نزع النقاب أو رفع الجلباب لأغراض التفتيش. وفي أحيان أخرى، يقوم جنود الاحتلال بمعاكسة النساء والفتيات الفلسطينيات أو يحاولون التحرش بهن جنسياً، حيث يُنظر إلى مثل هذه الأفعال باعتبارها عدوانية وتخدش حياة المرأة الفلسطينية وكرامتها. وفي أقسى الحالات التي تشهدها النساء على الحواجز الإسرائيلية، قد يمنع الجنود النساء الحوامل من المرور، وهو ما حصل بالفعل مع العديد من النساء اللواتي أُجبرن على وضع مواليدهن على الحواجز.^٣ فضلاً عن ذلك، تشكل فكرة تعرض النساء لتعليقات أو أفعال مهينة، أو إجبارهن على التصرف بطريقة مهينة، مصدراً من مصادر الخوف الذي يعتري النساء عند مرورهن عبر الحواجز الإسرائيلية.

إننا نتعرض للإذلال على يد الجيش الإسرائيلي. وتتعرض النساء الحوامل للمعاناة على الحواجز. كما يجبر الجنود الإسرائيليون بعض الأشخاص على

كيف يتقدمون إلى الأمام. وفي هذا الإطار، دأبت النساء والفتيات المشاركات في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية على ذكر الصراع الدائر بين الفصائل الفلسطينية باعتباره مصدرًا أكبر من مصادر التوتر وانعدام الأمن من ذلك يفرضه الاحتلال. وقد عبّرت النساء بصفتهن أمهات وزوجات عن مخاوفهن الحقيقية على سلامة أقربائهن، حيث أشرن إلى تسييس الحياة اليومية في فلسطين باعتباره مسألة أمنية وتهديدًا يعترى استقرار أسرهن.

لدينا مشكلة الفصائل، التي تعتبر أخطر من الاحتلال نفسه. نحن أتباع دين واحد. ومع ذلك، فنحن نقتل بعضنا البعض. (...) إننا شعب واحد ونعيش في بلد واحد. يجب علينا أن نراعي بعضنا البعض بصرف النظر عن انتماء اتنا السياسية.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

إننا ننتشغل بقتال بعضنا البعض، وهذا ما تسبّب في ضياع قضيتنا.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

ويبدو أن السبب الذي يقف وراء هذا الشعور يكمن في سرعة تسرّب الخلافات الفصائلية إلى بيوت الفلسطينيين وأسرهم، مما يؤثر على النساء والفتيات في حيّزهن الخاص كذلك:

يؤثر الصراع الذي تدور رحاه بين الفصائل السياسية تأثيرًا سلبيًا على مجتمعنا، وليس لنا نحن معشر النساء دخل في هذا الصراع. بل على العكس، تخاف النساء على أولادهن إذا كانوا ينتمون إلى فصائل سياسية مختلفة. فهناك احتمال أن يقوموا بالاعتقال أو إطلاق النار أو قتل بعضهم البعض لهذا السبب. لذلك، تشهد الأسر انقسامًا في هذا الشأن.
امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

هناك فصائل سياسية متباينة حتى داخل البيت الواحد نفسه وفي العائلة الواحدة نفسها. وهذا يخلق ظاهرة من الخوف. وتربّي العائلات أبناءها دائمًا على مواجهة الصراع. (...) وما يسود في نهاية المطاف هو استخدام القوة، وليس اللجوء إلى الحكمة.
امرأة عاملة، الخليل

لقد تعرضت النساء الفلسطينيات لصدمة أو أكثر في حياتهن بسبب الكارثة السياسية التي يتسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعدما فقدن أولادهن أو أزواجهن أو إخوانهن أو أحد أقربائهن. وقد كنا نشاهد غزة قبل فترة اندلاع الصراع الداخلي بين حماس وفتح. لقد كانت هناك مشاهد مروّعة من كلا الجانبين. (...) فإذا ما وقعت هذه الأحداث هنا في الضفة الغربية، فما الذي يمكن أن يحدث لزوجي

أنا أتفق مع زميلتي التي قالت بأنه لا يوجد أمن على أي مستوى في المجتمع الفلسطيني. فحتى عندما يمر الرجال عبر الحواجز، ترى الجنود الإسرائيليين يهينونهم. (...) وهذا بالطبع يؤثر عليهم نفسيًا. لذلك فهم يجدون المجال لممارسة سيطرتهم وتحكمهم عندما يعودون إلى بيوتهم.
طالبة جامعية، الخليل

وبالإضافة إلى ذلك، تسهم الحواجز العسكرية الإسرائيلية في ترسيخ انعدام شعور النساء بانعدام الأمن عندما لا يحملن بطاقات هوياتهن معهن. فنظام الهوية الشخصية الذي تفرضه سلطات الاحتلال على المواطنين في الأراضي الفلسطينية يتّسم بالتعقيد. وعندما تتزوج المرأة في المجتمع الفلسطيني، فهي تنتقل في العادة إلى محل إقامة زوجها. وقد يستدعي الانتقال إلى مدينة أو قرية أو محافظة أخرى الحصول على أوراق ثبوتية خاصة. وتتعرض النساء اللواتي لا يحصلن على مثل هذه الأوراق للتهديد بالاعتقال من قبل الجيش الإسرائيلي. وهناك عدد غير معروف من الزوجات المقيمت في الأراضي الفلسطينية واللواتي لم يتم تسجيلهن، بمعنى أنهن لا يملكن الأوراق الثبوتية التي تحمل عنوان التجمع السكاني الذي يُقْمَن فيه، وهو ما يحد بالتالي من حريتهن في الحركة والتنقل ويقصص من فرصهن في إيجاد عمل لهن أو الحصول على التعليم، ومن شعورهن بالأمن كذلك.

لم أملك بطاقة هوية لمدة عشر سنوات، وكان ذلك يحرمني من الشعور بالأمن. كنت أعيش في قلق كبير. (...) وعندما كنت أضطر إلى السفر في المواصلات العامة أو حتى عندما كنت أمرّ عبر الحواجز، لم أكن أستطيع النوم جيدًا في الليل. وكنت دائمة القلق على زوجي وعلى أولادي. وكنت أشعر بالخوف من أن يقوموا بإعادتي إلى محل إقامتي الأصلي وأفقد بسبب ذلك أطفالتي وزوجي وبيتي. وعندما حصلت على بطاقة الهوية، شعرت بالأمن الحقيقي، حيث بات يمكنني الإحساس بالأمن والانتقال إلى أي مكان بحرية. كما صرت أنام ملء جفوني مع أفراد عائلتي في الليل. في الواقع، تؤثر بطاقة الهوية الشخصية على أمن الأسرة (...) لقد كنت خائفة على مدى عشر سنوات من أن يسألني جنود الاحتلال الإسرائيلي عن بطاقة هويتي.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

الصراع الدائر بين الفصائل الفلسطينية

أصبحت السياسة الفلسطينية أكثر إستقطابا عندما تولت حركة حماس السلطة في قطاع غزة في عام ٢٠٠٧. وحيث ترسخت النزعة الفصائلية، فقد ترك الصراع الأساسي القائم بين حركتي فتح وحماس العديد من الفلسطينيين لا يعرفون

أو أطفالتي أو إخوتي؟ لا توجد حتى امرأة فلسطينية واحدة تحيي في أمن وأمان.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

وأشارت بعض النساء اللاتي ينحدرن من جنين على وجه التحديد إلى غياب حرية التعبير عن الرأي باعتباره قضية سياسية، حيث أفدن بأن الحديث في السياسة يعرضهن لخطر الاعتقال أو السجن.

أعتقد أنه من المهم جداً توفير الحماية للنساء عندما يعبرن عن آرائهن أو عندما يتبين انتماءً سياسياً محدداً. يجب توفير الحماية للنساء (...) لأننا نعلم جميعاً أن النساء اللواتي يؤيدن أحزاب المعارضة يتعرضن للاعتقال بصورة متكررة.
طالبة جامعية، مخيم (في جنين)

كما ثبت أن استيلاء حماس على مقاليد السلطة في قطاع غزة أسهم في زيادة الضغوطات الاجتماعية التي تزرع النساء القاطنات هناك تحتها. فقد صدر نظام خاص باللباس، يقضي على النساء والفتيات ارتداء الحجاب أو الجلباب، وهو ما يُنظر إليه على أنه عامل يوفر الحماية لهنّ في طرقات قطاع غزة وشوارعه. ولكن النساء والفتيات اللاتي اخترن عدم ارتداء الحجاب يقعن عرضةً لمواقف تحدّ من حريتهن في الحركة، بل وتهدد حياتهن في بعض الحالات.

هناك حديث يدور في هذه الآونة عن فرض لبس الحجاب والجلباب قسراً على النساء. هذا الأمر يفرض المزيد من القيود على النساء ويؤثر على أمنهن، الذي يكتسب حساسية خاصةً من زوايا مختلفة. وسوف يمنع هذا الأمر بعض الفتيات من استكمال تحصيلهن الدراسي.
امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

إنني أفكر في إرسال ابنتي إلى خارج قطاع غزة لأنها لا ترتدي الحجاب. فأنا أخشى أن يعتدي عليها شخص ما وهي تسير في الشارع. لقد سمعنا مؤخراً عن فتيات تعرضن للضرب أو الحرق بمادة حمضية لأنهن لم يلبسن الحجاب. لذلك، فأنا أضطر إلى إجبار ابنتي على استئجار سيارة أجرة للانتقال [من بيتنا أو إليه]، كما أفضل أن أرسل شخصاً ما [معها] لحمايتها.

امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

ويبدو أن الأسر في قطاع غزة باتت تستخدم الحجاب والجلباب كشكل من أشكال 'الحماية' بسبب ما يُعرف عن الأمان الذي يوفره اللباس المحتشم، حيث تفرضه هذه الأسر على بناتها خلال الأوقات التي تشهد تصاعداً في أعمال القتال:

كانت غالبية صديقاتي وأسرتي في وقت الحرب تخشى على بناتها أكثر من خشيتها على أبنائها إلى درجة أنهن أجبرن بناتهن على ارتداء الحجاب والجلباب حتى وهن نائمات (...).
امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

الهوامش

^١ شنت إسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٨ عملية عسكرية دامت ٢٢ يوماً على قطاع غزة، وقتلت فيها ما يقرب من ١,٤٠٠ مواطن فلسطيني وأصابت أضعافهم بجروح. أنظر البيان الصحفي الصادر عن المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم) في يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مطلوب حساب للنفس: بتسيلم تنشر حصيلة القتلى في حملة "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة، وهذا البيان منشور على الموقع الإلكتروني:

http://www.btselem.org/arabic/press_releases/20090909.asp

وقد تمّ الرجوع إلى الموقع والاقْتباس منه في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

^٢ حتى نهاية عام ٢٠٠٩، كان الجيش الإسرائيلي يقيم ٦٠ حاجزاً عسكرياً ثابتاً في أعماق الضفة الغربية، منها ١٨ حاجزاً في مدينة الخليل وحدها. كما أقام الجيش الإسرائيلي ما معدله ٦٥ حاجزاً مفاجئاً كل أسبوع داخل التجمعات السكانية الفلسطينية وحولها. أنظر المركز الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بيتسيلم)، ٢٠٠٩، قيود على حرية الحركة والتنقل: معطيات عن الحواجز في الأراضي المحتلة. وهذا البيان الصحفي منشور على الموقع الإلكتروني للمركز:

http://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/statistics.asp

وقد جرى الإطلاع عليه والاقْتباس منه في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

^٣ الأمم المتحدة، ٢٠٠٩. التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، مسألة الفلسطينيين الحوامل اللواتي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية، تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان. وهو منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/C7067BCF833833DE85257571006853D3>

وقد تم الرجوع إليه والاستشهاد به بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

مفاهيم انعدام الأمن في الحيز العام

يعوق حرية النساء والفتيات في الحركة فحسب، بل إنه يهدد سلامتهن كذلك.

يخلف عدم توفر فرص العمل آثاراً سيئة على الشباب، حيث أنهم يدورون في الشوارع ويتسببون في خلق المشاكل ويتحرشون ببناتنا.
ربة بيت، مخيم (رام الله)

أود أن أقول بأن المشي في الشارع هو الأكثر [خطورة] بسبب شباب الجامعة. فالشارع هو أكثر مكان خطر بسبب معاكساتهم.
طالبة جامعية مدينة (نابلس)

وهناك الكثير من التقارير الواردة حول التحرش اللفظي والمعاكسات ولمس أجساد النساء والشابات والفتيات بصورة غير مقبولة، وهو ما يتسبب في بثّ الخوف في نفوسهن وفي شعورهن بالتوتر.

معاكسات وألفاظ. لقد واجهنا هذه الأمور عدة مرات. وهذا يدفعك إلى التفكير بما تقومين به أو الخطأ الذي ارتكبتيه، كما تبدئين بإثارة الشكوك حول نفسك وحول ما تلبسينه أو الخطأ الذي أقدمت عليه أو الشيء الذي حدث، مما جعل هؤلاء [الرجال] يتحدثون بهذه الطريقة. هل هذا صحيح؟ إنك تبدئين بالشك في نفسك.
طالبة مدرسة، مخيم (في جنين)

لا أعتقد أن هناك فرقاً بين فتاة ترتدي "مايوه" وفتاة ترتدي جلباباً. فكلاهما ستعرضان لذات النظرات وذات التحرشات اللفظية من الرجال في الشارع. وفي بعض الأحيان، أنظر إلى نفسي بعد ما أسمعته في الشارع وأتساءل ما إذا كنت قد تصرفت بصورة خاطئة في طريقة لبسي، ولكنني أدركت أن المسألة لا تتعلق بي أنا، بل بالناس الذين هم مرضى.
طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

يتحرش بي الشباب في الشارع. ولا يقتصر هذا الأمر على التحرش اللفظي، بل يتعداه إلى لمس أجسادنا. إن هذا يؤدي إلى شعور المرأة بانعدام الأمن في الشارع.
طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

عندما نمشي في الشارع، نجد بعض الشباب الذين يتفوهون بألفاظ حول طريقة لبسنا. كيف يمكن أن

إن حركة النساء مقيدة في مجتمعاتنا. فلا تجد النساء حرية تامة في الخروج من بيوتهن والعودة إليها.
طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

لا يتم إيلاء سوى قدر ضئيل من الاهتمام لتوثيق العنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات الفلسطينيات ومكافحته في الحيز العام. ومع ذلك، تُظهر النقاشات التي دارت في المجموعات البؤرية التي شاركت فيها النساء والفتيات الفلسطينيات بأن الحيز العام، ولا سيما الشارع، يُنظر إليه على أنه يُنحصر في الذكور، وبالتالي فهو يشكل مصدرًا من مصادر انعدام الأمن والاستقرار لديهن. ويحول الخوف من الولوج إلى الحيز العام دون مشاركة النساء والفتيات في النشاطات المهنية والتعليمية.

وتشتمل المفاهيم التي تحملها النساء والفتيات الفلسطينيات حول انعدام الأمن في الحيز العام على المضايقات والتحرشات اللفظية والجسدية والجنسية، وانتشار الشائعات والقيل والقال، والتهديد باختطافهن. وفضلاً عن ذلك، تتعرض النساء والفتيات للتحرش والتمييز في أماكن عملهن، وفي المدارس والجامعات. وتتنظر عدد كبير من النساء، ولا سيما الأمهات، إلى استخدام الوسائل التكنولوجية (من قبيل القنوات الفضائية على التلفاز والهواتف الخليوية والإنترنت) كتهديد لسلامة بناتهن وسلامة الشباب.

العنف وانعدام الأمن في الشارع

التحرشات اللفظية والجسدية

لم تفتأ النساء والفتيات اللواتي شاركن نقاشات المجموعات البؤرية يُشِرْنَ إلى الشارع، وخصوصاً المكان الواقع خارج أبواب بيوتهن، باعتباره أكثر المواقع التي يشعُرْنَ فيها بعدم توفر الأمن في روتين حياتهن اليومية. وفي الوقت الذي ينظر فيها إلى الحيز العام باعتباره بيئة قد تكون غير آمنة، فغالباً ما تفرض قيود على وصول النساء والفتيات إليه أو يُحدّد بمناطق معينة، وذلك على الرغم من قبول خروجهن إليه بصفة عامة. وتخشى الأسر وأفراد المجتمع على سلامة النساء والفتيات، وغالباً ما يفرضون الحدود والقيود على حركتهن. فوجود 'الشباب' في الشارع لا

تشعري بالأمن إذا لم تستطعي المشي في الشارع؟
(...) فمع أنك تضعين الشال على رأسك وتغطي
جسمك بالجلباب، ترين العيون تتجه إليك وتسمعين
التعليقات على جسمك وعلى أشياء أخرى. لماذا الأمر
على هذه الشاكلة هنا؟

امرأة عاملة، قرية (في رام الله)

الإشاعات والقييل والقال

تنتشر الإشاعات والقييل والقال في التجمعات السكانية التي
تقيم فيها النساء والفتيات بصرف النظر عما إذا كانت هذه
التجمعات تقع في المدن أو القرى أو المخيمات. ففي الغالب،
تحتل النساء الفلسطينيات صلب المسائل التي تتعلق بشرف
الأسرة والمجتمع، كما تنعكس حركتهن في الحيز العام على
عائلاتهن الصغيرة والممتدة. وقد ينظر إلى خروج المرأة إلى
الحيز العام باعتباره غير أخلاقي أو غير لائق بحسب الموقف
القائم. لذلك، تمثل الشائعات والنميمة، سواءً كانت تستند
إلى أحداث واقعية أم لا، شكلاً قوياً من أشكال السيطرة على
النساء ومصدرًا من مصادر الخوف وانعدام الأمن لديهن:

إذا خرجت الواحدة منّا من بيتها مرات كثيرة خلال
الأسبوع، يبدأ المجتمع بالتكلم عنها. فالناس في
مخيمنا لا يحبون رؤية النساء خارج منازلهن.
وتفضل النساء البقاء في بيوتهن وتأجيل أعمالهن
على أن يسمعن الناس يتكلمون عنهن.
ربة بيت، مخيم (في رام الله)

لما يقوله الناس دور رئيسي. فعائلاتنا تتأثر بصورة
سيئة بسبب القيل والقال. وأنا أعتقد بأن عائلاتنا
تهتم بما يقوله الناس أكثر من اهتمامها براحة أبنائها
أو ما شابه ذلك.
طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

كما عبّرت النساء العاملات عن خيبة أملهن بسبب الرقابة
التي يفرضها المجتمع على حركتهن وبسبب المفهوم السائد
الذي يقول بأن عمل المرأة خارج بيتها يشير إلى شيء غير
مشروع في سلوكها:

في بعض الأحيان، تفرض عليك طبيعة العمل أن
تتأخري في المساء. لذلك، يبدأ الناس في إثارة الأسئلة
ويريدون توضيحات منك. وفي أحيان أخرى،
تتعرضن للاتهام وتسمعين كلمات تشير إلى أنه لا
يجوز لك الخروج من بيتك.
امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

إذا خرجت [امرأة] من بيتها في الساعة ٦:٠٠ صباحًا،
يبدأ الناس بالتكلم عنها. إنهم لا يقدرون بأنها تخرج
إلى عملها.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

من أكثر الأشياء التي تضايقك ما تسمعيه من القيل
والقال الذي يتفوه به الناس من حولك، سواءً كانوا رجالاً
أو نساءً. فهذا يسبب الإحباط لك. على سبيل المثال، كانت
هناك بعض الفتيات اللواتي كنّ يعملن في مؤسستنا،
ولكنهن اضطررن إلى الاستقالة من وظائفهن من أجل
تجنب الفضائح لأنهم [المجتمع] يعتبرون أن عمل المرأة
يشكل فضيحة كبرى. وهناك فتيات أخريات يذهبن
للعمل في أماكن أخرى، ولكنهن يواجهن المصير نفسه -
وهو ترك عملهن والبقاء في بيوتهن. لذلك، فإن المجتمع
الذي تعيشين فيه يترك أثرًا مضاعفًا عليك. فهو قد يكون
السبب الذي يدفعك إلى التقدم من خلال دعمه ومساندته،
أو قد يكون السبب في تدميرك.
ربة بيت، قرية (في رام الله)

وعلى نحو مماثل، تُمنع النساء الشابات من البقاء خارج
بيوتهن حتى ساعة متأخرة:

إذا كان هناك شيء يسمى أمن هنا، فيمكنك أن تري
فتيات يمشين في الشارع بعد الساعة ٦:٠٠ مساءً.
ولكن يتعين على الفتاة أن تكون متواجدة في منزلها
قبل هذا الوقت، لأن الناس يشروعون في النميمة
والتكلم عنها. أنا أعيش في مدينة الخليل، وصدقتاتي
من القرية. وهن لا يستطعن البقاء خارج بيوتهن بعد
الساعة ٤:٠٠ بعد الظهر، حيث يعتبرن أنهن قد تأخرن
وسوف يتكلم الناس عنهن.
طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

كما تقع النساء الفلسطينيات اللاتي لا ينمّ مظهرهن
الخارجي عن التقيد بالأدوار التي يتوقعها المجتمع منهن
فريسة للحكم عليهن ومضايقتهن. فعلى سبيل المثال، يُنظر
إلى المرأة التي تختار عدم ارتداء الحجاب والجلباب، وهو
اللباس الذي تلتزم به العديد من النساء المسلمات، على أنه
أمر غير مقبول في بعض التجمعات السكانية.

أنا أعاني من العنف اللفظي، لأننا نعيش في مجتمع
تتحكم به العادات والتقاليد. فعندما أخرج من بيتي،
مثلًا، فإنني أسمع الكثير من الشتائم لمجرد أنني امرأة
عجوز ولا أرثدي الحجاب الذي يغطي رأسي. وفي
بعض الأحيان، تستوقفني بعض النساء عندما أسير
في الشارع ويسألنني: لماذا لا تغطي رأسك؟
ربة بيت، مدينة (جنين)

(...) هناك تدخل في كل شيء في أي وقت نتحرك
فيه. إننا لا نشعر بالأمان. فعندما أخرج من البيت إلى
العمل، أجد في طريقي ثلاثين امرأةً يسألنني لماذا لا
أرثدي الحجاب. لذلك، فأنا أشعر بأنني أفنقر إلى
الأمن الاجتماعي.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

كما يهيمن الخوف من الاختطاف على مجالات أخرى من الحيز العام:

في المنتزه، مثلاً، يثير العديد من الشباب الذعر في نفسي، لأنهم قد يُقدّمون على اختطاف شخص ما. وأنا أخاف من هذا الشيء في بعض الأحيان.

طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

وتعبّر الأمهات بصفة عامة عن خوفهن وقلقهن على بناتهن من الاختطاف من داخل بيوتهن أو أثناء سيرهن في الشارع:

بالنسبة لاختطاف البنات، أنا أخاف دائماً على بناتي، خاصة بعدما سمعت عن الكثير من هذه الحوادث. لذلك، لا تزالين تشعرين بانعدام الأمن حتى مع وجود الشرطة الفلسطينية.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

إنني أشعر أن شخصاً ما قد يدخل بيتي في أي وقت ويلحق الأذى بابنتي.

امرأة عاملة، قرية (في قطاع غزة)

وسواء كانت هذه المخاوف تستند إلى الواقع أم لا، فإنها تضيف المزيد إلى الهستيريا التي تدفع بالنساء والفتيات إلى الإحجام عن التواجد في الحيز العام.

العنف والتمييز في أماكن العمل

وفقاً لما جاء في تقرير التنمية البشرية العربية الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٥، تعتبر نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل من أدنى النسب في العالم. وتعاني النساء الفلسطينيات من أدنى نسبة مشاركة في شغل الوظائف بالمقارنة مع أقرانهن من الذكور. فحتى عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل ١٥,٤٪^١.

وضع المرأة الفلسطينية في سوق العمل

- انخفضت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل من ١٦,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ إلى ١٥,٤٪ في الربع الثالث من نفس العام.
- بلغت النسبة العامة للبطالة بين النساء ٢٩,٨٪. وشهدت النساء اللاجئات مستويات أعلى من البطالة بالمقارنة مع غير اللاجئات، حيث بلغت هذه النسبة ٣٨,٧٪ مقابل ٢٣,٩٪ على التوالي.
- بلغت نسبة البطالة بين النساء اللواتي لم يُنهين أية سنة دراسية ٥,٣٪. أما نسبة البطالة بين النساء اللواتي أكملن ١٣ سنة دراسية فوصلت إلى ٤٠,٢٪، بالمقارنة مع ١٦,٩٪ من البطالة في أوساط الذكور.

وفي بعض الحالات، تُضطر النساء إلى التكيف مع مطالب المجتمع لكي يتمكن من الخروج إلى الحيز العام والمحافظة على مهنتهن:

يولي الناس اهتمامهم للمظاهر، وهم أحرار في ما يعتقدونه، ولكن لا يجوز لي أن أظهر نفسي أو جسمي. لذلك، فقد غيرت نفسي، وفي المقابلة الأخرى [التي أجريت معي لشغل وظيفة]، ارتديت تنورة أطول وغطيت رأسي. وقد أخذت هذه المبادرة من أجل تعزيز موقفي أمام الرجال. هذا ما يجب على النساء فعله. وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك حتى عندما تستخدم المرأة المواصلات العامة (السيارات)؛ حيث يعتقد الرجال أن هؤلاء النساء اللواتي يستخدمن المواصلات العامة متاحات لهم. إذا أردت أن تخرجي للعمل، فعليك أن تحمي نفسك.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وفي نهاية المطاف، لا تعدو الشائعات والقبيل والقال، سواءً كانت واقعية أم لا، كونها تحرشات لفظية وجسدية تشل حركة النساء والفتيات، بل إن ما يتولد عن تلك الشائعات والنميمة قد يكتسب أثراً أسوأ في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، أشارت طالبة جامعية في نابلس بأنه يتحتم عليها أن تحسب كل حركة تصدر عنها مقدماً. كما تجبر الشائعات والنميمة التي يطلقها أفراد العائلة أو المجتمع النساء والفتيات على اتباع آليات ذاتية يحاولن من خلالها ضبط سلوكهن وحماية أنفسهن (أنظر أيضاً القصة الواردة في صفحة ٢٨).

التهديد بالاختطاف

في الوقت الذي لا تتوفر فيه أدلة مادية على حوادث تثبت اختطاف النساء والفتيات في الأراضي الفلسطينية، ينظر إلى التهديد بالاختطاف، خاصة من قبل سائقي سيارات الأجرة، على أنه تهديد خطير قائم. فالعديد من النساء والفتيات يستذكرن قصصاً عن فتيات قيل أنهن تعرضن للتخدير والاعتداء الجنسي عليهن بعد ركوب السيارات، وهو ما يجعل النساء الشابات يتوخين حذراً شديداً من البقاء وحدهن في سيارات الأجرة.

إننا نخاف من أن نتعرض للاختطاف، وخصوصاً في سيارات الأجرة.

طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

هناك الكثير من المشاكل في سيارات الأجرة، ويشتكى معظم الناس من هذا الأمر.

طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

ذهبت ابنة جارتنا إلى حفلة زفاف، ولكنها تعرضت للتحرش من قبل سائق سيارة الأجرة.

طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

- تعمل الغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات في قطاعات الخدمات وفي قطاعات أخرى، وذلك بنسبة ٦٢,٥٪. وتعمل ما نسبته ١٨,٩٪ من النساء في قطاعات الزراعة والصيد والتحريج، و٩,٢٪ في قطاعات التعدين والمحاجر والتصنيع، و٧,٦٪ في قطاعات التجارة والمطاعم والفنادق.

- يبلغ معدل الأجر اليومي للنساء في الأراضي الفلسطينية ٧٩,٨ شيكل بالمقارنة مع ٨٠,٩ شيكل للذكور.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، مسح القوى العاملة، (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩)، دورة الربع الثالث ٢٠٠٩. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، رام الله.

وبسبب العمل في ظل اقتصاد يعاني أصلاً من التدهور ومع ارتفاع نسبة البطالة، يتم استغلال مشاركة النساء في سوق العمل، بحيث لا يحصلن على الأجر الذي يستحقنه. وقد أبلغت النساء في مناسبات كثيرة عن أن أرباب العمل يمارسون التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي بحقهن في أماكن العمل، كما أنهم يمنحون المعاملة التفضيلية لأقرانهم من الرجال، وهو ما يتناقض مع أحكام قانون العمل الفلسطيني.

هناك حالات متكررة تشهد ممارسة التمييز على أساس النوع الاجتماعي، حيث يتولى الذكور المسؤوليات الإدارية، في حين لا تشغل الإناث هذه المناصب. امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

إذا طلبت يوم إجازة من العمل، فقد ترفض الإدارة طلبك بخلاف ما يكون عليه الحال لو قدم موظف ذكر هذا الطلب. وهم لا يرون أن ذلك يمثل مشكلة بحجة أنه رجل وهو يحتاج العمل. كما أنهم لا يدركون في حالات كثيرة لماذا تعتبر الإجازة هامة لك. المشكلة أنه لا يوجد لديك أي خيار آخر.

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

كما أشارت النساء إلى أن أرباب العمل لا ينظرون إلى عمل المرأة باعتباره ضرورياً لهم، وهو ما يشير إلى أن النساء يُهملن واجباتهن الأسرية عندما يخترن العمل خارج منازلهن:

صحيح أن معظم المؤسسات توظف النساء، ولكن القوانين تخدم الرجال. إننا بحاجة إلى المزيد من المرونة التي تتناسب مع النساء العاملات. فإذا ما مرض ابني وتأخرت عن العمل، فإن الإدارة لا تقبل مثل هذا العذر مني. وهم يداومون على القول بأنك لا يجب أن تعمل، بل يجب عليك البقاء في بيتك.

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

وعلاوةً على ما تقدم، تفيد النساء بأنهم لا يحصلن على مستحقاتهن في الوقت المطلوب، كما أنهن لا يحصلن على حقوقهن المحددة الأخرى، كالإجازة المرضية وإجازة الأمومة والأجور المتساوية والأمان الوظيفي.

بالنسبة لنا نحن النساء العاملات في المؤسسات الحكومية، من المعروف أنه يتعين عليك أن تدافعي عن نفسك لوحده. فعندما نطلب إجازاتنا السنوية، فنحن نواجه الاعتراضات دائماً. بل إنه يتم رفضها في بعض الأحيان لأسباب غير معروفة. وبالمقارنة مع الناحية النظرية، لا تمنح النساء إجازة الأمومة بكاملها. ولا تتمتع النساء بالحقوق في التصنيفات الوظيفية ويُحرمن من زيادة رواتبهن.

امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

أولاً، بناءً على خبرتي وعملي في النقابات، لا يوجد هناك أمان لأن أرباب العمل لا يعطون النساء العاملات حتى أبسط حقوقهن الأساسية، كالإجازات المرضية وإجازة الأمومة و حتى أنهم يحرموهن من حقوقهن في رواتبهن. كما تعمل النساء لفترة تصل إلى ٨ - ١٠ ساعات مقابل ١٠ شواكل أو ٢٠ شيكلاً كحد أقصى. ومن المشاكل الأخرى التي تواجهها النساء الفصل التعسفي والعنف اللفظي. وقد شاهدت الكثير من الحالات التي يمارس فيها التمييز في الأجور ضد للمرأة، وذلك على الرغم من أنهن يبذلن جهداً أكبر في العمل ويقدمن مخرجات تتفوق بجودتها على تلك يقدمها الرجال. وبهذا، يُدفع للنساء نصف أجر الرجال.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

أنا لا أشعر بالأمان في العمل، حيث يمكن أن يفصلوني منه في أية لحظة، وذلك لأنني لا أملك عقداً ولا أمان لدي.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وعلى نحو مماثل، يُنظر إلى التوظيف في المنظمات غير الحكومية أو الدولية على أنه غير ثابت ولا مستقر وذلك لأنه في معظمه مرتبط بالمشاريع ويدوم لفترات قصيرة في ظل بيئة عمل متقلبة في أصلها:

يمثل الأمان الوظيفي جانباً من جوانب القلق لدينا. فكما تعلمين، نحن لدينا أطفال، والأوضاع الاقتصادية غير مستقرة. لذلك، يمكن أن يحصل أي شيء في أي وقت. وقد تنتهي برامج المنظمات غير الحكومية. فماذا يمكن أن يحصل بعد ذلك؟ إننا كفلسطينيين قلقون دائماً بسبب انعدام الاستقرار الاقتصادي. والناس على جميع مستوياتهم يعانون من هذا الأمر.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

بالإضافة إلى الاحتلال، فأنت حينما تذهين إلى المدرسة، وأنت لا ترغبين بالذهاب إلى المدرسة، يمكن أن يكون هناك شخص يعاملك بعنف. فقد تعاملت المعلمة أو المديرية بطريقة تخلو من الاحترام. طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

هناك قصص مروعة تحدث في المدرسة، مثل الاغتصاب في المراحيض. طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

سمعت قصة عن طالبة مدرسة ذهبت إلى دورة المياه في المدرسة. وكان هناك شاب كان قد تبعها واغتصبها هناك. طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

الآثار السلبية التي تخلفها الوسائل التكنولوجية

لقد اشار جزء كبير من النساء والفتيات الفلسطينيات في المناقشة الى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة (أي الهواتف النقالة، والكيبل التلفزيوني والانترنت) في الحيز العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، على حد سواء. من الصعوبة بمكان رصد القدر الكبير من حرية الاتصال الاجتماعي من خلال مكالمات الهواتف، والرسائل النصية والبريد الإلكتروني وغرف الدردشة، و ترى الأمهات أن التكنولوجيا تشكل تهديدا لسلامة الإناث. هذا الخطر نابع من افتراض أن هذه الوسائل قد تسهل الأعمال المنافية للأداب وتضع النساء والشابات والفتيات في حالات يحتمل أن تكون خطيرة. في حين أن الأمهات عموما أعربن عن قلقهن على الأبناء والبنات على حد سواء، والإناث صغيرات السن يجب الحد من وصولهن إلى الحيز العام وهن بحاجة الى حماية أكثر.

ترتدي بناتنا وفتياتنا ملابس فاخرة جداً. فأنا أشاهدهن على الهواتف أو في غرف الدردشة على الإنترنت حتى الساعة ١٠:٠٠ صباحاً. أين أبأوهن؟ كيف يمكنهم أن يسمحوا لهن بالتصرف على هذا النحو؟ إن هذه مشكلة بحد ذاتها: طريقة لبسهن والدردشة حتى وقت متأخر جداً في الليل. امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

مع التقدم التكنولوجي، كالكومبيوتر والهواتف الخليوية والإنترنت، أصبحت هذه الأشياء أساسية في حياتنا، ولكنني في الحقيقة قلقة على بناتي بسبب هذه الأشياء. ربة بيت، قرية (في رام الله)

العنف والتمييز في المدرسة والجامعة

يحفل المجتمع الفلسطيني بتاريخ طويل يعتبر التعليم استثماراً في الأجيال القادمة وشكلاً من أشكال المقاومة، ولا سيما في ظل الصراع الدائم الذي تشهده منطقتيه وبسبب التهجير والاضطرابات المستمرة. وقد احتل تعليم الإناث مكانة متقدمة في المجتمع الفلسطيني، على الرغم من أن أولى النساء اللواتي استفدن من التعليم كن من بنات الطبقة العليا.^٢ وفي السنوات الأخيرة، فاقت أعداد الفتيات اللاتي التحقن بالجامعات أعداد الذكور. وبذلك، تفوق نسبة تخرّج الإناث من الجامعات نسبة نظرائهن من الذكور.^٣ وعلى الرغم من هذا التقدم، تشير طالبات الجامعات إلى التمييز الذي تمارسه إدارات الجامعات والأساتذة وزملاؤهن من الذكور بحقهن عندما يحاولن أن يتخذن موقعهن في الحياة الجامعية:

الذين يسيطرون على الحياة في الجامعة هم الطلاب الذكور. وتشعر الفتيات بأنهن أقل شأناً منهم. فأنت كفتاة إذا أردت أن تشاركي في نشاطات معينة، فهم يقولون لك: لا، أنت فتاة. وحتى بالنسبة للتخصصات في الجامعة، تنحصر بعض الكليات بالطلاب الذكور دون غيرهم. وفي أحسن الأحوال، تقبل الكلية ثمانية طلاب وطالبات فقط. وهذا يؤدي إلى هيمنة حقوق الطلاب على حقوق الطالبات. وفضلاً عن ذلك، فنادرًا ما تجدين أية أعضاء إناث في مجلس الطلبة. طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

وكما هو الحال في الشارع، يهيمن الطلاب الذكور على المساحات المفتوحة في الجامعات، مما يفرض على الطالبات تنظيم وجودهن ومشاركتهن فيها:

يعمل الطلاب الذكور على استبعادنا من الجامعة من أية نشاطات تُقام داخلها، ولا سيما بعد الساعة ٢:٠٠ ظهرًا. فأنت لا تترين أية طالبات في الجامعة بعد الساعة ٢:٠٠ ظهرًا، إلا إذا كانت لدينا محاضرات متأخرة. طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

كانت هناك امرأة متواجدة في الكافيتريا [في جامعة القدس] بعد انتهاء ساعات الدوام. لا أعلم ماذا حصل بالضبط، ولكن جاء رجل وتهجم عليها. وبعد ذلك، أصدرت الجامعة قراراً يقضي بمنع الفتيات من التواجد في حرم الجامعة بعد انتهاء ساعات الدوام. طالبة جامعية، مدينة (جنين)

كما تشعر طالبات المدارس بالتهديد في مدارسهن، حيث يسردن قصصاً حول حوادث الاغتصاب والتحرش الجنسي التي وقعت داخل دورات المياه في مدارسهن:

يوم أمس، رأيت بنتاً في الصف الخامس تحمل هاتفاً خليوياً وتحدث به. ما الذي سيحصل لها عندما تكبر؟ ربة بيت، مخيم (في نابلس)

تهدد قضايا القتل بدافع الشرف الأمن، وهي تتنافى مع استتباب الأمن. ويكمن السبب الرئيسي وراء بروز هذه الحوادث في الغزو الثقافي الذي بات يوجد في مجتمعنا نتيجة للاتصالات، من قبيل قنوات التلفاز وشبكة الإنترنت. فسوء استخدام هذه الأجهزة سيؤدي إلى ارتكاب جرائم القتل بدافع الشرف. ربة بيت، مخيم (في جنين)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يعرضه التلفزيون أو مقرات الإنترنت من مواد إباحية تؤثر على الشباب الذكور وتعتبر مصدراً لانعدام الأمن بالنسبة للإناث على الرغم من أن هذا الفعل متولد من الذكور. وعلى الرغم من هذا، الأمهات شعرن بعدم القدرة على السيطرة على هذه السلوكيات في الذكور من الشباب، بدلا من أن تحول اهتمامها إلى الإناث.

ينجم العنف عن وجود الإنترنت، وخاصةً لدى الشباب. فهم يتركون كل شيء ويجلسون إلى الكمبيوتر. يتعلمون الكثير من الأشياء غير المقبولة ويتمك الأمهات الخوف من الأخ تجاه أخته. إن هذا الأمر سيؤدي إلى ارتكاب اعتداءات جنسية، وهو ما يجعل الأمهات خائفات. أسيرة سابقة، مدينة (قطاع غزة)

إنني قلقة على أولادي البالغين. فمعظمهم يملكه التوت. وهم يدخنون كثيراً، ويمكثون أوقاتاً طويلة في مقاهي الإنترنت، ويعودون إلى البيت في وقت متأخر، ويعانون من انحرافات جنسية ومن مشاكل الإدمان. لقد أصبح من غير الممكن السيطرة عليهم في هذه المرحلة. امرأة عاملة، قرية (في الخليل)

تقع الاعتداءات الجنسية بسبب الأشياء التي يشاهدونها على التلفاز، كما يقدم الكثير من الشباب على شرب الكحول والسُّكر. امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

وجهة نظر فتاة حول افتقار النساء للأمن في الحيز العام

المواطنة (م) خريجة جامعية وتعيش مع أسرتها في محافظة جنين.

حسناً، أنت ترين أن الأولاد يتمتعون بحرية الخروج من المنزل في أي وقت يشاؤون، في حين تمنع البنات من الخروج. لا يسمح لصديقة أختي أن تحضر دورة في اللغة الإنجليزية في الصيف، كما تمنع بعض البنات من الخروج في رحلات ميدانية. وبعبارة أخرى، نستطيع القول بأنهن ممنوعات من التمتع بالنشاطات الترويحية بصورة عامة.

ولأن البنات قد يتواجدن في نفس المكان مع الأولاد - وهذا شيء محظور لأنه يمكن أن يدمر سمعتهن - ينظر إلى البنات على أنهن سيئات إذا ذهبن إلى مثل هذه الأماكن. كما أننا نشهد شيئاً مريباً في مجتمعنا، حيث تجدين الأعمام وأبناء العم والأجداد وحتى الجيران يتدخلون في شؤون الفتيات، كطريقة تربيتهن أو حياتهن اليومية أو خروجهن من المنزل من أجل التحصيل الدراسي. فهم يقومون، مثلاً، باختيار التخصص لهن ويسمحون لهن بالانتظام في جامعة القدس المفتوحة [نظام التعليم عن بُعد] فقط وليس في جامعة أخرى. كما إنهم يمنعون الفتيات من اختيار أزواجهن، بل يختارونهم

لهن. وكذلك، فهم يفرضون على الفتيات الزواج وهن في سن ١٧ أو ١٨ سنة. إن هذه الأشياء بمجموعها تشكل أنواعاً من الاعتداء والعنف. كما يقنعون الفتيات أو يجبروهن على عمل شيء لا يرغبن في أدائه على الرغم من أنهن لا يشعرن بالافتقار به أو يمثّل شيئاً يتعارض مع اعتقاداتهن. وأنا أعتقد بأن هذا الأمر يشكل نوعاً خطيراً من الاعتداءات والعنف.

إنهم يعتقدون بأنهم يوفرون الحماية لبناتهم من خلال سجنهن في البيت. فعندما يخرج الأب من المنزل ويسمع قصة عن فتاة ما، فهو يعتقد بأن تلك القصة قد تقع مع ابنته كذلك. لذلك، فهو مقتنع أنه يتعين عليه أن يكون قاسياً عليها إلى أقصى قدر ممكن، وذلك بمنعها من مشاهدة التلفاز أو استخدام الإنترنت أو الخروج من البيت مع صديقاتها أو حتى عدم إعطائها ما يكفيها من النقود. ومع ذلك، فهو يعتبر أن هذه الأمور هي نوع من الحماية لها. وربما يكون هذا الأمر أسهل بالنسبة إليه من الجلوس مع ابنته والتحدث معها حول الأشياء التي يتعين عليها تفاديها كي تحمي نفسها، أو حول كيفية تقوية شخصيتها ومنحها القوة التي تمكنها من الدفاع عن نفسها وتجنب الأشياء التي قد تلحق الأذى بها.

الهوامش

^١ Fleischman, E. 1995. *Jerusalem Women's Organizations during the British Mandate 1920s-1930s*. Jerusalem: PASSIA.

^٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، ٢٠٠٧، رام الله.

^١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، مسح القوى العاملة، (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٩)، (دورة الربع الثالث ٢٠٠٩). المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، ٢٠٠٩/١٢/٢، رام الله.

مفاهيم انعدام الأمن في البيت

يولد الفقر قدرًا كبيرًا من العنف داخل بيوتنا. فإذا لم يكن الزوج قادرًا على تلبية احتياجات أسرته، فسوف يصب جام غضبه وتوتره على زوجته وأطفاله. وإذا طلبت ابنتي شيئًا من والدها، فسوف يضربها لأنه عاجز عن تلبية طلبها. إنه لا يكرهها، ولكنه يشعر بالعجز.

أسيرة سابقة، مدينة (قطاع غزة)

كما اشتكت النساء العاملات من أنهن لا يستطعن في بعض الأحيان التصرف بدخلهن، لأن أزواجهن أو آباءهن يتحكمون في مصروف الأسرة.

أنا أبلغ من العمر ٤٥ سنة وعملت في الأردن مدة ١٥ عامًا. وأعمل منذ خمس سنوات في السلطة الوطنية الفلسطينية. وأعطيت راتبي [الزوجي] من أجل تجنب المشاكل. (...) من المفترض أن أحتفظ براتبي، ولكن لست حرة لأقوم بذلك.

امرأة عاملة، قرية (من الخليل)

تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وبحسب التفسير العام للمذهب الفقهي السائد في الأراضي الفلسطينية (وهو المذهب الحنفي)، يعتبر دخل المرأة من حقها هي وحدها، وهي تملك حق التصرف فيه على الوجه الذي يرضيها. ويجب على رب الأسرة أن يعيل أسرته. ولكن الأمر ليس على هذا النحو في جميع الأحيان. ففي الواقع، ذكرت بعض النساء أن آباءهن يطلبن من بناتهن إعطاهم رواتبهن خلال السنوات الأولى التي تعقب تخرجهن من الجامعة. وينظر إلى هذا الأمر على أنه بمثابة إعادة تسديد ما أنفقه الأب على تعليم ابنته.

قد يأخذ العنف أشكالاً مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يجبر الآباء بناتهن على عدم الزواج حتى ينهين تعليمهن ويعملن، بحيث [يعطين جزءاً من] رواتبهن لآبائهن قبل السماح لهن بالزواج. (...) وفي بعض الأحيان، يضع الآباء شرطاً في عقد الزواج يفرض على بناتهن إعطاهم قسماً من رواتبهن.

طالبة جامعية، مخيم (جنين)

وفي هذا السياق، شددت النساء، من ربات البيوت وطالبات الجامعات والعاملات على السواء، على أهمية العمل وتمكين المرأة من التصرف بدخلها، حيث تنظر غالبية النساء إلى العمل باعتباره مصدراً يمنحهن الاستقلال والأمن النسبي.

نحن لا نملك الحرية لاختيار عملنا وأزواجنا وتخصصاتنا. وهناك حالات تعرضت فيها النساء للضرب أو الاغتصاب من قبل أزواجهن. كل هذا يثبت أنه لا يوجد هناك أمن.
طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

أفاد عدد كبير من النساء والفتيات الفلسطينيات بأن بيوتهن هي أكثر الأماكن أمناً لهن، وبأن وجود أسرهن أو أزواجهن يثبت الطمأنينة في أنفسهن. ومع ذلك، فقد أسهب عدد من النساء في سرد التهديدات التي شعرن بها عندما تعرضن لها في داخل أسرهن.

وقد حددت النساء والفتيات اللاتي شاركن في حلقات النقاش الذي دار في المجموعات البؤرية وفي المقابلات الفردية تهديدات خارجية وداخلية تؤثر على أمنهن في بيوتهن. وتشتمل هذه التهديدات على عدة أنواع من العنف، النفسي منه واللفظي والجسدي والجنسي، بالإضافة إلى المسائل التي تحيط بقوانين الأحوال الشخصية. كما أشارت النساء إلى القلق الذي يعترين بشأن أمنهن الاقتصادي وحققهن في التعليم.

انعدام الأمن الاقتصادي

أشارت النساء أكثر من مرة إلى الفقر باعتباره مصدراً من مصادر انعدام الأمن، وركزن على العلاقة بين الفقر والعنف، بما في ذلك العنف الأسري. فبالنسبة إليهن، يشكل الفقر أحد الأسباب الرئيسية لافتقار المجتمع الفلسطيني للأمن. وبينما أعربت بعض النساء عن قلقهن من اللصوص الذي يفتحمون منازلهن، أبدت الغالبية العظمى منهن خشيتهن بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تحقها المخاطر في أسرهن. وأشارت النساء المتزوجات إلى أنه عندما يفقد أزواجهن عملهم ويعجزون عن إعالة أسرهم، فإن العائلة برمتها تترزح تحت عبء ضغط كبير.

إن قلة المال هي السبب الذي يدفع الرجال إلى ممارسة العنف في منازلهم. وإذا لم تكن رواتبهم الشهرية تكفي لسداد ديونهم [في بداية] الشهر، فهم يشعرون بالعصبية ويسلكون سلوكاً عنيفاً خلال بقية أيام الشهر، وذلك بسبب عجزهم عن الوفاء بمتطلبات أطفالهم.

ربة بيت، مخيم (في نابلس)

الحصول على التعليم، والقيود المفروضة على الحركة واللباس

أفادت النساء والفتيات في مرات كثيرة بأن أسرهن تفرض القيود على حركتهن وتتحكم في طريقة لبسهن، وتتخذ القرارات بالنيابة عنهن فيما يتعلق بتعليمهن ومهنهن. وعلى الرغم من أن هذه القيود تفرض تأثيرها على سلوك النساء ومظهرهن في الحيز العام وبالرغم من أنها تتأثر بالسياق الاجتماعي الأعم، إلا أن هذه القيود ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمفاهيم التي تحملها الأسر بشأن دور المرأة - سواءً كان ذلك في الحيز الخاص أو في الحيز العام. ولهذا السبب، يمكن تفسير هذه القيود على أنها تمثل مسألة عائلية. وغالباً ما تفرض الأسر قيوداً على حركة بناتها وطريقة لبسهن باعتبارها تدابير وقائية تستهدف حمايتهن من بيئة خطيرة أو عدائية. ويقرّ الآباء وكبار السن بأنهم يتخذون هذه القرارات لما فيه صالح بناتهم.

يخبرني والدي دائماً بأنه يثق بي، ولكنه لا يثق بالناس المحيطين بي. فهو مثلاً يطلب مني أن آخذ أحد إخوتي معي عندما أريد أن أذهب إلى طبيب الأسنان، حتى لو كان ذلك أخي الذي يبلغ من العمر سنة واحدة. وعندما أسأله عن السبب وراء ذلك، يقول لي بأن هذا أفضل وبأن ديننا يفرض علينا أن لا نترك البنات وحدها. ولذلك، يجب عليها أن تأخذ أحداً ما معها.
طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

كما عبّرت بعض الفتيات عن قلقهن حيال الضغط الذي تمارسه عليهن أسرهن بسبب طريقة لبسهن. فبما أن عرض المرأة (من عدمه) يترك أثراً هاماً على سمعة الأسرة، يحاول الأقرباء في كثير من الأحيان ممارسة التأثير على النساء أو إجبارهن على ارتداء ما يرونه من ملابس لا ثقة. وفي بعض الحالات، قد تطلب بعض الأسر من بناتها أن تتبنى نمطاً محافظاً من اللباس كي تسمح لها باستكمال تحصيلها الدراسي.

تتعرض إحدى بنات صفي للضغط من قبل والديها وجديها، الذين لا ينفكون يطلبون منها ارتداء الحجاب. كما أنهم يمنعونها من الخروج من البيت. (... تكاد عيناها تغرورقان بالدموع عندما تتحدث عن هذا الأمر.
طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

تمارس [الأسر] في المنازل ضغطاً هائلاً على بناتهن حول طريقة لبسهن وظهورهن أمام الناس. ولا تعتبر هذه الأسر أن من حق بناتها اختيار الطريقة التي يرتدين بها ملابسهن.
طالبة جامعية، مخيم (في جنين)

حاول [أهلي] أن يجبروني على ارتداء عباءة ومنعوني من الذهاب إلى الكلية. كما قالوا لي أن أنظر إلى أخواتي [اللواتي يرتدين العباءات]. ولكنني لم أكن مقتنعة وأبدت مقاومة ولم ألبسها في نهاية المطاف.
طالبة جامعية، مخيم (في جنين)

وبالإضافة إلى ذلك، أشارت العديد من الفتيات والبنات إلى أن إخوانهن يتحكمون في العادة في طريقة لبسهن ويقيدون حريتهن في الحركة. وفي حين اعتبرت بعض الأمهات أن تدخل الإخوان في هذه الجوانب من حياة أخواتهم يعتبر أمراً طبيعياً، فقد اعتبرته أخريات شكلاً من أشكال العنف:

من الأمثلة على العنف الذي تمارسه الأسرة منع الأخ لإخوته وضع "المالكياج" أو ارتداء بعض الملابس أو إجبارهن على لبس العباءة.
طالبة جامعية، مخيم (في جنين)

كما عبّرت الأمهات عن خوفهن من إرسال بناتهن إلى المدارس والجامعات. بل إن بعضهن يذهبن أبعد من ذلك ويرافقن بناتهن إلى المدرسة أو الجامعة:

في السنة الماضية، سمعت عن الكثير من الحوادث التي وقعت [تحرشات جنسية]، لذلك أصبحت قلقة جداً على بناتي الكبيرات، وصرت أصطحبهن إلى مدارسهن.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

لدي إبتتان في الجامعة. إذا عدُن إلى البيت متأخرتين قليلاً عن مواعيدنا الاعتيادي، فهم [الناس] يبدوون بالتكلم عنهما، ويواصلون توجيه الأسئلة عن المكان الذي كانتا فيه. وفي نفس الوقت، فأنا أشعر بالتوتر والقلق حتى تعودا إلى البيت.
ربة بيت، مخيم (في رام الله)

وفي حالات أخرى، قد تتعرض البنات للاحتجاز داخل بيوتهن، حيث يحاول الآباء 'حماية' بناتهم من التعرض للتحرش في الشارع من خلال منعهن من مغادرة منازلهن أو من التنقل داخل التجمعات السكنية التي يقطن فيها دون مرافقة.

تمشين في الشارع وترين بعض الشباب "الهمل" يشغلون الأغاني، فلا تشعر البنات بالقدرة على التنقل. وتجلسين في ساحة منزلك وتشاهدين العشرات منهم يتمشون بالجوار. لذلك، يشعر آباؤنا بالانزعاج ويعيدونا إلى منازلنا. وهم يعتقدون أن ذلك يصب في مصلحتنا. ومع ذلك، لا يجب عليهم أن يتصرفوا على هذا النحو.

طالبة مدرسة، مخيم (في جنين)

يتابع دراسته، [كما يستطيع اختيار] أي تخصص في أي مكان يريد. لذلك، فهناك تمييز في التعليم أيضاً. طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

تتوفر المراحل التعليمية في مدارس القرى حتى الصف العاشر الأساسي فقط. وبعد ذلك، يتوجب على الفتيات الذهاب إلى المدينة لاستكمال دراستهن الثانوية. ولكن آباءهن يمنعهن من مواصلة تحصيلهن الدراسي. وإذا التحقن بالجامعة، فيتعين عليهن أن يسافرن كل إليها وأن يُعَدْنَ إلى قراهن بعد دوامهن فيها. طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

وفضلاً عن ذلك، أشارت الكثير من الطالبات إلى أن الأهل لا ينفكون يختارون التخصصات لبناتهن. وفي هذا السياق، تعتبر المهن التي تستدعي التواصل مع الرجال غير لاثقة بالنساء. وقد ذكرت النساء والفتيات أكثر من مرة أن آباءهن يصرون بأن تعمل بناتهن كمعلمات.

تجبر [الأسر] بناتهن على دراسة تخصصات معينة، كتخصص التربية مثلاً. ولكن عدداً قليلاً من الأسر تقبل [بأن تختار بناتهن] تخصصات أخرى كالهندسة.

طالبة جامعية، مخيم (في جنين)

العنف في الأسرة

تطرقت النساء والفتيات اللاتي شاركن في حلقات النقاش إلى القبول الضمني الذي يبديه المجتمع الفلسطيني للعنف الجسدي الذي يمارس ضدهن ضمن نطاق الأسرة، وهو ما يدفع الكثير منهن إلى الشعور بالعجز والضعف. ومن المعروف أن الإفصاح عن هذا النوع من العنف يسبب المزيد من المشاكل، حيث يرجح أن تسمهن أسرهن ومجتمعهن بوصمة العار جراء ذلك. فهذه الوصمة التي تنشأ عن طلب المساعدة خارج نطاق الأسرة، والتي تقترب من غياب السرية عن آليات الاستجابة المتوفرة، تجعل النساء يشعرن بأنهن وقعن ضحية للعنف مرةً أخرى ويثير الشكوك في نفوسهن. بل تدفع المخاوف الحقيقية التي تساور النساء حيال فقدان أبنائهن أو مواجهة الطلاق أو ممارسة قدر أكبر من العنف بحقهن أو حتى تعرضهن للقتل إلى توظيف استراتيجيات تفرض عليهن التزام جانب الصمت.

تخشى النساء من التحدث عن أوضاعهن لأن ذلك يُستخدم ضدهن.

امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

تخفي [النساء] العنف الذي يتعرضن له لأنهن يخشين من التعرض لنوع أقسى من العنف. طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

بسبب السلوك الشائن الذي يصدر عن الرجال، تُمنع النساء والفتيات من الدخول إلى الحيز العام. وهذه التصرفات تشكل إزعاجاً غير مباشر للتحرشات والاعتداءات التي يمارسها الشباب، وتفرض العقوبات على النساء والفتيات في نفس الوقت.

و غالباً ما يشعر الآباء بالقلق عندما تغادر بناتهم المنزل، حيث يمكن أن تتضرر سمعة العائلة بِرَمَتها بسبب سلوك المرأة في الأوساط العامة، خصوصاً عندما تكون خارج بيتها بعد حلول الظلام. وقد تجبر مثل هذه المخاوف ومشاعر الإحباط الأهل على إخراج بناتهم من المدارس أو الجامعات بشكل كلي، مما يحرمهن من حقهن في التعليم، أو يعملون على الأقل على الحد من الأوقات التي يمضيها فيها. وبالنسبة لبعض الأسر، لا تمثل المسافة التي تقطعها بناتهن للوصول إلى المؤسسات التعليمية مشكلة، ولكن يمكن قلق هذه الأسر في نظام التعليم المختلط الذي يشكل تهديداً من وجهة نظرها لبناتهن:

تركت العديد من البنات [المدرسة] لأنه يتوجب عليهن الخروج من منطقتنا، حيث يعترى عائلاتهن قلق كبير بشأن هذا الأمر. فالبنات التي تنهي مرحلة التوجيهي لا تواصل تعليمها الجامعي لأن عائلتهن لا تسمح لها بالذهاب إلى يطا أو إلى الخليل.

طالبة جامعية، قرية (في الخليل)

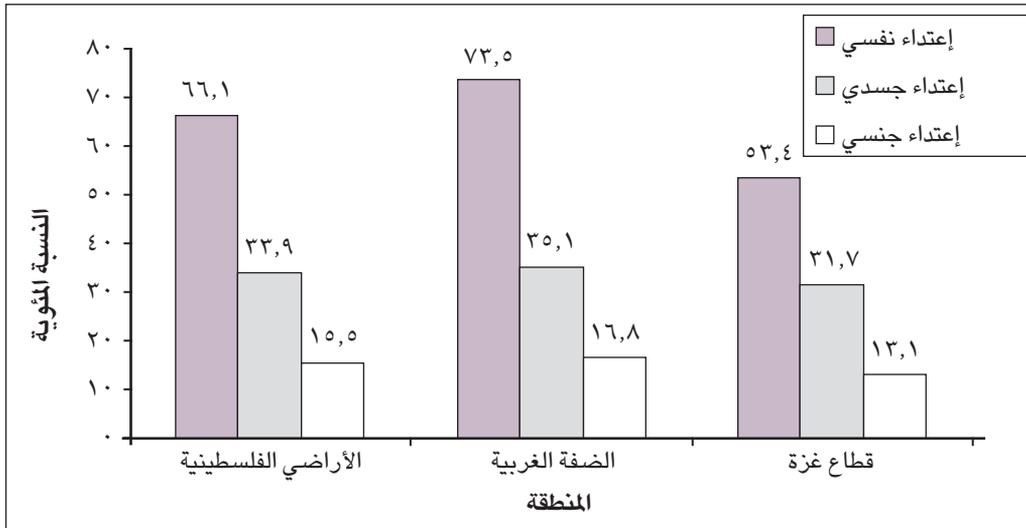
تطبق مدارسنا نظام التعليم المختلط من الصف الأول الأساسي حتى التوجيهي. لذلك، تحرم الكثير من الأسر بناتهن من حقهن في التعليم بسبب هذا النظام. طالبة جامعية، قرية (في الخليل)

وبينما تعتقد بعض النساء بأن القلق الذي يبديه آباؤهن مبرر، ترى أخريات بأن التمييز الذي يمارسه الآباء بحق بناتهن يجانب العدل:

تمارس بعض الأسر التمييز بين الأولاد والبنات. وقد يعلمون بناتهن حتى مرحلة الجامعة ويمنعونهن من العمل. أو قد تقول الأسرة لبناتها: "أحصلي على علامات عالية، وسوف نرسلك إلى الجامعة. فإذا حصلت على علامات متدنية، فلن نتمكن من إبقائك في الجامعة، وسوف تذهبن بعدها إلى كلية متوسطة". وفي المقابل، تسمح الأسرة لأولادها بدراسة الطب حتى لو كانوا حاصلين على معدل ٦٠٪ أو ٧٠٪. لماذا؟ طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

بعد أن تتخرج الفتاة من المدرسة في مجتمعنا، يُفرض عليها الالتحاق بالجامعة القريبة من مكان سكنها، وليس بجامعة قد تستدعي إقامتها في سكن، حتى لو كانت علاماتها ممتازة. وفي نفس الوقت، فإذا حصل أخوها على معدل ٥٠٪ في التوجيهي، يفضّل والداه أن

جدول ٢: النسبة المئوية للنساء المتزوجات اللواتي تعرضن لأي نوع من أنواع العنف من قبل أزواجهن، مرة واحدة على الأقل خلال الفترة ما قبل ٢٠٠٥



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات العنف الأسري، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=4114&lag=en>

جدول ٣: النسبة المئوية للنساء اللواتي لم يسبق لهن أن تزوجن وتبلغ أعمارهن ١٨ سنة فأكثر، واللواتي تعرضن لأي نوع من أنواع العنف من قبل أحد أفراد أسرهن، مرة واحدة على الأقل خلال الفترة ما قبل ٢٠٠٥



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات العنف الأسري، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=4114&lag=en>

بالنسبة لعدد لا يستهان به من النساء، ترتبط مسألة الأمن في البيت بالفهم الذي يحمله مجتمعهن حول أدوار النساء في الأسرة. وهنا، تحدثت الكثير من النساء عن الأزواج الذين يفرغون غضبهم وتوترهم في زوجاتهم وأطفالهم عند عودتهم إلى منازلهم بعد قضاء يوم مٌضن خارجة. وبينما أشار عدد من النساء إلى أنه من غير المنصف أن تحابي المعايير الاجتماعية الرجال، قالت أخريات بأن أنواعاً معينة من العنف الموجّه ضد المرأة داخل دائرة الأسرة مبررة ويشجع على انتشار ثقافة اللوم:

إذا واجهتُ مشكلةً مثل هذه، فسوف أحرص على التزام الصمت وأكبت سري (...) نعم، من الصعب البوح بذلك (...) فقد تتعرضين لخطر القتل.
 امرأة عاملة، قرية (في الخليل)

لقد حدث هذا الأمر لامرأة أعرفها، حيث أقدم أبناءها على ضربها وأصابوها بكدمات. وعندما نُقلت إلى المستشفى، لم تقل بأن أبناءها ضربوها، بل قالت بأنها وقعت عن الدرج لأنها كانت خائفة.
 ربة منزل، مخيم (في رام الله)

تعرضن للضرب وطُردن من بيوتهن في الليل، ورجعن إليها لاحقاً لأنه ليس لهن أي مكان آخر يذهبن إليه.

ربة بيت، مخيم (في رام الله)

تعتبر الاعتداءات اللفظية شيئاً عادياً في حياة المرأة. [لذلك]، لا يتعين عليها أن تخبر أحداً عنه. الأمر بهذه البساطة.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

هناك اختلافات بين الذكور والإناث داخل عائلاتنا. فالذكر مسيطر ويتحكم بالأنثى حتى داخل بيتها. ويعتدي عليها في بعض الأحيان ليس بألفاظه فحسب، وإنما جسدياً كذلك. وفي الأسر الفلسطينية، نحن لا نعتبر أن الشتم أو الصراخ من ضروب العنف.

طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

العنف الجسدي

غالباً ما يُنظر إلى العنف الجسدي الذي تتعرض له المرأة في بيتها على أنه يكون من قبل الزوج أو الاب. ولكن هذا العنف قد يرتكب داخل البيت الفلسطيني من قبل أي فرد من أفراد العائلة، بمن فيهم الآباء أو الإخوان أو الأبناء أو حتى الحموات أو أفراد العائلة الممتدة.

يمارس الزوج أو الأهل العنف الأسري.

طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

نحن نعلم أن هناك نساءً يتعرضن للضرب ليس من قبل أزواجهن فقط، وإنما من قبل أبنائهن أيضاً.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

كان جارنا يضرب زوجته في كل ليلة. وكان جميع الجيران يطرقون الباب عليه. وكان يقول: "هذه زوجتي، وليس لأحد أن يتدخل". وقد أصيب بالسرطان ومات. (...) والمشكلة الآن أن ابنها لا يزال يضربها منذ موت أبيه.

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

تقع الكثير من المشاكل نتيجةً للمراقبة والتدخل الدائمين اللذين تمارسهما الحموات مع الزوجات ومع أحفادهن. كما أنهن يمارسن العنف اللفظي والجسدي بحقهم.

امرأة عاملة، قرية (في الخليل)

وأياً كان الأمر، لا يزال العنف الجسدي بين الأزواج قائماً ومنتشراً:

أعتقد أن العنف الجسدي يخلف آثاراً جسيمةً على النساء؛ فقد كنت أنا بنفسني إحدى ضحاياه. لقد كنت

قد تكونين أنت المخطئة إذا كان والدك يسيء معاملتك أو يهينك. قد يكون ذلك بسببك وليس بسببه في جميع الأحوال. وربما أنه لا يعدو كونه يحاول تربيتك.

طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

تعتبر معظم الأسر أن البنت مسؤولة عن التسبب بتعنيفها. فهم دائماً يقولون: "لو لم تلبسي هذه الملابس أو لو لم تتصرفي على هذا النحو، لكان من الممكن أن لا تتعرضي للعنف."

طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

أعتقد أنه يتعين على النساء أن يستوعبن أزواجهن وأن يُطعنهم في جميع الأحوال (...) عليك أن تعرفي كيف تتعاملين مع [زوجك] كي تتجنب غضبه. (...) لذلك، فأنا أعتقد أنه يتوجب على الأمهات تربية بناتهن وتعليمهن طاعة أزواجهن لكي يتمكن من العيش معهم ورعاية أسرهن.

ربة بيت، قرية (في رام الله)

في مرة من المرات، تجادل أولادي وبناتي. ولكن ابنتي اختلفت في رأيها عن أخيها. لذلك، ضربها أخوها بكرسي، فصرخت ابنتي وقالت أنه يجب علينا أن نتصل بالإسعاف، وكانت جميع أخواتها تقف بجانبها. ولكني منعهن من الاتصال بالإسعاف لأنهم سوف يحققون في الموضوع. وقلت لابنتي: "أفضل أن تموتي على أن تتصلي بأي أحد من خارج البيت". وفي ذلك الوقت، حاول بعض الجيران التدخل، غير أنني لم أسمح لهم بذلك، وقلت لهم بأن يدعوا ابني يضرب أخته لأنها تستحق ذلك. (...) وحتى هذه اللحظة، لا أزال أقول بأن كل أخت تجادل أخاها تستحق الضرب.

ربة بيت، مخيم (قطاع غزة)

العنف اللفظي

تطرفت النساء في أحيان كثيرة لانتشار العنف اللفظي داخل الأسر وشيوعه. ومع أن بعضهن قلن أنه على الرغم من أن هذا النوع من العنف شائع ومقبول من الناحية الاجتماعية، إلا أنهن يعتبرنه مصدرًا من مصادر انعدام الأمن والخوف لديهن.

النوع الأول [من العنف ضد المرأة] هو العنف اللفظي. فسماع الاعتداءات اللفظية داخل الأسرة يمثل ظاهرة طبيعية. وهناك بعض الرجال الذين لا يكتفون أدنى احترام لزوجاتهم. فهم يعاملونهن على أنهن خادמות موجودات من أجل القيام بأعمال المنزل وإنجاب الأطفال. هناك الكثير من الاعتداءات الجسدية في المنازل كذلك. وقد سمعنا قصصًا كثيرةً عن نساء

تدخل في حياة أخواتهم، بل ويتجاوزن هذه السلطة إلى حد أبعد من ذلك بكثير.

عندما علم أخوها أنها كانت تتحدث إلى ذلك الرجل، ضربها بصورة وحشية. (...) كما قام بتمزيق جميع كتبها ومنعها من الذهاب إلى الجامعة. وهو لا يسمح لها الآن بمغادرة البيت. إنها تتمتع بشخصية قوية، ولكن ليس هناك من سبب يبرر ما حصل لها.
طالبة جامعية، مدينة (جنين)

من الأمثلة المشهودة على العنف الأسري ما نراه عندما يمنع الأخ أخته من الخروج من البيت في لباس معين ويفرض عليها أن ترتدي الجلباب، أو عندما يمنعها من وضع "الماكياج" على وجهها.
طالبة جامعية، مدينة (جنين)

في الكثير من الحالات، تعلمنا عائلتنا أن نطيع الأوامر التي يصدرها لنا إخواننا وأن نؤدي أي شيء يطلبونه منا. وهم يطلبون منا أن لا نتحدث (...). وبالإضافة إلى ذلك، فحتى لو ضربك أخوك فعليك أن تتحملي ذلك.
طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

وجهة نظر محامية حول قانون العقوبات

لا يعتبر قانون العقوبات أن المرأة تمثل شاهدةً كاملةً (...). وعلى الرغم من هذا الحكم الذي ينص عليه قانون العقوبات، تستطيع المرأة أن ترفع شكوى دون ولي، حيث يمكن أن تقدم شكوى بحق قريب لها حتى الدرجة الرابعة. ومع ذلك، فهي لا تستطيع أن ترفع شكوى ضد أبيها أو أخيها أو زوجها، حيث يعتبر القانون أن هؤلاء الأشخاص الذين يمثلون أقرباء من الدرجة الأولى للمرأة لا يمكن أن يشكلوا خطراً حقيقياً عليها. وإذا ما ألحق أي من هؤلاء الضرر بها، فهي لن تكون قادرة على رفع تظلم بحقهم بسبب الثغرات التي تعترى القانون المذكور. ونحن نبذل ما بوسعنا لشرح هذا الأمر ضمن إطار قانون العقوبات. وقد وُكِّت مرةً للدفاع في قضية في منطقة طولكرم، حيث قام أب باغتصاب ابنته. فما هو موقف قانون العقوبات في مثل هذه القضية التي يكون فيها الولي نفسه هو الذي يملك الحق في رفع التظلم بالنيابة عن ابنته؟

المواطنة (ت) محامية وأمّ لأربعة أطفال، وهي إحدى المدافعات البارزات عن حقوق المرأة في الضفة الغربية.

العنف الجنسي

كما هو الحال في معظم المجتمعات، تعتبر قضية العنف الجنسي بصفة عامة، وداخل الأسرة بصفة خاصة، مسألةً تكتسب قدرًا كبيرًا من الحساسية في المجتمع الفلسطيني. وفي معرض مناقشة العنف الجنسي الذي يمارس في

أعرض لضرب مبرح [على يد زوجي]، وتعرضت لهذا العنف على مدى أربع سنوات. ثم قررت أن أضع حداً لذلك بدعم من والدي الذي قال لي: "إذا ضربك زوجك، ففقي له بالمرصاد واضربيه. حاولي أن تحمي نفسك". ولكن يقال دائماً في تربيتنا وعاداتنا أنه يجب على المرأة أن تتحمل الإيذاء وأن لا تدافع عن نفسها. لذلك، وقفت فجأةً أمام زوجي وأمسكت بيده وقلت له: "إياك أن تضربني مرةً أخرى!"
ربة بيت، مدينة (جنين)

كان زوجي يعاملني معاملةً سيئةً. فقد كان دائماً يضربني ويعنفني دون أن أخبر أحداً بالأمر، حتى أهلي.
امرأة عاملة، قرية (في الخليل)

كانت [ابنة أختي] تتعرض للعنف الجسدي واللفظي [من قبل زوجها]. وكان لهم ثلاثة أولاد وثلاث بنات، وكان زوجها يحاول إقناع ابنهما الأكبر بالوقوف إلى جانبه ضد أمه، إلى درجة أنه عندما كان أبوه يضرب أمه كان ابنه يسأله: "أبي، هل تريدني أن أساعدك؟"
ربة بيت، قرية (في رام الله)

وأشارت بعض النساء أن أحد الأسباب التي تدفعهن إلى التسليم بضربهن من قبل أزواجهن تتمثل في أنهن كن يتعرضن للعنف في بيوت آبائهن كذلك (أنظر أيضاً القصة الواقعية الواردة في صفحة ٣٩). وأقرت بعضهن بصعوبة كسر دائرة العنف، وتطرقن إلى العواقب الناجمة عن التربية داخل أسرة تمارس العنف.

لدي صديقة تزوجت من رجل سبق له أن كان متزوجاً. وكان يسيء معاملتها. ثم تزوج امرأةً أخرى. أنت تستغربين لماذا قبلت بهذا الوضع؟ لأن أبها كان أسوأ بكثير من زوجها.
امرأة عاملة، مدينة (الخليل)

قد تلتزم الأم الصمت [عندما يضربها زوجها]. ربما تقول بأنها لن تشتكي أمرها من أجل أطفالها. وفي رأيي أن هذه الأم تقوم من خلال موقفها هذا بتدمير أطفالها، وهي لا تساعدكم بذلك. فإذا شاهد الأطفال ردة فعل أهمهم تجاه تصرف أبيهم، فمن الطبيعي أنهم سيتصرفون بطريقة مماثلة مع زوجاتهم [في المستقبل].
طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

تنتقل دائرة العنف من جيل إلى جيل. ويتعلم الأطفال الفلسطينيون منذ نعومة أظفارهم طاعة من يكبرونهم سناً، ولا سيما آباءهم. وفي ظل غياب الأب، يتعلم الإحسان العناية بأخواتهن وبغيرهن من النساء في أسرهم. ولهذا السبب، يتولى الإحسان القيام بمهام محددة، بما تشمله من

وهناك مؤشرات كذلك على أن أفراد الأسرة لا يرضون ممارسة العنف الجنسي بحق قريباتهم من النساء فحسب، بل إنهم يجبرونهن على تقديم خدمات جنسية للأعمام والأصهار وغيرهم من أفراد الأسرة. ومن الصعب الحصول على معلومات محددة حول هذه المعضلات لأن النساء يُبدن ممانعةً كبيرةً في مناقشة تلك المسائل. ولهذا السبب ذاته، من الصعب أيضاً تقييم مدى انتشار مثل هذه الممارسات. وقد ذكرت النساء في مرات كثيرة حالات فتيات عُرف عنهن أنهن تعرضن للاعتداء الجنسي على يد أقربائهن، ولكن يفرض عليها التزام الصمت للمحافظة على شرف العائلة.

المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية

الزواج القسري والزواج المبكر

على الرغم من توفر قدر ضئيل جداً من المعلومات حول الزواج القسري والزواج المبكر في الأراضي الفلسطينية، تنظر النساء والفتيات إلى هذه الممارسات باعتبارها تهديداً يعترى أمنهن. وبحسب الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ متوسط عمر المرأة عند الزواج ١٨,٩ سنةً في عام ٢٠٠٠، وقد ارتفع هذا السن قليلاً في عام ٢٠٠٧، حيث وصل إلى ١٩,٤ سنة، وهو يعتبر من بين أعلى نسب الزواج المبكر في العالم العربي.^٢

أنا أخشى من أن أُجبر على الزواج في مرحلة مبكرة من حياتي أو أن أُجبر على الزواج من رجل لا أحبه.
طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

ولا يحرم الزواج المبكر أو القسري الفتاة من فرصة اختيار شريك حياتها، بل إنه قد ينتهك حقها في التعليم ويهدد صحتها العقلية والإنجابية:

هناك فتاة في الصف السابع الأساسي أجبرها أبوها على الزواج. فهو لم يكن يريد أن تذهب ابنته إلى المدرسة. وهي الآن تعمل طوال النهار. كانت تغيب عن المدرسة كثيراً، ولم تقبل المعلمة بذلك، وذهبت إلى المديرية وأبلغتها بالأمر. لقد تركت الفتاة المدرسة وحُطبت وتزوجت وأنشأت أسرة مع زوجها. (...) ولا تتوانى الفتيات الأخريات عن السخرية منها والقول أنها سوف تعود يوماً إلى المدرسة وهي حامل. إنهن يسخرن منها. مسكينة، نحن نشعر بالأسى عليها.
طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

في صفي، تركت ١٥ فتاة المدرسة وتزوجن. كيف يستطيع الأهل أن يقبلوا بزواج بناتهم وهن في عمر ١٥ أو ١٧ سنة. من الجيد لو كان عندنا قانون ينص على حظر زواج الفتاة قبل بلوغ ١٧ سنة، وإلا

الأسرة، ذكرت النساء المحرّمات الثقافية التي تشكّل دافعاً هاماً يحظر عليهن التحدث عن هذا النوع من العنف، وذلك لأن الخوف من الفضيحة يجبر المرأة على اللوذ بالصمت. وتنتظر النساء إلى العواقب المترتبة على شجب هذا العنف الجنسي على أنها أشد وقعاً وجساماً من هذا العنف نفسه. لذلك، تعتقد الكثيرات منهن بأنه ليس هناك من سبيل للوقوف في وجه العنف الجنسي الذي يمارسه أفراد الأسرة بحق النساء.

[تتعرض النساء] للعنف داخل بيوتهن. فهن يتعرضن للاعتداءات الجنسية من قبل أقربائهن، كإخوانهن أو آبائهن أو أعمامهن، أو من قبل جيرانهن. وهذا أسوأ نوع من أنواع العنف، لأن الفتاة التي تتعرض لهذه الاعتداءات لا تقدر على تقديم شكاواها لأي أحد. وحتى لو أُخبرت أمها بذلك، فإن الأم ستتنصحا بعدم إطلاع أي شخص على [تعرضها للاعتداء من قبل أحد أفراد عائلتها]. (...) فإما أن تتحمل الفتاة هذا الوضع أو أن تخبر أحداً آخر به، وهو ما سيفضي بها إلى القتل في نهاية المطاف.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

أنا أعرف الكثير [من النساء] اللواتي تعرضن للعنف الجنسي على يد أزواجهن أو حتى إخوانهن، وربما على يد آبائهن كذلك. ويتحتم عليهن التزام جانب الصمت مع ذلك.

ربة بيت، مخيم (في رام الله)

هناك عدد كبير من النساء اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي من قبل أزواجهن.

ربة بيت، مخيم (في رام الله)

كما أشارت بعض النساء الشابات إلى أن النساء، حتى وهن في بيوتهن، يتعرضن لخطر الاعتداءات الجنسية التي تُرتكب بحقهن. وقد تطرّقن في هذا السياق إلى أن الالتزام الواقع على المرأة بالمحافظة على مظهرها المحتشم يسري داخل بيتها كذلك، وهو ما يشير في بعض الأحيان إلى أن النساء يعتبرن مسؤولات عن "استفزاز" الرجال الذين يصدر منهم سلوك عدائي.

يمكن أن تكوني في بيتك (...) وتلبسين لباساً لائقاً، ولكنك تخافين مع ذلك من نظرة أخيك إليك ونظرة أبيك إليك. إن مجتمعاتنا مخيفة بطريقة ما. لذلك، عليك أن تحاولي أن تغطي نفسك بالملابس، وإلا فسوف تسترعين انتباه أخيك وأبيك. (...) وقد سمعنا عن حالات اغتصاب نفذها إخوان أو آباء أو أعمام يعيشون في نفس المنزل. لا تستطيع المرأة أن تلبس أي شيء تريده.

طالبة جامعية، مدينة (رام الله)

وتقول النساء بأنه يتعين عليهن تحمّل العنف وغيره من الاعتداءات من أجل المحافظة على أسرهن والاحتفاظ بحضانة أطفالهن.

قد تفقد [المرأة] وظيفتها كي تتمكن من المحافظة على بيتها. كما يمكن أن تسمح لزوجها بالزواج مرةً أخرى كي تتمكن من البقاء في بيتها مع أطفالها. فهي لا تستطيع التخلي عن أطفالها.
طالبة جامعية، مدينة (جنين)

الطلاق

إذا طُلقَت المرأة في المجتمع الفلسطيني، فيتعين عليها العودة إلى بيت أهلها أو إلى بيت أخيها. وتعتبر الوصمة التي تحيط بالمرأة المطلقة هائلة بحيث يكاد يستحيل عليها الزواج مرةً أخرى لأنها لم تعد عذراء، وخاصةً إذا كان لديها أطفال. لذلك، تقع المرأة في دوامة قلق حقيقي بأن يكون شريك حياتها التالي أكبر سنًا منها بكثير، أو أن يعاني من إعاقة ما، أو أن يتعين عليها أن تقبل الزواج كزوجة ثانية. وحتى لو لم يكن زواج الرجل من أخرى يسبب قلقًا لها، فقد يُطلب من المرأة التخلي عن مهرها أو أطفالها، وهو خيار نادرًا ما تقدم عليه الغالبية العظمى من النساء.

إذا طُلقَت في نهاية المطاف وربّيت أولادي حتى يبلغوا السن القانونية التي يأتي فيها أبوهم ويأخذهم مني، فما هي فائدة كل ذلك العمل بالنسبة لي؟
طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

تخشى النساء من أن يُقدّم أزواجهن على الزواج مرةً أخرى. ولكن أسوأ شيء هو الطلاق. فقد تتحمل المرأة وبسرعة قيام زوجها بالاقتران بامرأة أخرى على أن يطلقها. فهي بذلك وعلى أقل تقدير تستطيع حماية بيتها. ولكن إذا توجب عليها ترك بيتها، فسوف تذهب إلى إخوانها الذين سيسيتئون معاملتها. ولن يتحمل إخوانها أطفالها. وهذا يشكل كابوسًا للنساء. لذلك، تحرص النساء على طاعة أزواجهن. ويجب وضع ١٤ خطأ تحت هذه النقطة. إن مجتمعنا ظالم بحق النساء المطلقات حتى لو كنّ يعملن ويتمتعن باستقلالهن.
امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

على المرأة أن تقوم بالدور الأساسي [في تحمّل الكثير] حتى لو كانت تتعرض للضرب (...) من قبل زوجها. (...) فهي سوف تصفح عن زوجها وتعود إليه مرةً أخرى، وتقول: "إنه زوجي ووالد أطفالي. أين سأذهب؟". كما إنها ستداوم على القول: "من الأفضل أن أصفح عن زوجي لأنني إن لم أفعل ذلك، فقد يطلقني وتصبح المشكلة معقدة أكثر. فسوف أحرّم من بيتي وأطفالي، لذلك فمن الأفضل بكثير أن

فسوف تجبر بعض الأسر بناتها على الزواج وهن في سن ١٤ سنة.
طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

لي صديقة أخرى كانت تحب رجلاً، وقبل أن يتمكن من طلب يدها للزواج، أجبرها والداها على الزواج من شخص آخر بحجة أنها كانت تبلغ من العمر ٢١ سنة وقد تخطت سن الزواج (فقد بدت كأنها سيدة متقدمة في السن). وقد أجبروها على الزواج من رجل آخر. ولم يكن قرار الزواج بيدها. وهذا على خلاف الشباب الذين يملكون حق اختيار زوجاتهم.
طالبة جامعية، مخيم (في نابلس)

تتزوج الفتيات في مجتمعنا وهنّ في سن ١٥ أو ١٦ سنة. وإذا تخطت الفتاة هذا السن، فلن يتقدم أحد لطلب يدها. وسوف ينظر إليها على أنها عانس.
ربة بيت، قرية (في الخليل)

ومع ذلك، تنظر بعض العائلات إلى الزواج المبكر باعتباره عاملاً يضمن الحماية لبناتها:

إذا لم يكن أبوها قادرًا على حمايتها [ابنته]، فهو يزوجه لرجل يستطيع حمايتها. وبذلك، يتخلص الأب من عبء ثقيل.
امرأة عاملة، مدينة (الخليل)

تعدد الزوجات

لا تتجاوز نسبة تعدد الزوجات ٣,٦٪ في أوساط الأسر الفلسطينية على الرغم من جوازه في فلسطين^٢. وبصرف النظر عن محدودية انتشاره، فإن التهديد الذي يشكله الزوج باقترانه بزوجة أخرى يقض مضاجع النساء المتزوجات، واللاتي يمكن أن يتحملن ذلك بدافع الخوف من الطلاق وتركهن محروماتٍ أو دون أطفال.

تزوج زوجي من ثلاث نساء أخريات. وأنا أحتاج الكثير من المتطلبات الأساسية لعائلتي، ولكن زوجي أهمل أطفاله وأهملني. لا أحد يمدّ لنا يد العون. وأنا صابرة ولا أسأل أحداً غير الله كي يساعدني. وعلى الرغم أن زوجي لم يطلقني، إلا أنني لا زلت صابرة.
قرية ناشط سياسي/أسير، قرية (قطاع غزة)

تخاف المرأة على بيتها ومن أن يتزوج زوجها من امرأة أخرى، ولذلك فهي لا تشعر بالأمن. وقد يتركها زوجها في بعض الأحيان من أجل امرأة أخرى، وبذلك فهي تشعر بأن أحداً لا يحميها. لقد تركت بيت أبيها وتوجهت إلى بيت الأهل، وهي الآن تفقد مصدر الحماية الذي كان بيت [الزوجية] يوفره لها. وهذه نقطة ضعف لدى المرأة.

طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

ديانتها. وفي الغالب، يُترك الميراث للأخوة من أجل المحافظة عليه. وتستند هذه الممارسة بصورة عامة إلى الخشية من ضياع الأموال أو الممتلكات من يد الأسرة، وذلك أن المرأة عندما تتزوج تصبح محسوبةً على عائلة زوجها.

حتى في قضايا الميراث، إذا طالبت المرأة بحقوقها، فسوف يلومها الجميع. وبسبب العادات المتبعة، لا تستطيع المرأة أن تطلب نصيبها في الميراث من أخيها. طالبة جامعية، الخليل

إذا طالبت المرأة بحقوقها، فإن عائلتها سوف تقاؤها. فكيف لها أن تطالب بنصيبها من الميراث وهي متروجة؟ وتُحرَم المرأة من تركه أبنها إذا تزوجت، ولا سيما إذا كان زوجها من خارج دائرة أسرتها. ربة بيت، جنين

يمنح الدين المرأة الحق في الميراث، ولكن الناس يحرمون النساء كلياً من حقهن فيه. امرأة عاملة، جنين.

القتل على خلفية الشرف

تتعرض بعض النساء للضرب أو الطلاق ولا يحصلن على شيء من حقوقهن. وتجبر هؤلاء النساء على التخلي عن حقوقهن. نحن الآن في القرن الواحد والعشرين، ولا نزال نتكلم عن حقوق أساسية من قبيل النفقة والأمن المالي. ونحن لا زلنا نطالب المجلس التشريعي الفلسطيني بتعديل هذه القوانين، ولكن المجلس تأخر في تعديلها بسبب تعطله عن العمل. لم تكن ممارسة العنف بالأمر الطبيعي أبداً، ولكنني أشعر بأن العنف الموجه ضد المرأة يمارس بصورة طبيعية على خلفية شرف الأسرة. وتكتسب هذه القضية حساسية خاصة في مجتمعنا. فنحن، كمؤسسة، شاركنا في قضية كان يتوجب بحثها من زاوية قانونية ودينية واجتماعية. فقد تأثرت تأثراً بالغاً بالحادث المؤسف الذي قتل فيه شقيقتان في قلقيليه، حيث زعم الناس بأنهما قتلتا بدافع شرف الأسرة. وقد اكتشفت لاحقاً، أو أخبرني أحدهم، بأن هاتان الشقيقتان قتلتا بسبب قضايا تتعلق بالميراث. ولذلك، يستغل البعض القانون من أجل التهرب من العقوبات المشددة.

المواطنة (ت) محامية وأم لأربعة أطفال، وهي إحدى المدافعات البارزات عن حقوق المرأة في الضفة الغربية.

لقد استحوذ القتل تحت شعار الشرف، والذي يشار إليه بمصطلح قتل النساء، كذلك، على اهتمام العديد من النساء والفتيات، وذلك على الرغم من عدم معرفتهن الواضحة بمدى انتشار هذه الممارسة. ففي معرض تناول هذه القضية في حلقات النقاش الذي دار في المجموعات البؤرية وفي المقابلات الفردية، تمحور النقاش حول المخاوف التي تتمك

أتحمل الألم وألتزم الصمت. لا يوجد هناك من يقف إلى جانب المرأة ليحميها. ربة بيت، مخيم (في رام الله)

يوجد لدينا قوانين بشأن المرأة. ولكن إذا أرادت المرأة أن تطلب الطلاق مثلاً، فليس هناك من قانون يكفل لها ذلك. بل يتعين عليها أن تذهب وأن تجد ما تحكم به القوانين العشائرية في هذه المسألة. ولكن يتحتم عليها أن تتنازل عن جميع حقوقها لكي تحصل على الطلاق. وحينما نتحدث عن حضانة الأطفال، لا نستطيع أن تأخذ أطفالها معها على الرغم من أن القانون يكفل هذا الحق لها، وذلك لأن أهل الزوج سوف يأتون ويهدونونها بأن ترد أطفالهم، وسوف يجبرونها على فعل ذلك. وفي نهاية المطاف، تجدين أهل الزوجة نفسها يضغطون عليها للتخلي عن أطفالها كي يتجنبوا المشاكل. طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

وعدا عن العواقب التي يستتبعها الطلاق، تخشى النساء من الوصمة التي يسيّمها المجتمع لمكانة النساء المطلقات ومن فقدان الإحساس بالاستقرار والأمن الذي يكفله الزواج:

تعيش [بعض النساء] حياةً مزريّةً مع أزواجهن ويحسسن بالتعاسة في أسرهن. ولكن من أجل التماسي مع المجتمع وتجنب القيل والقال أو وصمة العار التي تلحق بهن إذا طلقن، فإن النساء لا يُقدمن على الانفصال عن أزواجهن ويواصلن العيش في أوضاعهن التعيسة نفسها. وتفضل المرأة الحياة البائسة في كنف زوجها (...) على وصمة العار التي تلحق بها بسبب الطلاق. وتعتبر النساء المطلقات في المجتمع الفلسطيني أقل شأناً من غيرهن وينظر إليهن نظرة سلبية. إن المرأة تفقد الأمن كلياً بعدما يطلقها زوجها. طالبة جامعية، مدينة (رام الله)

إذا اشتكت المرأة لأهلها من أنها تتعرض للضرب أو الإيذاء، فهم يقولون لها أن تحصل على الطلاق وتعود إليهم. وبعد أن تُطلق، يبدأ أهلها في تقييد حريتها ويطلبون منها لزوم البيت، وحتى عدم النظر من النافذة إلى الخارج. أنظري كيف يعاملها المجتمع. امرأة عاملة، قرية (في رام الله)

الميراث

تشير النساء إلى أنه على الرغم من أنهن يعلمن بأن الشرع يفرض لهن حقاً ولهن نصيباً في تركه آبائهن (حيث تُعطى المرأة المسلمة نصف حظ أخيها الذكر)، إلا أن التقاليد المتبعة في المجتمع دأبت على منعهن من المطالبة بهذا الحق. ومن الممارسات الثقافية الشائعة في المجتمع الفلسطيني أن لا تطالب المرأة بنصيبها من التركة، وذلك بغض النظر عن

والداها دون أن يلاحظ أحد أي شيء. ولن يكون هناك أي واحد يدافع عن حقوقها أو يستعيدها لها.
طالبة جامعية، مدينة (رام الله)

وفي بعض الأحيان، يُستخدم قتل النساء للتغطية على أنواع أخرى من المنازعات الأسرية التي ترتبط في معظمها بالميراث وبمسائل اقتصادية. ومن بين الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء ذلك أن احتمالية القتل على خلفية الشرف تخضع لعقوبة أخف من أنواع القتل الأخرى.

زوجي وكيل نيابة، وهو يتعامل في الكثير من قضايا القتل بدافع الشرف. وفي الماضي، كان زوجي [ينظر في قضايا] تشتمل على اقتتال أناس مع بعضهم البعض وفي قضايا السرقات والقتل والميراث، ولكن باتت حوادث القتل على خلفية الشرف اليوم شائعة كثيراً.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

في قضايا الزنا، مثلاً، يسمح القانون للرجل بقتل المرأة على خلفية الشرف، حيث يمكن توقيفه في السجن ليومين أو ثلاثة أيام حتى تهدأ الأمور، ومن ثم يطلق سراحه. ولكن النساء لا يستفدن من الأحكام المخففة، ولا يملكن الدفاع عن شرفهن، بل يتعرضن للقتل. كانت هناك جريمة قرأت عنها في الجريدة أو شاهدها على التلفزيون، حيث قُتلت فتاة بسبب المال، ولكن أسرتها قالت أنها قتلتها دفاعاً عن شرفها. وفي الحقيقة، فقد قُتلت تلك الفتاة بسبب الميراث. ولكن تم حل هذه القضية بصورة سريعة عندما قال أهلها أنهم قتلوا ابنتهم على خلفية الشرف.
طالبة جامعية، جنين

الهوامش

^١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات السكان والأسر. وهي منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=4109&lang=en>.

وقد تم الرجوع إليها والاقتراب منها في يوم ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩.

^٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في العالم العربي. ص. ٩١.

^٣ Kuttab, E. 2007. *Social and Economic Situation of Palestinian Women 2000-2006*. ESCWA.

^٤ يشير مصطلح 'قتل النساء' (femicide) في عمومه إلى قتل النساء لمجرد كونهن نساءً. وغالباً ما يُستخدم بدلاً من مصطلح 'القتل بدافع الشرف' بهدف عدم إضفاء الصفة الشرعية على قتل النساء من أجل شرف الأسرة. وقد استُخدم هذا المصطلح للمرة الأولى في السياق الفلسطيني في كتاب نادرة شهوب كيغوركين، قتل النساء في المجتمع الفلسطيني: دراسة تحليل واستقصاء، ٢٠٠٠، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

النساء والفتيات منه أكثر من تركّزه على حالات القتل التي وقعت بالفعل، وذلك مع عدد قليل من الاستثناءات. وتنتظر النساء إلى مسألة القتل باعتبارها تشكل خطراً حقيقياً عليهن. فإذا كان سلوكهن يشكل تهديداً لشرف أسرهن وسمعتها، فهن يخشين من التعرض لهذا النوع من أنواع العنف. وقد تنتشر الشائعات إلى حدود بعيدة، مما يؤثر على أسرة المرأة ويعرّض حياتها للخطر في نهاية المطاف. ويتمثل الشعور السائد في أوساط النساء في أن المجتمع يضع سلوك المرأة تحت عين الرقابة، وليس هناك من ملجأ لأولئك النساء اللواتي ينظر إلى سلوكهن على أنه غير مقبول.

إن هذا يشبه ما يُعرّف بالقتل بدافع الشرف. وهذا يقع بسبب التطرف والمغالاة في الأسرة. فإذا سمعت أن بنتاً تعرضت للمغازلة في الشارع، فإن أسرتها لا تسأل عما حدث وعمن تكلم عنها. إن الأهل لا يتقنون بابنتهم، بل يضربونها وفي بعض الأحيان [يقتلونها]، ومن ثم يدفنها دون أن يلاحظ ذلك أحد.
امرأة عاملة، مدينة (رام الله)

كما تظهر المفاهيم التي تحملها النساء حول هذا النوع من القتل ان النساء يدركن تماماً أن أفراد العائلة المذنبين يمكنهم الإفلات من العقوبة باستخدام الشرف كدفاع عن ارتكابهم جريمة القتل:

هناك الكثير من حوادث القتل التي تقع بدافع الشرف، ولذلك يجب توفير الأمن في الأسرة أولاً.
طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

في بعض الأحيان، توفر الشرطة الحماية للضحية لفترة قصيرة، وربما يرسلونها بعيداً عن أسرتها إلى رام الله أو الخليل، ولكنها تعود في النهاية إلى أهلها، حيث يقتلونها باسم الشرف من أجل غسل عارهم (...). لماذا لا يُخضع مجتمعنا المسيئين للمحاسبة؟ يجب أن تكون لدينا قوانين صارمة أكثر، بحيث لا تميز بين الرجال والنساء.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

أنا أعرف قصة عن فتاة نُقلت إلى مستشفى جنين الحكومي بسبب ألم في بطنها، ولكن الطبيب اكتشف أنها كانت حاملاً. فخرج الطبيب وهو يصرخ على أقربائها بأن ابنتهم حامل، واستدعى الشرطة. ووصلت إلى المستشفى سبع سيارات ملأى بأفراد الشرطة، كما لو أنهم حضروا لاعتقال شخص مطلوب. وقد وضعت الفتاة في السجن لمدة ثلاثة أيام، ثم أعادتها الشرطة إلى بيتها لتكتشف أنها قُتلت بعد فترة وجيزة. وبعد ذلك، اكتشفت الشرطة أن عمّ الفتاة كان قد اغتصبها.
ربة بيت، مدينة (جنين)

قد تتعرض الفتاة للاغتصاب، ولكن ماذا يحصل بعد ذلك؟ سوف تُجبر على البقاء في البيت، وقد يقتلها

حالة حول العنف الجسدي والزواج المبكر

المواطنة (أ) ربة البيت تبلغ من العمر ٢٩ عامًا، وهي أم لأربعة أطفال، وتعيش في بلدة في محافظة الخليل.

عندما كانت المواطنة (أ) طفلةً، كان أبوها وزوجة أبيها يضربانها بصورة روتينية. وتصف (أ) بعض الحالات التي كانت زوجة أبيها تضربها فيها بخرطوم مياه [بربيش] إلى أن تنزف. كما كانت زوجة أبيها تحرّض أباه على ضربها. ونتيجة لذلك، كان أبوها يضربها بسلك كهربائي أو بأدوات حادة. ولا تزال الندوب بارزة على جسمها حتى هذا اليوم. ولم تشعر (أ) بأنها تستطيع الوثوق بأي شخص وتخبره بما تتعرض له من عنف واعتداء. ولم يكن يسمح لها بزيارة أمها إلا في حالات نادرة. ولم تكن حين كانت تزور أمها تخبرها بما يحصل لها حتى لا تزيد من أعبائها وهمومها. وفي المدرسة، لم تكن (أ) تستطيع الحصول على المساعدة. ففي ذلك الوقت، لم تكن هناك مشرفات اجتماعيات في المدارس وكان جميع المدرّسين من الذكور.

تزوجت (أ) وهي في سن ١٤ عامًا. ولأنها تزوجت في هذه السن الصغير، فهي لم تتمكن من الدوام في المدرسة إلا حتى الصف الثامن. وقد زوّجت رغماً عنها لرجل لم تكن تعرفه وكان يكبرها بخمس سنوات. وهي تستذكر أنها حاولت أن تمنع هذا الزواج، ولكن ذلك كان من غير طائل. وقد تسببت ممانعتها لهذا الزواج في تعرّضها للمزيد من العنف الجسدي الذي مارسه والدها بحقها. كما أتبع والدها هذا العنف بقدر أكبر من التهديدات اللفظية والتهديد بتعنيفها، وقامت أسرتها بالتوقيع على عقد الزواج في الوقت الذي أجبرت فيه على الموافقة على هذه الزيجة.

عاشت (أ) خلال السنوات الثماني من زواجها في بيت أهل زوجها. ودأبت حماتها على التدخل في حياتها بصورة روتينية. ولا تزال عائلة زوجها تتدخل في شؤون حياتها حتى هذه اللحظة على الرغم من أنها أصبحت تسكن مع زوجها في بيت مستقل بهما. فهم ينتقدون سلوكها ويسألونها عن مدى استعدادها لكي تعمل في أرض العائلة (وذلك على الرغم من عملها في الأراضي التي تملكها عائلة زوجها حتى الشهر السابع من حملها بجميع أبنائها)، كما يسألونها عن مدى قدرتها على تربية أطفالها. ولا يتوانى أهل زوجها عن الحط من قدرها، بل ووقفت عائلة أبيها إلى جانبهم في الكثير من الأحيان.

وعندما حاولت (أ) أن تقنع أهلها بأنها لا تستطيع أن تبقى مرتبطةً بزوجها، قالوا لها بأنه يتعين على المرأة أن تبقى مع زوجها بغض النظر عن الوضع الذي تعيشه. كما حذروها من الشائعات ومن القيل القال الذي سيصدر عنها في المجتمع إذا تركت زوجها. كما حاولت (أ) يائسةً أن تقنع زوجها بأن يطلقها. ونتيجة لذلك، قام الزوج بإخبار عائلتها، حيث جاء والدها وهددها بأنه سوف يضربها إذا وصلت التحدث في هذا الموضوع. وقد تخلت (أ) عن رغبتها في ترك زوجها الآن لأنها تخاف من أن يأخذ زوجها أطفالها منها. وعلى الرغم من خنوعها، تشير (أ) إلى أن زوجها يضربها، وأمام أطفالها في بعض الأحيان. كما يجرحها من شعرها ويلكمها بقبضة يده ويرميها بالأحذية. ونتيجة لماضيها الذي تعرضت فيه للعنف والعنف الحالي الذي تتعرض له في علاقتها الزوجية، تقرّ (أ) بأنها تضرب أطفالها بطرق تشبه تلك التي اعتاد والدها ضربها بها. وهي تنحو باللائمة على نفسها لبقائها على قيد هذه العلاقة الزوجية العنيفة، وتتمنى لو كانت "قوية بما فيه الكفاية" لكي ترفض هذا الزواج عندما كانت شابة.

وزوجها الذي يعمل عامل بناء عاطل عن العمل في هذه الأثناء. وتصف (أ) وضعهم الاقتصادي بأنه صعب جداً. وفي الواقع، أخذ زوجها ذهبها* وباعه لكي يسدّد ديونه. لذلك، فهي تعمل في بيتها، حيث تقوم بأعمال التطريز أو حياكة الملابس وبيعها. وهي تبيع الثوب الواحد بـ ٣٠٠ شيكل (أي ما يعادل ٨٠ دولاراً). ومع ذلك، فهي تشعر بأنها غير مستقلة من الناحية المالية لأن زوجها يقترض منها النقود في بعض الأحيان، ولا يعيدها أبداً إليها.

لم تتحدث (أ) لأي شخص عن العنف الذي تتعرض له أبداً في حياتها. وهي لا تعرف أيّاً من منظمات المرأة أو مراكز الإرشاد التي تعمل في منطقتها. وإذا ما تمّت إحالتها إلى إحدى هذه المنظمات أو المراكز العاملة في المدينة الأقرب إلى التجمع السكاني الذي تقطن فيه، فهي ليست متأكدة من أنها ستذهب إليها لأن زوجها وأهله يفرضون رقابة صارمة على حركتها. وتقول (أ) بأنها لا تريد شيئاً، كما تقول بأنها باتت الآن تعيش من أجل أطفالها فقط، ولكنها كإنسانة فقدت أي بصيص من الأمل في حياتها.

* عندما تتزوج المرأة في فلسطين، فإن زوجها يدفع لها مهراً، يكون في العادة عبارة عن مصاغ ذهبي. ويفترض أن يكون هذا الذهب ملكاً للزوجة. ولكن هناك حالات متكاثرة يطلب فيها الزوج أو أهله من الزوجة بيع مصاغها الذهبي كي يتمكن من سداد ديونه.

المفاهيم السائدة حول آليات الاستجابة

الجهات الرئيسية القائمة على توفير الأمن وتحقيق العدالة

أشارت النساء المشاركات في حلقات النقاش الذي دار في المجموعات البؤرية في المقابلات المعمقة إلى أنهن يثقن بقدرة الحكومة على فرض سيادة القانون. وقالت بعض النساء بأنه لا يمكن الاعتماد على أي شخص في توفير الحماية لهن. وبيّنت الكثيرات بأن الفوضى تعمّ الوضع السياسي الحالي.

كيف يمكننا أن نشعر بالأمن دون وجود حكومة توفر الأمن لنا.

ربة بيت، مخيم (في قطاع غزة)

لا توجد حكومة عندنا. فبمن نثق، بحماس أم بفتح؟ هناك تمييز في الهوية، فأنا لا أعرف ما إذا كانت هذه المؤسسة تتبع لحماس أو لفتح. وحتى داخل المستشفيات، هناك تمييز يقوم على أساس الانتماء السياسي.

طالبة جامعية، قرية (في قطاع غزة)

لا يقف الاحتلال وراء حالة انعدام الأمن في جميع الأحوال. فلا تزال هناك بعض الأعمال التي يتعين على الحكومة أداءها بعيداً عن الاحتلال... لا تزال الحكومة والمجتمع المدني ضعيفين.

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

الشرطة

لقد عانينا الأمرين في جميع أنحاء وطننا بسبب غياب دور الشرطة. فقد كان دورها مهمشاً بسبب الاجتياحات الإسرائيلية. كما كانت الشرطة منهكة في المشاكل الداخلية والفصائلية. إنني أدمع وأؤيد دور الشرطة والقانون. كما يجب أن تكون المرأة على وعي بالقوانين لأنها تستطيع الاحتكام إليها من أجل حل مشاكلها، وتحتكم النساء للقانون عندما يتعرضن لمشكلة كبيرة على المستوى الاجتماعي أو المستوى السياسي. وللمرأة الحق في الإضطلاع بدور سياسي نشط في الأحزاب السياسية، مثلاً. وللنساء الحق كذلك في العمل كقاضيات في المحاكم الشرعية والمدنية. أنا أريد أن أساعد النساء من خلال القانون ومن خلال الشرطة والوسائل الأخرى التي تكفل حمايتهن.

المواطنة (ت) محامية وأم لأربعة أطفال، وهي إحدى المدافعات البارزات عن حقوق المرأة في الضفة الغربية.

لا تعرف النساء الجهة التي تلجأ إليها للحصول على المساعدة. وإذا ما تمّت إحالتهم إلى مؤسسة ما، فهن يخشين من أن يقوم أزواجهن بضربهن مرةً أخرى أو فعل أي شيء آخر بحقهن.
ربة بيت، مدينة (جنين)

تلجأ النساء والفتيات اللاتي يواجهن العنف والتمييز في الغالب إلى مؤسسات عامة أو خاصة لمساعدتهن في البحث عن الدعم والأمان والعدالة. وتعتبر هذه المؤسسات ضرورية من أجل المحافظة على النظام العام والسلامة العامة، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان للمواطنين. وفي هذا السياق، تبين النقاشات التي دارت في المجموعات البؤرية بأن النساء والفتيات الفلسطينيات يخفن من الفضائح ومن إلحاق الإهانة بأسرهن إذا سعيّن للحصول على المساعدة.

ويرى الكثير من الفلسطينيين أن اللجوء إلى آليات الاستجابة يؤثر تأثيراً سلبياً على التوازن الهش الذي تعيش النساء والفتيات في ظله، لأن ذلك يمسّ سلامتهن على المدى البعيد ويهدّد سمعة عائلاتهن. ولذلك، لا تعرف النساء والفتيات إلا النزر اليسير عن آليات الاستجابة المتوفرة، أو أنهن يحملن وجهة نظر جدّ سلبية حول الخدمات التي تقدمها هذه الآليات.

لا توجد هناك أية مؤسسات تقدم الدعم الكامل للنساء، فلا أحد يجروء على الوقوف في وجه زوج عنيف.
ربة بيت، مخيم (في رام الله)

وفي معظم الحالات، تفضّل النساء اللجوء إلى آليات حل المنازعات العشائرية أو إلى أهلهن على اللجوء إلى المؤسسات العامة أو الخاصة. وتعتقد النساء بأنهن سيحصلن على قدر ضئيل من المساعدة إذا لجأن إلى أماكن أخرى خارج نطاق أسرهن، ناهيك عن نشر أخبارهن على الملأ. نستعرض فيما يلي المفاهيم التي تحملها النساء حول مدى نجاعة الجهات الرئيسية التي تتولى توفير الأمن والعدالة، والمؤسسات العامة، ومنظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى نظرتهم حول الإطار القانوني والتنظيمي العام.

أن تتخلي عن ذلك وأن تعاودي استئناف حياتك وأن تقبلي بجميع صنوف العنف التي تنصبّ عليك.
ربة بيت، مدينة (جنين)

من الأمثلة التي أذكرها أن فتاةً كان أبوها يضربها. وعندما ذهبت إلى الشرطة وبلغت عنه، لامها الجميع على ذلك. لقد نسوا أنه كان يضربها، وركزوا بدلاً من ذلك على كيف أنها فعلت ذلك به.
ربة بيت، قرية (في رام الله)

وفي الكثير من الحالات، ينظر إلى هيكلية الأسرة على أنها أقوى بكثير من سلطة الشرطة، وهو ما يحدو بالنساء إلى العودة إلى بيوتهن والمخاطرة بالتعرض للمزيد من العنف.

عندما ذهبت إلى الشرطة، جاء أفراد عائلتها وأخذوها وأرجعوها إلى زوجها وأجبروها على التنازل عن القضية.
ربة بيت، مدينة (جنين)

كما ينظر إلى العنف في البيت باعتباره مجرد مسألة عائلية. لذلك، يجب حله داخل إطار العائلة.

إن العادات تمنع [المرأة] من الذهاب إلى الشرطة، ولو كان الأمر متعلقاً بالشرف، فأهلها وأهل زوجها يعارضون ذلك. من المستحيل أن تذهب إلى الشرطة. فكلًا العائلتين لن تسمحا لها بذلك. يمكن أن يتدخل أهلها أو أخوها، ولكن ليس الشرطة.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

من غير اللائق أن تتدخل القوات الأمنية أو الشرطة في شؤون الأسرة. نحن لا نحب ذلك.
طالبة مدرسة، مخيم (في جنين)

أنا لا أحب أن تخرج المشاكل من داخل البيت إلى خارجه. ومن غير الصواب الذهاب والتحدث إلى الشرطة أو إطلاع أي شخص عليها. وأنا لا أحب أن تتحدث الشرطة مع أبي أو مع أمي.
طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

وقالت النساء أن الشرطة لا تنظر إلى المشاكل التي تواجهها المرأة، وخاصةً العنف الذي تتعرض له، على أنه أولوية، حيث اعتبرن بأن أوضاعهن لا تؤخذ على محمل الجد وبأنهن لا يجدن آذاناً صاغيةً وبأنه لا يتم احترام وضعهن بالمحافظة على سريته:

في بعض الأحيان، تقول الشرطة للمرأة المعنفة أن تعود إلى بيتها لأنهم لا يستطيعون الإصغاء إليها حيث أنهم مشغولون بأمور أكثر أهمية من قضايا النساء.
أسيرة سابقة، مدينة (قطاع غزة)

لم تظهر النساء والفتيات المشاركات من محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة سوى قدر ضئيل من الثقة في جهاز الشرطة وفي الأجهزة الأمنية الأخرى. كما نظرُن إلى الإقدام على إبلاغ الشرطة عن مشاكلهن على أنه يولد المزيد من العنف من قبل الشرطة ومن قبل أفراد أسرهن في آنٍ واحد:

بناءً على تجربتي، تلوم الشرطة الضحية وتقول لها بأنها إن لم تكن قد قامت بهذا الفعل أو ذلك، لما كان من الممكن أن تواجه الموقف الذي تجد نفسها فيه. فبدلاً من دعم المرأة، تزيد الشرطة من صعوبة الموقف وتعقيده. ويعتبر خضوع المرأة للتحقيق والإهانة أسوأ مما واجهته في بيتها.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

كما قلت من قبل، لا أنصح بإبلاغ الشرطة. فقد يشكّل ذلك خطورةً أكبر.
طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

عندما تُحال النساء المعنفات إلى الشرطة، فإنهن يواجهن خطر الاعتداء عليهن من قبل أفراد الشرطة.
امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

حتى الشرطة لا تجرؤ على وضع حدّ لزوج يمارس العنف، بل إنها سوف تلعب دور الوسيط في النزاع. ففي المقام الأول، لن تقوم الشرطة باعتقال الزوج، بل ستحاول أن تقنع [الزوجة] بعدم تكبير المشكلة. وإذا حصل ذلك، فلن يقدم أحد العون لها. فالمرأة ترفع قضيتها أمام الشرطة وتعود إلى نفس الوضع الذي كانت فيه. لا توجد هناك هيكلية توفر الدعم لقضايا النساء.
ربة بيت، مخيم (في رام الله)

وبينما عبّر عدد قليل من النساء عن ثقتهن في الشرطة، قالت معظمهن أن الذهاب إلى الشرطة لإيجاد حلّ لقضية العنف في الأسرة يعادل في وقعه تقديم طلب للطلاق ويؤدي إلى خضوع المرأة لقدر أكبر من الألم والحاق وصمة العار بها وبأهلها (أنظر أيضاً القصة الواردة في صفحة ٤٩).

إذا اشتكيت أو قدمت شكوى، فسوف يتم طلاقك.
امرأة عاملة، قرية (في الخليل)

إننا نخاف من مراكز الشرطة، التي لا يقبلها مجتمعنا. الناس يتحدثون دائماً عن النساء اللواتي يذهبن إلى هناك. فهؤلاء النساء غير مقبولات في المجتمع.
طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

يرى المجتمع أن من غير المقبول أن تذهبي إلى الشرطة وتقدمي بلاغاً أمامها ضد زوجك. لذلك، يتعين عليك

ليس هناك تخصص في جهاز الشرطة. فعندما تذهب امرأة معنفة إلى الشرطة، ينبغي أن تجد باحثة اجتماعية أو طبيباً نفسياً كي تتحدث معه. فضلاً عن ذلك، لا تحافظ الشرطة على السرية. فلسوء الحظ، تجدهم يتحدثون عن أي موضوع مع أصدقائهم وجيرانهم.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

حتى عندما تذهبين إلى الشرطة، فسوف يبدأ الناس بإثارة التساؤلات عن شرفك، وهم سيبدوون بالقول: "من يعلم ماذا فعل بها حتى تذهب إلى الشرطة؟"

امرأة عاملة، قرية (في رام الله)

وعلى الرغم من أنه يُفترض بالشرطة أن تحميهم، تنظر الشابات والفتيات إلى أفراد الشرطة على أنهم مجرمين، بحيث يتجنبن التحرش الجنسي واللفظي الذي يمارسونه بحقهن في الشارع.

هناك غياب للأمن في الشوارع، خاصةً بسبب الشرطة التي يُفترض بها أن تحافظ على الأمن. فعلى سبيل المثال، أواجه الكثير من التحرشات اللفظية من جانب أفراد الشرطة عندما أذهب إلى عملي. فما هو الأمن الذين نتحدث عنه هنا؟

طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

وفيما يتعلق بأفراد الشرطة، فقد واجهت الكثير من تحرشاتهم. وأنا في الواقع أشعر بالأسف بسببهم لأنهم لا يظهرون في مظهر رجال الشرطة أو رجال الأمن.

طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

تقول الفتيات دائماً أن أفراد الشرطة يشكّلون خطراً أكثر من كونهم يمثلون مصدراً للأمن. لذلك، فنحن لا نشعر بالأمن هنا أبداً.

طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

حتى على باب مدرستنا، تقف سيارة شرطة يستقلها شرطيان أو ثلاثة. وهم يقفون هناك كي يتلصصون النظر إلى البنات. يفترض بهم أن يكونوا هنا لمنع الشباب من القيام بذلك. في إحدى المرات، أوقف شرطي بنت من بنات مدرستي وهي تغادرها وطلب منها رقم هاتفها. لقد كان يحاول إغواءها. فإذا كان هذا الشرطي على هذا الحال، فماذا يمكننا أن نقول؟

طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

ومع أن عدداً من النساء أبدَيْن بعض الاهتمام بالشرطة، إلا أنهن اعتبرن أن دورها ثانوي أو أنها بمثابة ملاذ أخير لهن:

أنا لا أعارض فكرة إبلاغ الشرطة. فأجهزة الشرطة ضرورية لأنها توثق حالات العنف التي تُرتكب ضد النساء. لذلك، فقد يشكل هذا الأمر دليلاً يستطيع من خلاله استرداد حقوقهن في المحكمة، مثلاً.

طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

إذا لم يكن هناك أي خيار آخر متوفر أمام المرأة، فإنها بالتأكيد ستذهب إلى الشرطة كملاذ أخير متاح أمامها.

طالبة مدرسة، مخيم (في جنين)

المحاكم

على غرار المفاهيم السائدة حول دور الشرطة في حماية النساء والفتيات، ينظر إلى اللجوء إلى المحاكم على أنه يجلب العار على العائلة.

من العار الذهاب إلى المحكمة. فما الذي سيقوله الآخرون عن [المرأة التي تذهب إلى المحكمة]؟ وكيف يمكن أن يعود زوجها إليها؟ بل إن عائلتها سوف تقضل بقاءها تتعرض للعنف على أن تطالب بحقوقها في المحكمة. وهذا لأن طلاقها أو تركها معلقة أمر غير وارد. وعلاوةً على ذلك، سوف تُحرم [المرأة] من رؤية أطفالها. لذلك، فهي لن تدافع عن نفسها أمام العنف الذي يقع عليها.

طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

لذلك، أتركي أمرك لله. فكلما كان العنف الذي تتعرض له المرأة شديداً، يتعين عليها أن تلوذ بالصمت. فمن الخزي والعار أن تشتكي المرأة أمرها للمحكمة.

ربة بيت، مخيم (في قطاع غزة)

ولكن يبقى الأمر في النهاية في يد المرأة لتحل المشكلة، وذلك لأنها لا تستطيع اللجوء إلى المحكمة أو القضاء، ما لم يكن هناك حل ممكن على الإطلاق.

طالبة جامعية، مدينة (جنين)

لذلك، نحن لا نلجأ إلى المحكمة لأننا نحل مشاكلنا فيما بيننا. فنحن لا نخرج أسرارنا خارج بيوتنا. قريبة أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

في مرة من المرات، ضربني زوجي وجرح يدي، ولكنني لم أذهب إلى المحكمة لأنني لا أريد أن أوسع المشكلة بما يؤثر على عائلتي كلها (...). يجب حل المشكلة داخلياً من قبل الأسرة. علينا أن نتجنب الذهاب إلى المحاكم.

قريبة أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

ويمكن ربط الخوف من وصمة العار والخزي مع غياب السرية في المحاكم بصورة مباشرة:

تقوم المحاكم بحل المشاكل، ولكن يجب أن تكون بمثابة الطريق الأخير لحل هذه المشاكل.

قرية أسير/ ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

يلجأ الناس إلى المحاكم كملأذ أخير.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

المؤسسات العامة

المدارس

أشارت تلميذات المدارس وطالبات الجامعات ممن شاركن في حلقات النقاش في المجموعات البؤرية إلى أن المشرفات أو الباحثات الاجتماعيات في المدارس يعتبرن مصدرًا يمكن اللجوء إليه إذا احتاجت صديقاتهن إلى المساعدة أو إلى شخص ليتحدثن إليه. وبينما ذكرت الشابات والفتيات بأن صديقاتهن يلجأن إلى المشرفات، إلا أن أيًا منهن لم تذكر أنها قد تلجأ إليهن بنفسها وتستفيد من خدماتهن (أنظر القصة الواردة في صفحة ٤٩):

إذا كانت طالبة مدرسة، فإنني أنصح [صديقتي] بأن تذهب إلى المشرفة الاجتماعية في المدرسة، وأن لا تذهب إلى أي شخص آخر.

طالبة مدرسة، مخيم (في قطاع غزة)

إذا كانت صديقتي طالبة مدرسة، فسوف آخذها إلى المشرفة الاجتماعية.

طالبة مدرسة، مخيم (جنين)

ومع ذلك، ذكرت النساء والفتيات أن السرية تمثل أحد الأسباب الذي يمنعهن من السعي للحصول على المساعدة من المشرفات الاجتماعيات العاملات في المدارس:

كما أن المشكلة تتمثل في أن المشرفات الاجتماعيات لا يتعاملن مع الحالات التي تُعرض عليهن بسرية ومهنية. بل إنك تكتشفين أن أية حالة يتعاملن معها تنتشر بين هيئة المدرسة. لذلك، فإن الطالبات لا يتقن بهذه الجهة.

ربة بيت، مدينة (جنين)

قد تساعد العاملة الاجتماعية في المدرسة الطالبات في إيجاد حل لمشاكلهن، ولكنها قد تقشي أسرار الطالبات كذلك. وبصورة عامة، يتم تحديد الطالبة التي تذهب إلى المشرفة الاجتماعية على أنها تعاني من مشاكل (...). في كل مرة أتحدث فيها مع الأخصائية الاجتماعية عن شيء ما، أجد أن جميع المعلمات يعلمن به.

طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

إن أكثر ما نعانيه في المحاكم هو غياب السرية.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وتنظر الكثير من النساء إلى النظام القانوني باعتباره نظامًا جائرًا، كما ينظرن إلى المحاكم باعتبارها عائقًا آخر يحول بينهن وبين ضمان المساواة والعدالة لهن. ولا يُتاح الإنصاف للنساء اللاتي يعانين من العنف في أسرهن:

لا تفعل المحكمة شيئًا بشأن الفتيات اللواتي يتعرضن للقتل، والقانون يظلم النساء في حقوقهن. لذلك، فنحن نجد الكثير من الناس الذين يقتلون بناتهم بسبب الميراث أو لأي سبب آخر يبررون ذلك بالدفاع عن الشرف.

طالبة جامعية، مخيم (في رام الله)

لا تكفل المحاكم العدالة للنساء. فإذا ما رفعت امرأة شكوى ضد أبيها أو أخيها في قضية ميراث أو أية قضية أخرى مثلًا، فهي لن تحصل على حقوقها. بل تنصحها المحكمة بالصلح وتسوية النزاع [داخل العائلة]، بدلًا من رفع قضيتها أمام المحكمة.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

إجراءات المحاكم طويلة جدًا، وهي تجبر المرأة في معظم الأحيان على التنازل عن مهرها المؤجل أو التخلي عن أطفالها. وفي نهاية المطاف، تجد المرأة نفسها وحيدة ومطلقة بحيث تجد نفسها تواجه المجتمع بمفردها.

طالبة جامعية، مدينة (جنين)

وفي المقابل، تنحو نساء أخريات باللائمة على جهاز القضاء بصورة مباشرة:

أحب أن أصحح لك معلوماتك. يقول الجميع أنه لا يوجد لدينا قانون، ولكن الواقع يقول بأنه لا يوجد عندنا سلطة قضائية تطبق القانون.

ربة بيت، مدينة (جنين)

وعلى وجه العموم، تشكل نسبة القاضيات ١١,٢٪ من مجموع عدد القضاة في الأراضي الفلسطينية. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، تم تعيين قاضيتين في المحاكم الشرعية في فلسطين، وهو ما يعتبر أمرًا نادر الحدوث في العالم الإسلامي. ومع ذلك، فإن النساء لم يشعرن بعد بوجود قضاة إناث في المحاكم الدينية والنظامية على السواء:

ينبغي عليهم أن يعيّنوا قضاة إناث. فلا تفهم المرأة إلا المرأة. وأنا لم أر امرأة في منصب قاض حتى الآن. بل إنهم جميعًا رجال متقدمون في السن، وبالكد يستطيعون سماع أي شخص.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وبالنسبة لأولئك اللواتي يلجأن إلى المحاكم، فهن يرين أن تلك المحاكم تشكل الملاذ الأخير لهن:

في رأيي أنه من المستحيل أن أقابل المشرفة الاجتماعية. فهل يتعين عليّ أن أذهب إلى المشرفة في كل مرة أواجه فيها مشكلة؟ ولكن من المستحيل التحدث إلى المشرفة لأنها سوف تخبر المعلمات، وسوف تكبر المشكلة. طالبة مدرسة، مدينة (جنين)

وفي العديد من المدارس، لا تتواجد المشرفة الاجتماعية في المدرسة إلا خلال أوقات قصيرة خلال الأسبوع، حيث يتعين عليهن أن يقسمن أوقات دوامهن مع مدرسة أخرى. وهذا يفرضي بالمشرفة الاجتماعية الواحدة إلى أن تتعامل مع المئات من الطالبات. ومن ثم يتوجب على الطالبات أن ينتظرن عدداً من الأيام كي يتمكن من طرح مشاكلهن على المشرفة:

في مدرستي السابقة، كانت المشرفة تأتي إلى المدرسة في أيام الاثنين فقط. ولذلك، كنا نواجه الكثير من المشاكل خلال الأسبوع لوحدها. وهي لم تكن هناك. طالبة مدرسة، قرية (في الخليل)

المستشفيات

تُنقل بعض النساء المعتقات إلى المستشفيات، حيث يبلغن عن حوادث مزيفة وقعت معهن. فقد تزعم الواحدة منهن أنها سقطت من شرفة بيتها أو أن نافذة وقعت عليها أو غير ذلك من القصص التي يختلفونها. ولا تقول النساء ما حصل معهن بالضبط، كما ينكرن أن أزواجهن أو إخوانهن ضربوهن. وحيث تخاف [النساء] من الفضائح ومن المجتمع، فهن لا يدافعن عن أنفسهن. كما أنهن لا يبلغن الشرطة عن هذه الحوادث لكي يتجنبن النسيمة والقييل والقال.

المواطنة (ت) محامية وأم لأربعة أطفال، وهي إحدى المدافعات الناشطات عن حقوق المرأة في الضفة الغربية.

تشير النساء إلى العنف اللفظي الذي يسمعه من العاملين في المستشفيات وعدم إظهارهم الحساسية تجاه وضعهن باعتباره مشكلةً مزمنةً يواجهنها عندما يذهبن إلى المؤسسات الصحية بسبب العنف الذي يقع عليهن. ولم يبدُ أن الذهاب إلى المستشفى من أجل الحصول على المساعدة يمثل خياراً مطروحاً أمام النساء المعتقات. ففي الحقيقة، عادةً ما يتم إنكار العنف الذي تلقاه النساء، بل هو مثار للسخرية بحيث يجري استبعاد ذكره من التقارير الطبية.

ذهبت صديقتي إلى المستشفى لأنها حاولت أن تنتحر عن طريق ابتلاع كمية كبيرة من الحبوب. وقد شرع الأطباء في المستشفى بالسخرية منها، وسألوها: "ماذا سيحصل لو أن كل واحدة ضربها زوجها انتحرت؟" إنهم لم يقدموا العون لها، بل وجَّهوا لها

الانتقادات عوضاً عنه وكتبوا في التقرير أن الكدمات التي بدت على جسدها كانت بسبب حادث آخر. قرية أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

يقول الأطباء وأفراد الأمن في المستشفى للنساء المعتقات أنهن يستحقن العنف الذي وقع عليهن، وبأنهن قد اقترفن خطأً تسبب في تعرضهن للضرب. ربة بيت، مخيم (في جنين)

ويتدخل العاملون في المستشفى بشكل روتيني في أوضاع النساء دون أن يطلب أحد منهم ذلك. وبالنسبة للعديد من النساء والفتيات الفلسطينيات، يعتبر اتخاذ خطوات للتعامل مع العنف الذي يتعرضن له أمراً صعباً، بل وتكتنفه المخاطر. إن تدخل طاقم المستشفى بصورة غير مرغوبة، بحيث يوجهون الذنب والعار للمرأة وهي تكافح ضد خيار صعب يواجهها، يعتبر أمراً غير لائق وغير أخلاقي.

إذا توجهت المرأة إلى المستشفى وطلبت تقريراً طبياً، يمكن أن يعطيها الأطباء تقريراً، ولكنهم سيحاولون نصحتها بقولهم: "إن هذا الرجل هو زوجك، أو أخوك. كيف يمكن لك أن تشتكيه إلى الشرطة؟" وتتعدد الأمور في نظر المرأة، بحيث يتملكها الخوف وتقرر عدم رفع شكاها. أسيرة سابقة، مدينة (قطاع غزة)

أريد أن أقول أنه ينبغي عليهم أن يكونوا صادقين وأن يصدروا التقارير عند طلبها منهم. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

ومن جانب آخر، يحدد الانتماء السياسي للشخص ما إذا كان سيحصل على الخدمة التي يحتاجها أم لا:

ترتبط الأمور داخل المستشفيات أو الشرطة أو المحاكم ارتباطاً قوياً بالقضايا السياسية. أنا أعرف امرأة كانت من حركة حماس، وكان زوجها يضربها. عندما اشتمت إلى الحكومة، وضعوا زوجها في السجن. ولكن في حالة أخرى، تعرضت امرأة للضرب على يد زوجها، ولكنها لم تكن ترتبط بالحكومة. وفي المستشفى، وجَّه الأطباء الانتقادات لها وقالوا لها أن تبحث عن السبب الذي أودى بها إلى الضرب. طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

وكما هو الحال بالنسبة لآليات الاستجابة الأخرى، لا يراعي النظام الطبي المحافظة على سرية وحساسية النساء المعتقات، وهو ما يدفعهن إلى التفكير مرتين قبل أن يعرضن أنفسهن للاتهام بالعار والوقوع ضحية للعنف مرةً أخرى.

عليهم أن يدرّبوا طواقمهم، فالسرية أهم شيء على الإطلاق. بعض النساء ينتهي بهن المطاف في وحدة

وحالما تم إطلاعهن على وجود هذه المراكز، عبّرت النساء عن قلقهن بسبب عدم معرفتهن المسبقة بالخدمات التي تقدمها مراكز الإيواء. والأهم من ذلك، أرادت النساء أن يعرفن الأسباب التي أدت إلى معرفتهن بوجود تلك المراكز واقترحن تعميم استراتيجية بشأنها على الوجه المطلوب:

أعتقد أنهم أهملوا الترويج لهذا البرنامج. يُفترض بهم أن يعقدوا اللقاءات مع منظمات المرأة والعاملين فيها، بل ومع ربّات البيوت كذلك، وليس مع النساء العاملات فقط، من أجل الترويج لهذا المشروع، وإعلامنا بهذا المشروع وبمركز الإيواء، بحيث يمكن إحالة الحالات إليه من جميع المناطق. لم يسبق أن تم إخطارنا بهذا الأمر.
(امرأة عاملة، مدينة جنين)

منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان

تنتشر منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان انتشاراً واسعاً في الأراضي الفلسطينية (أنظر قائمة بهذه المنظمات والمؤسسات في الملحق أدناه). ولكن النساء والفتيات، وهنّ نفسهن اللواتي تستهدفهن تلك المؤسسات والمنظمات، لا يعلمن بوجودها. وفي أحد استطلاعات الرأي العام التي صدرت خلال عام ٢٠٠٨، أشار ما نسبته ٧٤٪ من المستطلعة آراؤهم من الذكور والإناث إلى أنهم لم يعرفوا بوجود أي من منظمات المرأة أو مؤسسات حقوق الإنسان التي تدافع عن حقوق المرأة.^٢

استطلاع الرأي العام الذي أجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) حول دور منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان

- لم يعرف ٧٢,٧٪ من المستطلعين بوجود منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان التي تعمل في مجال حقوق المرأة.
- لم يكن لدى ٣٢,٦٪ من المستطلعين أية معلومات عن المنظمات التي تدافع عن حقوق المرأة.
- لم يَسَع ٩٤,٢٪ من المستطلعين إلى الحصول على الخدمات التي تقدّمها إحدى منظمات المرأة.
- لم يشارك ٨٣,٩٪ من الفلسطينيين الذين استطلعت آراؤهم خلال السنتين الماضيتين في نشاط نفذته إحدى منظمات المرأة أو مؤسسات حقوق الإنسان التي تعمل في مجال حقوق المرأة.

العناية المكثفة، وأخريات يضعن مواليد غير شرعيين. نعم، الخدمة متوفرة وهناك طبيب في غرفة العمليات، ولكن كيف يعاملون النساء؟ لذلك، فالتدريب ضروري. امرأة عاملة، مخيم (نابلس)

إضافة إلى انتهاك حرمة السرية الطبية، يمثل وجود الجماعات المسلحة و/أو الضغط الذي تمارسه الفصائل السياسية حالات خرق صارخة للأخلاقيات الطبية، وتشكل جرائم بموجب أحكام التشريعات المحلية والقوانين الدولية.

مراكز الإيواء

في الغالب الأعمّ، لا تعرف النساء والفتيات عن وجود أي مراكز للإيواء في الأراضي الفلسطينية، بل إن بعضهن أنكرن وجود مثل هذه المراكز. وعلى وجه العموم، لم يرد سوى القليل من وجهات النظر حول مراكز الإيواء بسبب هذه الهوة في الوعي والمعرفة بها.

لا ترعى وزارة الشؤون الاجتماعية مثل هذه المراكز.
(امرأة عاملة، مدينة جنين)

وأشارت النساء ممن سمعن بوجود مراكز الإيواء إلى أن وجودها كان يمثل مجرد 'إشاعة'.

لقد افتتحو مركزاً قبل فترة حسبما قرأت في الجريدة، وربما كان ذلك في بيت ساحور أو في بيت جالا [بيت لحم]. لقد سمعت أنهم افتتحو مركزاً، ولكنني نسيت اسمه.

(امرأة عاملة، مدينة جنين)

ومن جانب آخر، عبّرت النساء عن شكوكهن في أن مراكز الإيواء تملك أية صلاحية تمكّنها من توفير الحماية للمرأة من أسرتها أو من تقديم أية خدمات تستهدف بها تمكين المرأة.

لقد واجهت الكثير من الفتيات موقفاً قامت فيه أسرهن بمحاصرة البيت الآمن وهددوا بإطلاق النار عليه إذا لم تخرج منه. فلا يستطيع البيت الآمن أن يوفر لهن الحماية الضرورية، كما أنهن لا يستطعن العودة إلى بيوتهن.

طالبة مدرسة، مدينة جنين)

في بعض الأحيان، تجعلك المؤسسة نفسها تشعرين بأنك أنت المخطئة. وأنا أرى أن البيوت الآمنة أو مراكز التأهيل تضع جميع الفتيات، اللواتي هن ضحايا في الأصل، في مكان واحد، بحيث يبدأن بالشعور بأنهن منبذات من الناحية الاجتماعية لأنهن موضوعات في مثل هذا المكان.

طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

أما النساء اللواتي كُنَّ على معرفة بالمؤسسات القائمة، فلم تكن الفكرة لديهن واضحة حول الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وحول الدور الذي تضطلع به في مساعدة النساء.

لا يفهم كثير من الناس الدور الذي تؤديه هذه الجمعيات، فهي لا تستطيع أن تقدم سوى الدعم النفسي، ولكن هذه [العقوبة] ليست من مجال عملها. بل هي من المهام التي تؤديها الشرطة. امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

عندنا مؤسسات هنا، ولكنها غير متخصصة في استقبال حالات العنف الجسدي أو العنف الجنسي. ولا تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم الحماية لهؤلاء الضحايا من أسرها التي تريد أن تقتلن لأنهن تعرضن للاغتصاب. ربة بيت، مدينة (جنين)

حسناً، بالنسبة لهذه المؤسسات، أنا أشعر بأنها لا تستطيع توفير الحماية. ومن بين القصص التي سمعتها أنه إذا لجأت الفتاة إلى المؤسسة، فإن الناس، كعائلتها مثلاً، سوف تأتي وإذا وجدوا الأخصائي أو المشرف يحاول تقديم المساعدة للفتاة، فإنهم يهددونه بالأسلحة، وهو ما سيعرقل عمل المؤسسة. لا أحد يستطيع أن يتخطى القوانين العشوائية. طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

ويعزّز الغموض الذي يكتنف منظمات المرأة بصورة عامة الشعور بانعدام الثقة وغيابها في أوساط النساء والفتيات، بحيث يتسبب ذلك في انتشار مزاعم بأن هذه المنظمات لا تعمل في حقيقتها لصالح النساء، بل إنها تتلاعب أو تتحكم بهن بدلاً من ذلك.

يقول الناس بأن مراكز المرأة تُفسد النساء وتدفعهن في اتجاه بعيد عن الأخلاق. ربة بيت، مخيم (في جنين)

لا يؤمن جميع الناس في هذه المؤسسات، وهم غير مقتنعين بالدور الذي تؤديه. طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

ولكن مؤسسات أخرى من مؤسسات المرأة تمارس العنف ضد النساء من خلال استغلال قضاياهن والحصول على موازنة لها. وعموماً، تعمل مؤسسات المرأة وفق أجندة معروفة، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، كعدم توفر الموازنة لها. فهي تستفيد من دعم وعي النساء بالدور الذي تضطلع به مؤسسات المرأة. وقد باتت النساء لا يؤمنن بأن منظمات المرأة موجودة في الأصل لمساندة حقوقهن والدفاع عنهن. إن هذه المؤسسات موجودة كي توظف النساء فقط. طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

• يعتقد ٤٥,٤٪ من المستطلعين بأن المنظمات والجمعيات النسوية تساهم بصورة إيجابية في تحسين وضع المرأة وحقوقها.

• يعتقد ٥٧,٦٪ من الفلسطينيين المستطلعة آراؤهم بأن المنظمات والجمعيات النسائية تساهم في رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها.

• يعتقد ٤٢٪ من الفلسطينيين بأن المنظمات والجمعيات النسوية تساهم في رفع مستوى وعي الرجل بحقوق المرأة.

المصدر: أوراڤ (AWRAD) ٢٠٠٨. نتائج استطلاع الرأي العام. المرأة الفلسطينية: التحديات والأولويات، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة السياسية، والإصلاح القانوني، ودور المرأة ومنظمات حقوق الإنسان، والاتجاهات العامة.

وبناءً على هذه الخلفية، لا تستطيع العديد من النساء والفتيات تحديد حتى منظمة أو مؤسسة واحدة من منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان التي تقدم الخدمات في هذا المجال:

بحسب خبرتي في مشروع دعم الصحة العقلية الذي نعمل فيه مع النساء، لا أستطيع أن أحدد أية جهة تقدم خدمات الرعاية للنساء المعنفات واللواتي يحتجن إلى العلاج والمتابعة بصورة جديّة وفعالة. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

هنا في مركز المرأة، لاحظت وجود الكثير من برامج التوعية للنساء حول الزواج المبكر والعنف وحول أمور أخرى (...). وهناك أيضاً خدمات تقدمها السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكننا للحقيقة لا نرى شيئاً. فنحن لا نعرف أسماء هذه المؤسسات أو الخدمات التي تقدمها. طالبة مدرسة، مخيم (في جنين)

في الحقيقة، أنا لا أملك معلومات كاملة حول المؤسسات التي تنشط في هذا المجال. لذلك، سوف أبحث أولاً عن المؤسسة المناسبة [للمرأة]، ثم أوجهها إليها. وكما سمعت، فنحن نفتقر إلى مثل هذه المؤسسات الفعالة التي أفرزت نتائج ملموسة في هذا المجال. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

لا أذكر بالضبط، ولكنني رأيت بعض أرقام الهواتف المجانية الخاصة بعدة مؤسسات من مؤسسات حقوق الإنسان في الجرائد. ولكنني لا أشعر بأن هذه المؤسسات تعنى بحقوق المرأة من ناحية عملية. وأنا لا أعتقد أن هذه المؤسسات واقعية أو على وعي بما تقوم به. طالبة جامعية، مدينة (جنين)

إما أن تلتزم [المرأة] الصمت أو أن تلجأ إلى أمها أو أبيها. ونحن نلجأ إلى الله في كل شأن من شؤون حياتنا. أما بالنسبة للعنف الجنسي، فقد تلجأ [المرأة] إلى إحدى منظمات المرأة، مع أنني أعلم أنها لن تفعل أي شيء في هذا الخصوص. طالبة جامعية، مخيم (قطاع غزة)

الإطار القانوني والتنظيمي

القوانين الوضعية^٣

القوانين الرئيسية التي تؤثر على المرأة الفلسطينية

- قانون العائلة المصري لعام ١٩٥٤
 - قانون العقوبات الاردني لسنة ١٩٦٠
 - قانون الاحوال الشخصية الاردني رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦
 - قانون الخدمة المدنية رقم (٤) لسنة ١٩٩٨م
 - قانون العمل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٠م.
 - قانون الصحة العامة رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤م
 - قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٥.
 - قانون الانتخابات العامة الفلسطيني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥
- تؤثر هذه القوانين على امانة النساء والفتيات الفلسطينيات على عدة مستويات منها المهني، السياسي، الاقتصادي، الصحي.

وتعتبر التشريعات الفلسطينية التي تنظم مسائل الأحوال الشخصية غير موحدة، بل هي خليط من التشريعات العثمانية، وقوانين الانتداب البريطاني، والتشريعات الأردنية والمصرية، بالإضافة إلى الأوامر العسكرية الإسرائيلية. يحكم نظامان قانونيان مختلفان مسائل الزواج والأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦ وقانون حقوق الأسرة المصري لسنة ١٩٥٤. ^٤ ويؤثر قانون الأحوال الشخصية على النساء والفتيات بصور متفاوتة لأنهما يشتملان على أحكام تنظم الزواج، وتعدد الزوجات، والطلاق، وحضانة الأطفال والميراث، بالإضافة إلى القتل على خلفية الشرف في بعض الحالات. وينظر إلى هذا

كما لاحظت النساء المشاركات في حلقات النقاش عجز منظمات المرأة عن التعاون فيما بينها على الوجه المطلوب، بما يمكنها من تقديم خدماتها بصورة ناجعة وفعالة:

بالفعل، هناك عدد كبير من المنظمات التي لا تفتقر إلى التواصل مع غيرها. فكل منظمة تعمل وحدها، ولكن التواصل فيما بينها أفضل. طالبة جامعية، مدينة (جنين)

ويتعزز انعدام الثقة في منظمات المرأة من خلال الانطباع السائد بأن مؤسسات حقوق الإنسان تملك قدرة أكبر على التأثير في السياسات بالنيابة عن المرأة وتحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن:

ذهبت إلى مؤسسة حقوق إنسان في القدس، وهم الآن يتابعون حالة [صديقتها]. لذلك، فمن المحتمل أن تكون مؤسسات حقوق الإنسان مفيدة أكثر بالنسبة للنساء من المنظمات الأخرى التي تدعي بأنها نشيطة. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وعلى وجه العموم، يلقي العار المترتب على السعي للحصول على المساعدة من المؤسسات والمنظمات المذكورة بظلاله على الفائزة التي تفرزها:

على الرغم من وجود مراكز متخصصة في قضايا النساء، تعتقد النساء والمجتمع ككل بأن هذه المراكز ليست جيدة. فالذهاب إليها حرام، بل وتشعر النساء بالعار لطلب المساعدة منها. امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

لا تملك أية امرأة الشجاعة للذهاب إليها [منظمات المرأة]. ولو كنا نملك الثقة في أنفسنا، لذهبنا إلى الشرطة، ولكن هذا الأمر غير مقبول. وحتى في الإسلام، لا يستطيع [الشخص] القيام بذلك، وينبغي تصويب سلوكه. العادات لا تسمح بذلك حتى لو تعرضت المرأة للاعتداء والعنف.

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

حتى لو وُجّهت النساء إلى مؤسسات معينة، فهن لن يذهبن إليها لأنهن سوف يقلن، "من الأفضل أن نعاني ونحن صامتات من أن نعاني من الفضيحة." امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وفي الواقع، أشارت النساء إلى أنه يمكن اللجوء إلى منظمات المرأة أو مؤسسات حقوق الإنسان في حالات خاصة فقط، وذلك إن لم يكن من الممكن حل المشكلة القائمة داخل نطاق الأسرة:

جميع أنواع العنف موجودة، ولكل نوع منها وضعه الخاص. وبالنسبة للعنف اللفظي أو العنف الجسدي،

النظام القانوني على أنه جائر ولا ينصف حقوق النساء واستفادتهن منه.

إلى النساء على أنهن بمجموعهن يفتقرن إلى الوعي بحقوقهن القانونية.

لا تشعر النساء الفلسطينيات بالأمن لأن القانون ظالم. كما أننا كمجتمع لا نملك نظاماً قانونياً محدداً (...). وفيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية، فنحن نعتمد على القانون الأردني الجائر الذي لا ينصف المرأة. ربة بيت، مدينة (جنين)

أنا لا أشعر بأن النساء في أمان. إن الأمن يكون موجوداً عندما يكون هناك قانون منصف للنساء، وعندما أعرف بأنني إذا ما تعرضت للعنف أستطيع اللجوء إلى النظام القانوني. كما أنه يتعين على الناس أن يساندوني في هذه الحالة. من حقي أن أعرف كل شيء يحصل في حياتي. وينبغي للنساء أن يعرفن واجباتهن وحقوقهن. ربة بيت، مدينة (جنين)

ويمسّ هذا الوضع بتشعباته النساء والفتيات بصورة عميقة، بحيث أنهن يعبرن عن خيبة أملهن بسبب عدم وجود أية قوانين تكفل الحماية الناجمة لهن من العنف والتمييز في البيت وفي مكان العمل وفي الشارع.

وفضلاً عما تقدم، تقترن التشريعات المعطلة مع عجز منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان عن مزاوله عملها على الوجه المطلوب منها:

ليس هناك قانون يوفر الحماية للنساء. امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

بسبب غياب القانون - بل يجب أن يكون هناك قانون في الأصل - بعد ذلك، يمكنك توجيه المؤسسات. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

فيما لو تزوجت، فأنا أخشى من أن تقوم مشاكل بيني وبين زوجي ومن أنني لن أحصل على حقوقي لأن القواعد والأنظمة، حتى القوانين نفسها، غير موجودة. وأنا أدرك أن أحكام القانون لن تكفل لي حقوقي، وأنا لا أدري أين أذهب كي أحصل على المساعدة. طالبة جامعية، مخيم (في قطاع غزة)

علينا أن نسنّ القوانين التي تضمن حماية المرأة الفلسطينية وإنشاء منظمات المرأة التي تُعنى بقضايا النساء.

قرية أسير/ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

كامرأة، تشعرين كذلك بالراحة بسبب وجود القانون، ولكن في حالتنا نحن هنا في فلسطين، ليس هناك أي قانون يضمن لك أيّاً من حقوقك. ربة بيت، مدينة (جنين)

التعاليم الدينية والقوانين العشائرية

لقد حضرت العديد من المحاكمات في المحاكم الشرعية، وما لاحظته فيها جهل النساء بحقوقهن القانونية. لذلك، يتعين على منظمات المرأة أن تركز على توعية النساء. فقد يسعى القاضي إلى إنصاف [المرأة] في نفس الوقت الذي يظلمها فيه بسبب ثقافة اللاوعي المتأصلة لديه. وفي بعض الأحيان، يدعو [القضاة] النساء إلى التوقف عن العمل خارج البيت لمصلحة الزوج. وهذا الفهم مستنبت من وجهة نظر دينية، تقول بأن الزوج يأتي في مكانته بعد الله. فمثل هذه الألفاظ والتعابير تُستخدم في المحاكم الشرعية وهي تمثل (...) ضرباً من ضروب العنف النفسي. أتمنى لو كنا نستطيع أن نغير المفهوم الذي يحملونه بشأن المرأة.

المواطنة (ت) محامية وأم لأربعة أطفال، وهي إحدى المدافعات البارزات عن حقوق المرأة في الضفة الغربية.

إن ما نحتاج إليه في الحقيقة هو قانون يكفل حماية النساء، وخصوصاً حمايتهن من جرائم القتل بدافع الشرف. ربة بيت، مدينة (جنين)

وتسري أحكام القوانين العشائرية بصورة بارزة في حياة الفلسطينيين وداخل إطار أسرهم ومجتمعهم. وتشير الكثير من النساء والفتيات إلى المختار باعتباره أحد آليات الوساطة في المنازعات الأسرية، ويعتقدن بأن اللجوء إلى هذه الآليات العشائرية لحل المنازعات أمر يميله الدين نفسه:

وبحسب ما جاء على لسان بعض النساء، حتى القوانين التي تدعي أنها تعزز المساواة بين الجنسين قاصرة في أحكامها:

تنسب الكثير من القوانين، كقانون الضمان الاجتماعي وقانون العقوبات، في المعاناة للنساء (...) فهذه القوانين لا تلبي احتياجات المرأة. ومن الأمثلة على ذلك قانون العمل، حيث لا تستطيع النساء الحصول على الترقية بسبب وضعهن، وتمنح الأفضلية في الترقية بموجبه للرجال، وذلك لأن المرأة سوف تتزوج وتنجب الأطفال، [وقد تطالب] بحقوقها في إجازة الأمومة والإجازة السنوية. طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

وعلى الرغم من القوانين السارية وحملات التوعية التي تطلقها منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان، ينظر

أفراداً آخرين من الأسرة ممن يستطيعون الرجوع إليهم إذا ما احتاجوا إلى المساعدة. ومن بين هؤلاء، الآباء والإخوة والأعمام، بالإضافة إلى الأمهات في بعض الأحيان.

لا أنصح [المرأة] بالاحتكام إلى عائلتها لأنه قد يكون لها إخوة عدوانيين قد يضربون زوجها أو عائلته، مما يتسبب في استفحال المشكلة، ولكن تستطيع المرأة التحدث مباشرة مع أمها التي تستطيع نصحتها بما يتعين عليها فعله دون إخبار أي شخص آخر.
طالبة جامعية، مخيم (قطاع غزة)

وفي بعض الحالات، يتوافق القانون العشائري مع قوانين الأحوال الشخصية. وفي هذه الأوضاع، تشير النساء إلى جوانب المحاباة المتأصلة في النظام القانوني والتنظيمي:

من وجهة نظر عشائرية، لا يكون الحل مرضياً في بعض الحالات ولا يخدم مصلحتي. ومن تلك الحالات الحالة التي يتزوج فيها مقترف جريمة الاغتصاب من ضحيته. وبذلك، فهو سيغتصبها كل يوم تحت غطاء شرعي من الزواج. وهذا هو السبب الذي يدعو إلى تغيير القانون بحيث تمتلك [المرأة] القوة للذهاب إلى الشرطة ورفع شكاواها.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

يحث ديننا الزوجين اللذين ينشب الخلاف بينهما إلى اللجوء إلى حَكَمَيْن من أهلها أو أقربائهما من أجل تسوية المشكلة أو التوصل إلى صلح بينهما.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

ومن الجدير بالذكر أن إبقاء المشاكل داخل إطار الأسرة من خلال الاحتكام إلى الآليات العشائرية يمثل الطريقة التي تفضلها النساء والفتيات لإيجاد حل للمشاكل العائلية التي يواجهنها. ولكن النساء يُشَرْنَ إلى أن اللجوء إلى مثل هذه الآليات يهدف إلى المحافظة على السلم وعدم التسبب في فضائح للأسرة، وليس لأن النساء والفتيات يعتقدن بأنها توفر لهن العدالة والإنصاف.

إذا لم تستطع العائلة حل المشاكل التي تواجهها، فعليها أن تحتكم إلى كبير العائلة أو مختار الحمولة أو إلى لجنة لحل المنازعات. ولكن لا يجوز لأفرادها أن يلجئوا إلى الحكومة.

قريبة أسير/ ناشط سياسي، قرية (في قطاع غزة)

عليك أن تلوذني بالعائلة لأنها هي المصدر الوحيد للأمن.
امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

وكما قالت المشاركات، فلا يمثل المختار الشخص الوحيد الذي يتكفل بحل المنازعات العائلية. فقد ذكرت النساء والفتيات

وجهة نظر فتاة حول آليات الاستجابة

وهو أمر غير مقبول في مجتمعنا على الإطلاق. كما كانت تعلم بأنه إذا أودع في السجن لفترة ما، فهي تخشى من أنه عندما يخرج منه فلن يكون قد نسي ما فعلته به، ولذلك فقد تكون في خطر أكبر مما كانت فيه قبل ذلك.

فقد يجنّ جنون زوجها منها أكثر من أي وقت مضى لأنه فعلت ذلك به، وقد يضربها أكثر من ذي قبل عندما يخرج من السجن. ولا تنسى حقيقة أن أطفالها سوف يضغطون عليها لكي تقبل بالعنف الواقع عليها لأنها إذا قررت أن تتركهم، فهي تعتقد بأنهم سيضيعون. ولذلك، فهي تفضل بأن تبقى معهم وأن تربيهم بدلاً من تركهم. كما أنها تتحمل العنف الذي تتعرض له من أجل أطفالها، لا سيما وأنها تشعر أنه يتوجب عليها حمايتهم. ومن جانب آخر، تتساءل هذه المرأة حول من سيساعدها إذا قررت أن تترك زوجها وتذهب إلى أهلها. فأبوها وأمها متوفيان، وقد يقبل إخوتها بأن تعيش معهم، ولكنني لا أعتقد بأن زوجاتهم سيقبلن بذلك. لذا، فهي لا تشعر بأي نوع من الحماية أو الأمن، خاصة إذا لم تكن متعلمة. كما أنها تفكر بالجانب الاقتصادي، فهي لا تملك أية وظيفة. فكيف يمكنها أن تعيش؟

المواطنة (م) خريجة جامعية وغير متزوجة وتعيش مع أسرته.

هناك خدمات تقدّمها المستشفيات. أذكر حالة تعرضت جارتني فيها للضرب وتوجّهت إلى المستشفى. وهناك، حاول الطبيب إقناعها بالذهاب إلى الشرطة وتقديم تبليغ ضد زوجها. وقد حافظوا على السرية عندما قدموا العلاج لها في المستشفى. ولكنه كان يتعين عليها في الواقع أن تقدّم على هذه الخطوة وأن تملك ما يكفي من القوة كي تتخذ القرار بالذهاب إلى الشرطة. وقد خطر ببالها أن هذا الشخص هو زوجها أو ابن عمها، فما الذي سيقوله الناس إذا ذهبت إلى الشرطة؟ كان عليها أن تغير كل هذه الاعتقادات الخاطئة، وكان عليها أن ترفض العنف. ولأنها بررت العنف الذي تعرضت له، حيث اعتقدت أن ذلك حدث لمجرد أنه لم يكن يملك المال، أو لأنه كان عصبياً أو لأي سبب آخر. كان عليها أن تغير ذلك كله وأن تتخذ القرار بأن ذلك يكفي وأنها لم تعد تقبل بالعنف.

قدموا لها العلاج، ثم حاولوا إقناعها بممارسة حقها في تقديم بلاغ للشرطة ضد زوجها، لكنها قررت أن تحميه. إنها لم تفكر في نفسها، ولم يكن همها الوحيد يتركز إلا على عدم أخذ زوجها إلى الشرطة كي تحقق معه.

إن السبب الذي يدعو للتفكير فيما سيقوله الناس يثير القلق، حيث سيقولون بأنها وضعت زوجها في السجن،

وجهة نظر طالبة مدرسة حول آليات الاستجابة

وإذا واجهت مشكلة، فقد أُلجأ إلى صديقاتي، حيث يمكن أن يقدمن النصح لي، ولكنني لن أذهب إلى مثل هذه المؤسسات [منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان] لأنني لا أثق بها.

الفتاة (ر) طالبة مدرسة في الصف العاشر الأساسي.

أنا لا أوّمن بالأخصائيات الاجتماعيات. فقد رأيت أنهن لم يفعلن شيئاً لبنت صفي. كما إنني لا أوّمن بالشرطة. لا يوجد هناك أحد يمكنك الوثوق به.

يجب أن تكون الأمور سرية. فقد أخبرها [الأخصائية] حول ما جرى معي إذا كان هذا يعود بالفائدة علي، وعليها أن تساعدني وتحافظ على سرية الأمر بيني وبينها، وليس لها أن تفشيها إلى أسرتي وجيرانني.

الهوامش

Halpern, O. 2009. "Palestine: Female judges give Palestinian women hope of fair hearings". Available at <http://www.awid.org/Issues-and-Analysis/Library/Palestine-Female-judges-give-Palestinian-women-hope-of-fair-hearings>.

وقد تم الإطلاع على هذا البيان والاستشهاد به بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، ٢٠٠٨، نتائج استطلاع الرأي العام. النساء الفلسطينيات: التحديات والأولويات، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة السياسية، والإصلاح القانوني، ودور منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان والتوجهات العامة.

في ٨ آذار ٢٠٠٩، وقع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس على الاتفاقية (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)). وقد حث الرئيس الفلسطيني جميع الوزارات ذات الصلة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية على متابعة وتنفيذ بنود الاتفاقية. إن توقيع الاتفاقية عكس رمزية خاصة بالنظر إلى أن فلسطين ليست دولة. هذا الإجراء قصد به توضيح التزام السلطة الفلسطينية بإعطاء المرأة حقوقها في حال قيام الدولة.

Human Rights Watch. 2006. *A Question of Security: Violence against Palestinian Women and Girls*.

التوصيات التي خرجت بها النساء والفتيات

إصلاح المؤسسات

الشرطة

يعتبر خوف المرأة من إثارة الفضائح في عائلتها أحد المسائل الهامة التي تُثنيها عن اللجوء إلى الشرطة وتقديم شكاواها. وفي الواقع، يعتبر هذا الفعل مُشيناً إلى حد بعيد لدرجة أن الشرطة تحاول في بعض الأحيان إقناع الضحايا بعدم رفع شكاواهن. وفي أحيان أخرى، تشارك الشرطة نفسها في جهود الإصلاح التي يرتبها وجهاء الإصلاح العشائري. ولذلك، توصي النساء والفتيات اللاتي شاركن في حلقات النقاش في المجموعات البؤرية وفي المقابلات الفردية بالمحافظة على السرية داخل مؤسسة الشرطة:

تفتقر الشرطة إلى السرية. فنحن بحاجة إلى المحافظة على السرية التامة. كما تفضل النساء التحدث إلى شرطيات حول مشاكلهن (...) إننا بحاجة إلى مؤسسات تراعي السرية لكي تعمل في هذا المجال.
ربة بيت، مدينة (جنين)

كما توصي النساء والفتيات الفلسطينيات بأن تضطلع الشرطيات بدور أكبر في التعامل مع العنف ضد النساء:

يجب تعيين شرطيات في كل مركز من مراكز الشرطة من أجل التعامل مع قضايا النساء.
ربة بيت، مدينة (جنين)

إننا نأمل بأن نشعر بوجود الشرطيات لأنه سيكون من السهل إبلاغ الأمر لشرطية. فأنت ستشعرين بقدر أكبر من الأمن في ظل وجودها.
طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

وتطالب الشابات والفتيات بتوفير المزيد من الحماية لهن وهن في المدرسة أو في الجامعة:

ربما يمكن تعيين أفراد من الشرطة لحراسة مدارس البنات. فهناك الكثير من البنات، والشباب يتمشون بمحاذاة مدارسهن ويتفوهون بأشياء أمام البنات، حيث يستطيع أفراد الشرطة الشهادة على ذلك ومعاقبة هؤلاء الشباب الذين يفعلون هذه الأشياء ويردعونهم عن أفعالهم.
طالبة مدرسة، مدينة (رام الله)

يجب أن تكون النساء على وعي تام بحقوقهن المشروعة - السياسية والاجتماعية والدينية وغيرها من الحقوق. فما هي حقوقهن الكاملة كي يتمكن من الدفاع عنها؟
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

لا يزال عدد متزايد من النساء والفتيات الفلسطينيات لا يولين ثقتهم لأليات الاستجابة المخصصة لمحاربة العنف الموجه ضد المرأة والتعامل معه. وعلاوة على ذلك، يشير الواقع إلى أن عدداً قليلاً من النساء لجأن إلى هذه الآليات. وفي حين تتوخى النساء والفتيات الحذر عند التفكير في اللجوء إلى مؤسسات تقدم المساعدة لهن، فهن يبدین آراءهن حول كيفية الارتقاء بهذه المؤسسات بطريقة واضحة ومباشرة. ومع ذلك، فبينما تدلي النساء والفتيات بآرائهن حول طرق إصلاح المؤسسات المذكورة، لا يزال من غير الواضح ما إذا كن يفكرن بصورة عملية في الاستفادة من المؤسسات التي تخضع للإصلاح والتطوير أو ما إذا كانت المحرمات التي يفرضها المجتمع سوف تمنعهن من ذلك. ومما يثير الاهتمام في هذا الجانب أن النساء عندما سُألن عما يوصين المسؤولين الحكوميين به من أجل تحسين وضعهن، أجابت بعض النساء بأنهن لا يطلبن شيئاً لأنهن يعلمن بأن الوعود لن تتحقق أو تُترجم على أرض الواقع.

على مستوى المؤسسات، ينظر إلى السرية باعتبارها أمراً أساسياً بالنسبة لأي مؤسسة لكي تزاوّل عملها في المجتمع. كما شددت النساء والفتيات المشاركات على ضرورة إطلاق حملات لتوعية الموظفين العاملين في منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان حول المسائل التي تؤثر عليهن وحول مراعاة حساسية التعامل مع هذه المسائل. وفضلاً عن ذلك، أوصت النساء بتوفير خدمات متكاملة، بما فيها خدمات الدعم النفسي، كما دعيّن إلى مراعاة التخصص في عمل المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات. وأخيراً، طالبت النساء بتنفيذ إجراءات الإصلاح القانوني، حيث أشرن إلى الغالبية العظمى من القوانين النافذة في الأراضي الفلسطينية لا تميز ضد النساء والفتيات فحسب، بل إنها تسوّغ العنف الذي يقع عليهن كذلك.

على الرغم من توفر مراكز الإيواء في الأراضي الفلسطينية، فإن القليل من النساء والفتيات يعرفن بوجود هذه المراكز والخدمات التي تقدمها، بما في ذلك أرقام هواتف الخط الساخن الذي تشغله تلك المراكز. وعلى هذا المنوال، تعتبر قلة من النساء أن مركز الإيواء يوفر مصدرًا للدعم للمرأة التي تتعرض للعنف. لذلك، توصي المشاركات بإنشاء المزيد من مراكز الإيواء.

علينا أن ننشئ مراكز الإيواء من أجل معالجة النساء المعنفات والتعامل مع قضاياهن بطريقة مهنية، بالإضافة إلى إعادة تأهيلهن وضمان اندماجهن في المجتمع. [لا يجب أن] تركز هذه المراكز على برامج التوعية فحسب، وإنما يجب عليها أن توفر الدعم والمساعدة وخدمات إعادة التأهيل للنساء من أجل تمكينهن من استئناف حياة عادية.

ربة بيت، مدينة، جنين

[نحن نريد] مراكز إيواء آمنة للنساء في جنين، كذلك التي ذكرتموها. جنين بحاجة إلى مراكز إيواء. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

المؤسسات الاجتماعية، ومنظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان

لم تكن الكثير من النساء والفتيات على علم بالخدمات التي تقدمها منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان، كما أنهن لم يكن على اطلاع بالمهمة التي تؤديها هذه المؤسسات والمنظمات، علاوة على أنهن لم يكن على علم بوجودها في بعض الحالات. لذلك، أوصت العديد من النساء والفتيات المشاركات تلك المؤسسات والمنظمات بالاضطلاع بدور بارز ونشر المعلومات حول الخدمات التي توفرها:

إعلانات؛ نحن بحاجة لأن نعرف هذه المؤسسات والأعمال التي تؤديها.

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

تُظهر النساء ممانعةً في اللجوء إلى منظمات المرأة للحصول على مساعدتها. لذا، يجب على هذه المنظمات أن تشجع النساء على الذهاب إليها.

امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

يجب إنشاء جمعيات لتوعية المرأة بحقوقها على مستوى المخيم وفي أماكن أخرى في فلسطين. كما يتعين على هذه المؤسسات أن تعمم برامجها وخدماتها والفئات التي تستهدفها. كما يتعين عليها أن تزور كل بيت على حدة. وفضلاً عن ذلك، لا يجب أن تقتصر

لم تأت النساء والفتيات كثيراً على ذكر كيفية الارتقاء بمستوى النظام القضائي في الأراضي الفلسطينية. وبحسب النساء اللاتي أدلين باقتراحاتهن في هذا الجانب، كان التركيز يتمحور على توفير الخدمات التي تراعي تجربة المرأة وتوفر لها مكاناً آمناً للحصول على الإنصاف:

كما يجب تعيين قاضٍ في مركز الشرطة وقضاة إناث بصورة عامة كي تستطيع اللجوء إليهن. وسوف يكون الأمر مختلفاً عندما يتم تعيين قاضية في مركز الشرطة، كأن يتم تشكيل محكمة صغيرة فيه. وسوف يكون الأمر أفضل قليلاً من أجهزة الشرطة الموجودة عندنا الآن. امرأة عاملة، قرية (في رام الله)

يجب بناء محكمة [النساء]: محكمة تقول أن هذه المرأة معنفة وتعرضت للضرب على يد زوجها، محكمة تستطيع فيها هذه المرأة رفع شكاواها والطلب منها حبس زوجها لشهرين أو ثلاثة أشهر. امرأة عاملة، قرية (في رام الله)

المستشفيات

أصرّت النساء والفتيات بصفة عامة على أنه ينبغي للمستشفيات أن توفر خدمات الدعم النفسي لضحايا العنف. فعوضاً عن معالجة الآثار المادية للعنف، تستطيع الأخصائيات والعاملات الاجتماعيات كذلك تقديم خدمات المساندة النفسية والعاطفية للضحية:

يجب على كل مستشفى أن توفر خدمات المساعدة النفسية التي تقدمها الأخصائيات المعنيات، وأن لا يقتصر ذلك على المدارس. طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

يجب تعيين عاملات اجتماعيات في مقرات الشرطة وفي المستشفيات. ربة بيت، مدينة (جنين)

هناك حاجة لوجود طبيب نفسي ليعالج [النساء المعنفات] والتعاون مع الطبيب المختص من أجل معالجتهم من الصدمة التي يعانون منها. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وعلى نحو مماثل، تقترح النساء ضرورة توعية طواقم المستشفيات حول الاحتياجات النفسية والعاطفية التي تستدعيها الضحايا:

قبل إحضار طبيب نفسي، علينا أن ندرّب الأطباء والمرضى على التعامل مع البعد الإنساني للمرضى. امرأة عاملة، مدينة (جنين)

المرأة الفلسطينية والأمن

على هذا المركز أن يؤدي عمل الشرطة، بحيث يستطيع مساعدة المرأة إعادة بناء ثققتها في نفسها وتوفير الحماية لها.

ربة بيت، مدينة (جنين)

يجب إنشاء المراكز التي تتخصص في قضايا المرأة في كل مدينة وقرية. ويجب أن تشغل هذه المراكز طواقم مؤهلة من المحامين والأخصائيين النفسيين والعاملين الاجتماعيين. وبذلك، فسوف تكون هذه المراكز قادرة على تقديم خدمات الإرشاد والحماية للنساء (...). كما يجب أن توفر تلك المراكز الأمن للنساء. وعليها أيضاً أن تحمي النساء من أي استغلال يقع عليهن.

ربة بيت، مدينة (جنين)

وفضلاً عما تقدم، تقترح النساء بأنه يتعين على المؤسسات المذكورة استهداف المجموعات المهمشة:

نحن نطالب بتوفير خدمات الدعم النفسي للرجال الذين يضربون زوجاتهم أو أخواتهم.
ربة بيت، مدينة (جنين)

يسود المؤسسات جهلاً ببعض المجموعات المستهدفة، كالأسيرات المحررات أو حتى النساء الأسيرات. كما أن هناك جهل بالمناطق الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك درجة معينة من التنسيق بين هذه المؤسسات من أجل تحاشي تداخل [الخدمات] وتكرارها أو ازدواجها.
امرأة عاملة، مخيم (في قطاع غزة)

وفيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على النساء وبالمعرفة بوجود المؤسسات الاجتماعية، يجب أن تمثل الطواقم المهنية والمثقفة محور اهتمام المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية:

مراكز مفتوحة ومتخصصة في الدفاع عن حقوق النساء، والتي يعمل فيها موظفون على قدر عالٍ من الجاهزية والتدريب.
امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

نأمل أن يكون لدينا مراكز أمنية متخصصة في قضايا النساء، حتى لو كان ذلك على شكل خط هاتف ساخن، شريطة أن يكون الشخص الذي يتلقى المكالمات على قدر عالٍ من المهنية بهدف طمأنة النساء وتقليل مخاوفهن. وفي نفس الوقت، [علينا] أن ننشئ مراكز متخصصة لتشجيع النساء على التعبير عن شكواهن.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

عليهم أن ينشئوا مراكز توظف طواقم مهنية لتقديم المساعدة في حل المشاكل التي تواجه النساء. ويجب

الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات على النساء فقط، بل ينبغي أن تشمل الرجال والطلاب كذلك.
ربة بيت، مخيم (في رام الله)

أودّ أن أطلب إنشاء مؤسسات نسائية أصيلة لكي تتولى معالجة قضايا المرأة والدفاع عنها.
ربة بيت، مدينة (جنين)

إننا بحاجة إلى منظمات المرأة التي تثبت وجودها والتي تستطيع كل امرأة وفتاة الوصول إليها والرجوع إليها، وأن تقدم لهن المساعدة والدعم والحلول للمشاكل التي يعانين منها، وذلك في مكان آمن خالٍ من الخوف.
ربة بيت، مخيم (في رام الله)

وعلى الرغم من عدم لجوئهن في حياتهن إلى الجمعيات النسوية أو مؤسسات حقوق الإنسان أو معرفتهن بوجود مؤسسات معينة من هذا القبيل، فقد تحدثت النساء والفتيات بإسهاب عن الطرق التي تستطيع هذه المؤسسات الاجتماعية من خلالها توفير خدمات متكاملة وشاملة للنساء من ضحايا العنف، أو إبداء قدر أكبر من التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأخرى على أقل تقدير. وقد جرى التركيز على هذه النقطة بالنظر إلى تكرار الخدمات التي يتم توفيرها في الأراضي الفلسطينية، سواء كان ذلك بسبب الأجنحة التي ترعاها الدول المانحة أو بسبب ضعف التواصل بين تلك المؤسسات. وقد تتيح هذه الأمور الارتقاء بمستوى متابعة حالات النساء بين المؤسسات المذكورة، أو إحالتهم إلى المؤسسات التي تناسب حالاتهن على الأقل:

يمكن إدراج خدمات الإرشاد النفسي ضمن عمل وزارة شؤون المرأة.
ربة بيت، مدينة (جنين)

يجب أن نبدأ بالخطوة الأولى. علينا أن ننشئ ما يكفي من المؤسسات. وعلينا أن ندرّب موظفي المؤسسات، كمؤسسة الشرطة، ونعزز قدراتهم. ويجب أن تتوفر لهؤلاء الموظفين الدوائر الجيدة التي تتولى النظر في القضايا المرفوعة أمامها بصورة تراعي سرّيتها. وإذا كانت هناك مؤسسات جيدة يعمل فيها موظفون غير أكفاء، فسوف تكون هذه مشكلة. إن السرية هامة جداً لأن النساء يخفن من الفضائح. ربما يكون عدد المؤسسات غير كافٍ أو أن أنواع الخدمات [غير مناسبة]. وربما يجب شرح هذه الخدمات وتقديمها بالمشاركة مع مؤسسات أخرى، ولكنني أذكر مرة أخرى بأن السرية تحتل جانباً كبيراً من الأهمية.
امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

أعتقد أننا في حاجة حقيقية إلى مركز متخصص في الصحة العقلية والإرشاد النفسي. وأعتقد أنه يتعين

أن تكون هذه المراكز مفتوحةً لخدمة النساء على مدار ٢٤ ساعة في اليوم.
ربة بيت، مخيم (في جنين)

المشاركة والتمثيل السياسيين

عبرت النساء المشاركات في حلقات النقاش في المجموعات البؤرية وفي المقابلات الفردية المعمقة عن الحاجة إلى زيادة نسبة مشاركة الإناث على المستوى الشعبي وفي العملية التشريعية كذلك. ومن ناحية نظرية، أفصحت النساء عن أمنيتهن في عدم اقتصار الأمر على انضمام النساء إلى المجلس التشريعي، بل التركيز على إشاعة جو أنثوي في المجلس أيضاً من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات. وعلى أقل تقدير، طالبت النساء بزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية:

نحن بحاجة إلى نساء يمثلننا في المجلس التشريعي الفلسطيني.

ربة بيت، مخيم (في قطاع غزة)

يجب أن يتّسم تمثيل المرأة بالنوعية، وليس بالكم. أسيرة سابقة، مدينة (قطاع غزة)

يجب تنظيم دورات لتوعية النساء حول الانتخابات، بما في ذلك الأدوار التي يؤديها في المجالس البلدية. امرأة عاملة، قرية (في نابلس)

الإصلاح القانوني

إن ما أشعر بالأسف بشأنه هو أن ما نطالب به الآن في سنة ٢٠٠٩ كان ينبغي إنجازُه قبل وقت طويل. أعتقد أن النساء الفلسطينيات يسلكن خطين في حياتهن: يتمثل الخط الأول منهما في مقاومة الاحتلال والخط الثاني في السعي للحصول على حقوقهن الاجتماعية. ونحن إذا أولينا اهتمامنا، كمنظمات نسوية، لهذين الخطين المتوازيين، فسوف نستطيع تحسين وضع المرأة الفلسطينية والارتقاء به بسبب حالتها الخاصة. (...) إننا نحارب من أجل حقوقنا على مستوى المجتمع، وذلك كي تتمكن من إثبات قدراتنا الفكرية وإمكانياتنا وحماية بيوتنا من أعمال الاعتقال والقتل التي يمارسها الاحتلال. (...) وأنا أقرّ بأننا، كمؤسسة، لا نستطيع بصفة عامة تلبية احتياجات النساء الفلسطينيات.

المواطنة (ت) محامية وأم لأربعة أطفال، وهي إحدى المدافعات البارزات عن حقوق المرأة في الضفة الغربية.

وتشير الغالبية الساحقة من النساء والفتيات إلى التمييز الذي يسيء النظام القانوني باعتباره أكبر العقبات التي يواجهونها في سبيل القضاء على العنف الذي يقع عليهن

في بيوتهن، والوصول إلى المؤسسات التعليمية والالتحاق بسوق العمل وممارسة حقوقهن القانونية كمواطنات.

إننا بحاجة إلى قانون يكفل حماية حرية المرأة وحقوقها في التعليم.
طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

أريد أن أطلب بسنّ قوانين خاصة تناهض التحرش والعنف.
طالبة مدرسة، مدينة (الخليل)

أعتقد بأنه يجب إصدار قوانين تنصف النساء: قوانين توفر لهن الحماية وتمنهن الحرية. فمن غير المجدي أن تكون لدينا مؤسسات وأن لا يكون لدينا قانون.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

وفضلاً عما تقدم، تشير النساء والفتيات إلى وجوب تعديل قوانين الأحوال الشخصية على وجه التحديد، وذلك بالنظر إلى الآثار التي تخلفها هذه القوانين على جميع جوانب حياة المرأة وحقوقها:

أعتقد بأنه يجب أخذ النساء الفلسطينيات في الاعتبار، ولا سيما في النظام القانوني وقانون الميراث وفي مسائل الزواج، وكفالة حريتهن في اختيار أزواجهن ومسألة الزواج المبكر.
ربة بيت، مدينة (جنين)

يجب تعديل قانون الأحوال الشخصية وجميع [القوانين والأنظمة] الأخرى المتعلقة بالمرأة.
ربة بيت، مدينة (جنين)

يجب سنّ قانون بشأن الأسرة من أجل حماية العائلة من العنف.
امرأة عاملة، مدينة (الخليل)

يجب أن يكون لدينا قانوننا الخاص بنا أولاً. فنحن لا نزال حتى هذه اللحظة نطبّق القانون الأردني. ينبغي إنفاذ القانون الفلسطيني على الرغم من أنه لا ينصف النساء إنصافاً تاماً. فإذا قرأته بتمعن، فإنك تجد أنه مهين للمرأة. إننا بحاجة إلى قوانين تضمن العدالة والإنصاف للنساء.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

ينبغي عليهم تغيير جميع القوانين التي تتعلق بجرائم القتل بدافع الشرف والعنف الموجه ضد النساء.
ربة بيت، مدينة (جنين)

إننا بحاجة إلى تنظيم الحضانة والتفريق والطلاق الذي يتم بناءً على طلب المرأة، إلى جانب كافة الأمور المشابهة.
طالبة جامعية، مدينة (الخليل)

لماذا يقومون بتنظيم حملات التوعية لنا وحدنا؟ لماذا لا يرفعون من مستوى وعي الرجال؟ وبدلاً من ذلك، يمكن هذه المؤسسات تنظيم حملة توعية تشتمل على مسرحية أو شيء من هذا القبيل لإظهار ما يؤدي إليه العنف وكيف يدمر البيت ويهدد النساء والفتيات والأطفال والأسرة بكاملها. حتى الرجال أنفسهم يدمرهم هذا العنف.

امرأة عاملة، قرية (في رام الله)

الأسر والمجتمع

يمكن الأمر الأول في التوعية. يجب أن تكون الأسر على وعي بأنه يتعين عليها أن تتجنب [العنف]. ومع ذلك، فليس هذا هو الحل. إن التوعية هي أهم شيء. فإذا رفعت من مستوى وعي الوالدين بشأن هذه الأمور وأقتنعا بها - أنا أعني التوعية التي تقتنر بالإقناع وليس مجرد الحديث والكلام.

طالبة مدرسة، مخيم (في جنين)

لا يجب أن تقتصر دورات التوعية على الرجال والنساء، بل يجب أن تمتد لتشمل مختلف شرائح المجتمع وجميع الفئات العمرية، ولا سيما المتقدمين في السن الذي يلتزمون بالعادات والتقاليد التزاماً قوياً.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

يتعين علينا أن نبدأ بالدورات وبالتعليم المدرسي من أجل تغطية الطلبة والمدارس والآباء. كما إننا بحاجة إلى المزيد من الإرشاد حول قضايا من قبيل الزواج المبكر. ويجب أن يستهدف هذا التثقيف في جانب كبير منه الأمهات، مع الحرص على أن يستمع الآباء له كذلك لأنهم هم أصحاب القرار.

طالبة جامعية، مدينة (نابلس)

المناهج المدرسية

يمكننا أن نبدأ مع تلميذات المدارس من أجل تغيير سلوكهن وتجنب بروز جيل جديد يتسم بالعنف، وذلك لأن العنف يمثل سلسلة متصلة. وإذا كان بيدي، فسوف أبدأ مع الجيل الصغير من خلال عقد ورشة عمل أو تنظيم حصص مدرسية حول العنف والسلوك.

طالبة جامعية، مدينة (جنين)

التعليم والمناهج. عليك أن تبدأي من نقطة الصفر وأن تعدلي المنهاج من أجل التركيز على القضايا [التي تشتمل على العنف].

امرأة عاملة، مخيم (في نابلس)

حملات التوعية والتثقيف

تشدد النساء والفتيات اللواتي شاركن في حلقات النقاش على حملات التوعية التي يجب أن تمثل عملاً متواصلاً من أجل إيجاد الحلول الملموسة وطويلة الأمد. وبالنسبة للمشاركات، يجب بذل جهود دائمة، وعدم الاقتصار على ورشات عمل ومحاضرات تُعقد بين الفينة والأخرى. وعلاوة على ذلك، يجب أن تستهدف هذه الحملات المجتمع بكافة شرائحه وأطيافه، وعدم حصرها في النساء والفتيات. وبذلك، تقع التوصيات التي خرجت بها النساء حول حملات التوعية والتثقيف التي تستهدف التعامل مع العنف الأسري والعنف الموجه ضد المرأة ضمن فئات بحسب المعطيات الديموغرافية، ومعطيات الذكور والإناث، ومعطيات الأسر والمجتمع، والمناهج المدرسية، والمؤسسات.

النساء والفتيات

[إننا بحاجة] إلى تمكين النساء من خلال حملات التوعية، ولا سيما أولئك اللائي لا يبارحن بيوتهن ولم يحصلن إلا على مستوى أولي من التحصيل الدراسي. إن وجود أم واعية ومتفهمة أفضل بكثير بالنسبة لاستقلال [الفتاة] من الرجال.

ربة بيت، مخيم (جنين)

[نحن نحتاج] إلى دورات وورشات عمل في التوعية، بالإضافة إلى خدمات الدعم النفسي التي تعزز ثقة النساء في منظمات المرأة وتشجعهن على اللجوء إليها.

طالبة جامعية، قرية (في قطاع غزة).

أعتقد بأنه ينبغي تنفيذ النشاطات التي تستهدف توعية النساء. فهناك نساء، وليس رجال، يمارسن العنف ضد نساء أخريات.

امرأة عاملة، مدينة (جنين)

علينا أن نعمل على رفع مستوى وعي [النساء] بحيث تتعزز قدرتهن على المطالبة بحقوقهن.

ربة بيت، مدينة (جنين)

الرجال والأولاد

لا يتلقى الرجال أية دورات تدريبية. ويجب أن يتم توفير تدريب مواز للرجال. فبقدر ما تشجعون النساء على رفض العنف والتعبير عن آرائهن، يجب فعل ذات الشيء مع الرجال.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

لا يجب أن تركز [التوعية] على التدخل لصالح النساء فحسب، بل يجب علينا أن نركز على التدخلات التي تستهدف الرجال لأنهم هم من يضربون النساء.

ربة بيت، مخيم (في جنين)

المؤسّسات

نحن بحاجة إلى برامج توعية تستهدف تعليم الشرطة وطواقم المستشفيات حول العنف الموجّه ضد النساء.
ربة بيت، مدينة (جنين)

يحتل كبار القائمين على وضع السياسات أهمية خاصة. ومن الأهمية كذلك رفع مستوى وعي صنّاع القرار وأفراد الشرطة والأجهزة الأمنية حول هذه المسائل.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

يتعين على الشرطة أن تطلق حملةً للتوعية من خلال استدعاء الخبراء والمستشارين للتحدث عن العنف. كما يجب على أفراد الشرطة أنفسهم أن يتحدثوا عن عواقب العنف لكي يكتسب الناس الوعي حول هذا الجانب ويتمكنوا من معرفة الجهات التي يمكنهم اللجوء إليها.
طالبة جامعية، مدينة (جنين)

يجب على أئمة المساجد أن يضطلعوا بدور في التركيز على هذه القضايا الاجتماعية والإنسانية والحياتية، بدلاً من اقتصار حديثهم وخطبهم على حث الناس على حضور الصلاة في المسجد.
امرأة عاملة، مدينة (جنين)

الخلاصة

الخلاصة

ومن المثير للاهتمام أن هذه التوصية تمتد لتشمل المؤسسات نفسها، حيث تشير تجارب النساء إلى أن تلك المؤسسات لم تكن تُبدي الحساسية المطلوبة في تفاعلها معهن في أغلب الأحيان.

وبالإضافة إلى ما تقدم، دعت النساء والفتيات اللاتي شاركن في المناقشات التي دارت في المجموعات البؤرية وفي المقابلات الفردية إلى توفير خدمات متكاملة وشاملة وإلى تعزيز المتابعة والتنسيق فيما بين المؤسسات المعنية. كما دُعِنَ إلى إجراء الإصلاحات القانونية لأنهن يعتقدن بأن النظام القانوني الساري ظالم بحقهن ويرضى بوقوع العنف عليهن.

وعلى الرغم من أن بعض التوصيات التي جاءت بها النساء والفتيات كانت محددة جداً في طابعها، فلا يزال من غير الواضح ما إذا كنَّ سيستفدن من خدمات المؤسسات التي يطرأ تحسن على عملها. ويشير واقع الكثير من النساء اللواتي عبّرن عن خوفهن من التبعات الاجتماعية المترتبة على اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات إلى أنه يتعين بذل المزيد من الجهود على المستوى الاجتماعي من أجل تمكين النساء والفتيات من الاستفادة من خدماتها.

وأخيراً، أشارت النساء أنفسهن إلى أن تنظيم مجموعات بؤرية لا يُعدّ كافياً من أجل التطرق إلى جميع المسائل التي تمسّ أمنهن، حيث قالت بعضهن أن كل موضوع من المواضيع التي طرحت في هذه المجموعات يستحق بأن يكون موضوعاً لحلقة كاملة من النقاش بحدّ ذاته.

لا يسعى هذا التقرير إلى استعراض توصيات أو الخروج بحلول تفصيلية، وإنما يهدف إلى مساعدة الفلسطينيين على تحديد المسائل التي قد تستدعي المزيد من الدراسة والتمحيص. وفي هذه الأثناء، يتعاون مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مع الأطراف المعنية المحلية على إطلاق حوار اجتماعي وسياسي شامل حول الأمن في الأراضي الفلسطينية. وحيث يعمل هذا المركز على تعزيز الملكية المحلية في إجراءات الحكم وفي المسائل المرتبطة بالأمن، فهو يؤمن إيماناً جازماً في قدرة الحوار الذي ترعاه الأطراف المحلية بشأن الأمن على إيجاد حلول للقضايا التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات. ويمكن أن توفر مشاركة المنظمات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان، وخاصةً منظمات حقوق المرأة، في هذا

تواجه النساء والفتيات الفلسطينيات صنوفاً شتى من التهديدات في حياتهن اليومية. فبالإضافة إلى العنف السياسي والعسكري، تعاني النساء من غياب الأمن ومن التمييز والعنف في أماكن عملهن وفي مدارسهن وفي بيوتهن. ومع ذلك، أظهرت حلقات النقاش التي جرت في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية بأن النساء والفتيات الفلسطينيات اللاتي يتعرضن للعنف يمتنعن عن الإبلاغ عنه في معظم الحالات. وعلى الرغم من أنهن قادرات على تحديد مختلف التهديدات التي تعترى أمنهن، فقد أفصحت النساء عن المخاوف الكبرى التي تتملكهن من فكرة اللجوء إلى آليات الاستجابة القائمة.

ويشكّل خوف النساء من التسبب بفضيحة في المجتمع أو من وصمة العار التي تسببها أسرهن العقبة الأولى التي يواجهنها في سبيل سعيهن للحصول على العدالة والإنصاف أو المساعدة. والواقع الذي يشير إلى أن معظم النساء لا يعرفن عن وجود المؤسسات التي تُعنى بقضاياهن يشكل معضلة أخرى تواجهها أولئك اللواتي يبحثن عن المساعدة. ولكن حتى لو كانت النساء على علم بالمؤسسات القائمة، فإن عدم ثقتهن في عمومهن في آليات الاستجابة غالباً ما يحول دون لجوئهن إليها. وفي هذا السياق، أشارت النساء إلى غياب المهنية في عمل المؤسسات المذكورة وعدم مراعاتها لسرية المواضيع التي يطرحتها أمامها. وفضلاً عن ذلك، عبّرت النساء عن خشيتهن من المعاملة التي تخلو من الاحترام أو من تعرضهن للمزيد من العنف إذا ما لجأن إلى آليات الاستجابة الرسمية. كما يدفع انعدام ثقة النساء في الجهاز القضائي واعتقادهن بأن الشكاوى التي يرفعنها أمامه لن تقضي إلى شيء بهن إلى التزام جانب الصمت.

ويدل واقع العديد من النساء اللواتي لم يكنَّ على علم بمهمة، أو حتى بوجود، بعض المؤسسات التي تقدم الخدمات المخصصة للمرأة - بما فيها مراكز الإيواء - على وجوب أخذ توصيتهن بإطلاق حملات للتوعية والتثقيف على محمل الجد. وقد أكدت هذه المؤسسات نفسها على هذا الغياب العام للوعي في أوساط النساء والفتيات خلال الاجتماعات التي عقدها معها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بصفة غير رسمية. كما أوصت النساء بأن تغطي حملات التوعية المجتمع بكافة أطيافه وشرائحه، وأن لا تقتصر على النساء والفتيات.

الشخصية، من أجل الخروج بتوصيات محدّدة حولها وإدخال التعديلات المطلوبة عليها بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية المرعية في هذا الجانب.

ونحن نأمل بأن الأطراف الفلسطينية المعنية سوف تستند إلى النتائج التي خلص هذا التقرير إليها وأن تنظر إلى هذه الدراسة باعتبارها خطوة أولى نحو إجراء المزيد من النقاشات الشاملة حول الاحتياجات الأمنية للمرأة الفلسطينية. كما يشجّع هذا التقرير الأطراف المحلية على إعداد إجراءات شاملة للتشاور مع النساء والفتيات من أجل إيجاد الحلول العملية والناجعة للمشاكل والمعضلات التي يواجهنها.

الحوار إسهامات مفيدة، حيث تستطيع عرض وجهات نظرها حول المشاكل التي تؤثر في نهاية المطاف على المجتمع الفلسطيني برمته.

إن القضايا التي تستعرضها هذه الدراسة والتوصيات التي جاءت على لسان النساء والفتيات الفلسطينيات تشير إلى ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث في مجال أمن المرأة الفلسطينية، كما يظهر ذلك جلياً من الافتقار إلى الإحصائيات حول العنف الذي تتعرض له النساء. وسوف تتيح الأبحاث الكمية التي تجرى حول هذا الموضوع للقائمين على إعداد السياسات تركيز الخطط التي يعدونها على احتياجات النساء. وبينما جرى التركيز على عدد من المشاكل والمعضلات خلال مراحل العمل على هذا البحث، إلا أن نطاقها لا يزال غير واضح.

وتتمثل إحدى أبرز النتائج التي خلص إليها هذا التقرير في المطالبة بإطلاق حملات للتوعية والتثقيف حول الاحتياجات الأمنية اللازمة للنساء. فقد أقرت النساء أنفسهن بعدم وعيهن بحقوقهن وبالمهمة التي تؤديها المؤسسات والمنظمات التي تقدم المساعدة للمرأة. كما شددت النساء والفتيات على افتقار تلك المؤسسات والمنظمات إلى الأدوات التي تمكّنها من الاستجابة لاحتياجاتهن على الوجه المطلوب. وحيث يتزايد الطلب على التدريب على القضايا المرتبطة بالأمن في الأراضي الفلسطينية، يعتقد مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بأنه يمكن التطرق إلى الاحتياجات الأمنية للنساء الفلسطينيات من خلال دورات تدريبية مخصصة لهذا الغرض.

وقد نشر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة مذكرةً حول "النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني"، وهي تشتمل على أدلة حول النوع الاجتماعي والشرطة، والنوع الاجتماعي والرقابة التي يمارسها المجتمع المدني، والنوع الاجتماعي والقضاء. وتأخذ هذه المذكرة في الاعتبار الطابع الخاص الذي يتسم بها كل قطاع أمني بعينه، وبالتالي فهي تنصح بتعديل الاستراتيجيات والتوصيات التي تتضمنها لكي تتواءم مع السياق المحلي الذي تطبق فيه. ويمكن استخدام هذا الإصدار كأداة في تدريب الأطراف المهتمة في الأراضي الفلسطينية، كمؤسسات المجتمع المدني، والوزارات وممثلي أجهزة الشرطة والقوات الأمنية.

وتستحق دعوة النساء الفلسطينيات ممن شاركن في حلقات النقاش عناية خاصة. وفضلاً عن ذلك، يستدعي التعقيد الذي يعترض النظام القانوني النافذ في الأراضي الفلسطينية دراسة واعية. فبالاستناد إلى هذا التقرير، قد يرغب الخبراء القانونيون الفلسطينيون بتحليل جميع القوانين المتعلقة بأمن المرأة، ولا سيما قوانين الأحوال

الملاحق

ملحق ١: مناقشات المجموعات البورية: الإستبيان

المقدمة
تستعرض الميسرة مقدمة موجزة تتوافق مع الغرض من الدراسة، وتشرح قواعد السرية التي تحكم حلقة النقاش.
السؤال الافتتاحي
هل يمكنك أن تقدّمي نفسك للمجموعة وأن تخبرينا بردة فعلك عندما وُجّهت إليك الدعوة للمشاركة في هذه الدراسة؟
السؤال التمهيدي
تقول الكثير من التقارير بأن الأمن يمثل مشكلة بالنسبة للمرأة الفلسطينية. ما رأيك في ذلك؟ (هل تعتقد أن ذلك صحيح؟)
السؤال الانتقالي
■ إذا سألت صديقاتك عن المخاوف التي تعترين بشأن أمنهن، فماذا يمكن أن يكون جوابهن؟
■ هل تستطيعين الجزم بأن النساء يشعرن بالأمن في مجتمعك؟ هل يمكنك تقديم أمثلة محددة على ذلك؟
الأسئلة الرئيسية
■ ما هو أكثر شيء تخاف منه النساء الفلسطينيات وهن في الشارع / في مكان العمل (أو المدرسة) / في البيت؟
■ (إذا لم يُذكر العنف في الإجابات المتقدمة) ماذا بشأن العنف في الحيز العام / في مكان العمل / في المدرسة وفي البيت؟ هل تقولين بأن النساء في مجتمعك يتملكن القلق من العنف؟
■ لمن تستطيع النساء الفلسطينية اللجوء للحصول على المساعدة إذا واجهن العنف؟
(للمتابعة)
■ إذا تعرضت صديقاتك للعنف، ما الجهة التي توصينهن باللجوء إليها للحصول على المساعدة؟ وما الجهة التي توصينهن بتجنب الذهاب إليها؟
■ ما رأيك في طريقة تعامل السلطات الفلسطينية مع العنف الموجّه ضد النساء؟ (للمتابعة: اطرحي سؤالاً محدداً حول الشرطة والمؤسسات الاجتماعية والمستشفيات والمحاكم، إذا لم تأت المشاركات على ذكر هذه الجهات)
■ ما رأيك في طريقة تعامل المؤسسات الأخرى (المنظمات غير الحكومية) مع العنف الموجّه ضد المرأة؟
■ ما الذي يجب القيام به لتمكين النساء الفلسطينيات من الشعور بقدر أكبر من الأمن؟
الأسئلة الختامية
■ في رأيك، ما هو أهم شيء ذُكر في هذه المجموعة اليوم؟
■ إذا أمكنك التحدث إلى مسؤولين في الحكومة، فما هو التغيير الذي توصينهم بتنفيذه من أجل توفير المزيد من الحماية للنساء؟
■ هل هناك أي شيء آخر تودين قوله ولم تحصلي على الفرصة لطرحة؟

ملحق ٢: قائمة تشمل بعض المنظمات التي تقدم خدمات للنساء الفلسطينيات*

المؤسسات الدولية	الخدمات	الموقع الإلكتروني	رقم الهاتف
منظمة التعاون من أجل السلام (ACPP)	تمكين المرأة	www.acpp.com/	+٩٧٢-٢-٢٤٠٩٨١٢
العمل ضد المجاعة	الصحة، إغاثة، مساعدة نفسية اجتماعية	www.actioncontrelafaim.org	+٩٧٢-٢-٥٨٣٥٧٣٩
منظمة هنريخ بول	تمكين المرأة	www.boell-ameo.org	+٩٧٢-٢-٩٦١١٢١
منظمة كير الدولية	الصحة، تمكين المرأة، مساعدة نفسية اجتماعية	www.care.org	+٩٧٢-٢-٥٨٣٤٠٦٩
مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)	الوعي، دفاع، حكم القطاع الأمني	www.dcaf.ch	+٩٧٢-٢-٢٩٥٦٢٩٧
اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)	مساعدة النساء داخل السجون، حماية	www.icrc.org	+٩٧٢-٢-٥٩١٧٩٠٠
الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)	الصحة، وعي، مساعدة نفسية اجتماعية	www.ippf.org	+٩٧٢-٢-٦٢٨٣٦٣٦
منظمة كونراد أدينوير	تمكين المرأة	www.kas.de/palaestina	+٩٧٢-٢-٢٤٠٤٣٠٥
منظمة أطباء العالم	الصحة، إغاثة، مساعدة نفسية اجتماعية	www.medecinsdumonde.org	+٩٧٢-٢-٥٨٣٨٥٥١
أطباء بلا حدود	الصحة، إغاثة، مساعدة نفسية اجتماعية	www.msf.org	+٩٧٢-٢-٥٨٢٧٤٢٢
منظمة أوكسفام (OXFAM)	الصحة، تمكين المرأة، مساعدة نفسية اجتماعية	www.oxfam.org.uk	+٩٧٢-٢-٦٥٦٦٢٣٤
مؤسسة انقاذ الطفل	وعي، مساعدة نفسية اجتماعية	www.savethechildren.org	+٩٧٢-٢-٥٨٣٦٣٠٢
أرض الانسان	مساعدة نفسية اجتماعية، وعي، بناء قدرة	www.tdh.org	+٩٧٢-٢-٥٨٣١٩٥٣
صندوق السكان التابع للأمم المتحدة (UNFPA)	الوعي، تمكين المرأة	www.unafpa.org	+٩٧٢-٢-٥٨١٧١٦٧
برنامج الأمم المتحدة للإنتاج (UNDP)	الوعي، تمكين المرأة	www.undp.org	+٩٧٢-٢-٦٢٦٨٢٠٠
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافية والعلمية (UNESCO)	الوعي، تمكين المرأة	www.unesco.org	+٩٧٢-٢-٢٩٥٩٧٤٠
صندوق أطفال الأمم المتحدة (UNICEF)	الصحة، تمكين المرأة، بناء قدرة، وعي	www.unicef.org	+٩٧٢-٢-٥٨٣٠٠١٣
صندوق تطوير المرأة التابع للأمم المتحدة (UNIFEM)	الوعي، تمكين المرأة	www.unifem.org	+٩٧٢-٢-٦٢٨٠٤٥٠
وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)	مساعدة نفسية اجتماعية، وعي، بناء قدرة	www.unrwa.org	+٩٧٢-٢-٥٨٩٠٤٠٠
برنامج الغذاء الدولي	الوعي، مساعدة اجتماعية	www.wfp.org	+٩٧٢-٢-٥٨٢٠٨٢٥
منظمة الصحة العالمية	الصحة، إغاثة، مساعدة نفسية اجتماعية	www.who.org	+٩٧٢-٢-٥٤٠٠٥٩٥
جمعية الشابات المسيحية	مساعدة نفسية اجتماعية، وعي، بناء قدرة	www.ywca-palestine.org	+٩٧٢-٢-٦٢٨٢٥٩٣

* هذه القائمة تشمل بعض المؤسسات الفاعلة في القضايا النسوية، والتي لها مراكز في كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة أو بعضها.

رقم الهاتف	الموقع الالكتروني	الخدمات	المؤسسات الحكومية (الضفة الغربية)
+972-2-2982256	www.mohe.gov.ps	الوعي، تدريب	وزارة التربية والتعليم العالي
+972-2-2408690	www.moh.ps	الرعاية الصحية الأساسية، التوعية	وزارة الصحة
+972-2-2405641	-	المساعدة الإجتماعية وتمكين	وزارة الشؤون الإجتماعية
+972-2-2429873	-	تسجيل الجمعيات، حماية	وزارة الداخلية
+972-2-2423315	-	سياسات، دفاع، حماية، المساعدة القانونية،	وزارة شؤون المرأة
+972-2-9846529	www.pal-plc.org	تشريعات و دعم	المجلس التشريعي الفلسطيني
+972-2-2985822	www.palpolice.ps	تنفيذ القانون، حماية	الشرطة
+972-2-2969930			

رقم الهاتف	الموقع الالكتروني	الخدمات	المؤسسات الحكومية (قطاع غزة)
+972-8-881993	www.moi.gov.ps	دعم وتمكين لمجالس النساء	وزارة الداخلية
+972-8-2846949	www.moh.gov.ps	الرعاية الصحية الأساسية	وزارة الصحة
+972-8-2846939			
+972-8-2865200	www.mohe.ps	الوعي	وزارة التربية والتعليم العالي
+972-8-2828814			
+972-8-2841740	www.mowa.gov.ps	المساعدة القانونية، دفاع،	وزارة شؤون المرأة
+972-8-2841640			
-	www.mosa.gov.ps	المساعدة الإجتماعية و تمكين المرأة	وزارة الشؤون الإجتماعية
-	www.plc.gov.ps	تشريعات	المجلس التشريعي الفلسطيني
-	www.police.ps	حكم القانون، حماية	الشرطة

رقم الهاتف	الموقع الالكتروني	الخدمات	المنظمات الغير حكومية المحلية ومراكز بحوث
+972-2-2424879	www.pal.arc.org	تمكين المرأة	جمعية تنمية المرأة الريفية
+972-2-2981728	-	إيجاد الأعمال، تعليم، مساعدة إجتماعية	جمعية النساء
+972-2-2956853	-	الوعي، تمكين المرأة، دفاع	جمعية تطوير النساء الفلسطينيات (النهضة)
+972-2-2964571	www.qou.edu	البحث، وعي، بناء قدرة، تعليم	جامعة القدس المفتوحة
+972-2-2954903	www.aldameer.org	المساعدة القانونية، دفاع،	جمعية الضمير لحقوق الإنسان
+972-2-2954903	www.alhaq.org	المساعدة القانونية	الحق
+972-2-2400406	www.al.huda.org	الصحة، مساعدة إجتماعية	جمعية الهدى النسوية
+972-9-2381717	www.almanhal.org	المساعدة القانونية، وعي، مساعدة نفسية إجتماعية	المنهل مركز ثقافي للنساء والأطفال
+972-8-2820447	www.almanhal.org	الوعي، حقوق النساء	مركز الميزان لحقوق الإنسان
+972-2-2954532	www.nafaqa.pna.ps	دفاع عن حقوق المرأة	صندوق النفقة الفلسطيني

المرأة الفلسطينية والأمن

رقم الهاتف	الموقع الإلكتروني	الخدمات	المنظمات الغير حكومية المحلية ومراكز بحوث
+٩٧٢-٢-٢٩٨٤٧٨٢	www.awcsw.org	الوعي، دفاع، إيجاد أعمال	جمعية اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي
+٩٧٢-٢-٢٩٦٥٨٤٣	-	الوعي، حقوق النساء	جمعية إتحاد النساء العربيات
+٩٧٢-٢-٢٤٠٢٤٣٣	-	مساعدة إجتماعية بناء قدرة، مشاريع صغيرة	أصالة
+٩٧٢-٢-٢٩٨٢٩٥٩	http://home.birzeit.edu/wsi	البحث، وعي، بناء قدرة، تعليم	جامعة بيرزيت / مركز دراسات المرأة
+٩٧٢-٢-٢٣٤٧٢٢٩	-	الوعي	مركز الدراسات النسوية
+٩٧٢-٢-٢٤٠٩٤٧٣	http://cldc.org	الوعي، بناء قدرة، تمكين المرأة	مركز حريات للدفاع عن الحقوق المدنية
+٩٧٢-٩-٢٣٣٠٣٣٣	-	الوعي، بناء قدرة، حماية	جمعية الدفاع عن الأسرة
+٩٧٢-٢-٢٩٦١٤٧٢	-	مساعدة إجتماعية بناء قدرة	فاتن
+٩٧٢-٢-٢٤٠١٠٩٣	www.gupw.net	الوعي، تمكين المرأة	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
+٩٧٢-٢-٢٤٠٧٥١٧	-	الصحة، وعي	لجان العمل الصحي
+٩٧٢-٢-٢٤٠٢٨٧٦	www.inash.org	قدرة / بناية، مساعدة إجتماعية	جمعية إنعاش الأسره
+٩٧٢-٢-٢٩٨٠٥٥٠	www.pmracs.ps	الصحة، مساعدة نفسية اجتماعية، وعي	جمعية الإغاثة الطبية
+٩٧٢-٢-٢٩٧٤٥٦٤	www.pgftu.ps	التحويل، مساعدة إجتماعية	لإتحاد العام لعمال فلسطين
+٩٧٢-٢-٢٩٦١٠٦٦	www.ptcdb.edu.ps	التدريب، تعليم	كلية فلسطين التقنية
+٩٧٢-٢-٢٤٠٦٦٩٧	www.pchr.org	الوعي، مساعدة قانونية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
+٩٧٢-٢-٢٩٦٥٩٨١	www.pcpd.org	الوعي، بناء قدرة، تمكين المرأة	المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية
+٩٧٢-٢-٢٩٥٩٦١٨	www.panoramacenter.org	الوعي، بناء قدرة، حقوق النساء	المركز الفلسطيني لنشر الديمقراطية وتنمية المجتمع
+٩٧٢-٢-٦٢٨٣٦٣٦	www.pfppa.org	الصحة، وعي	المركز الفلسطيني لنشر الديمقراطية وتنمية المجتمع
+٩٧٢-٢-٢٩٦٠٢٤١	www.pichr.org	الوعي، حقوق النساء	اللجنة المستقلة الفلسطينية لحقوق الإنسان
+٩٧٢-٢-٢٩٨٩٤٩٢	www.miftah.org	الوعي، حقوق النساء	المبادرة الفلسطينية لترقية الحوار والديمقراطية العالمية
+٩٧٢-٢-٢٩٦٠٢٨٥	www.muwatin.org	البحث، وعي	المعهد الفلسطيني لدراسة الديمقراطية (مواطن)
+٩٧٢-٢-٢٩٦٣٨٤٨	www.pngo.net	الوعي	شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (بنغو)
+٩٧٢-٢-٢٤٠٦٥١٥	www.palestinercs.org	الصحة و مساعدة نفسية اجتماعية، حماية، إغاثة	جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية
+٩٧٢-٢-٢٤٠٦٤٦٨	www.pwrdc.ps	البحث، وعي، بناء قدرة	مركز المرأة الفلسطينية للبحوث والتوثيق
+٩٧٢-٢-٢٩٨٦٧٦١	www.pwwsd.org	الوعي، مساعدة إجتماعية وقانونية وبناء قدرة	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتطوير
+٩٧٢-٢-٥٣٢٤١٢٢	www.sawa.ps	مساعدة نفسية اجتماعية، حماية	مركز سوا

المنظمات الغير حكومية المحلية ومراكز بحوث	الخدمات	الموقع الالكتروني	رقم الهاتف
اتحاد لجان العمل الزراعي	تمكين المرأة، بناء قدرة	www.uawc.pal.org	+972-2-2425893
طاقم شؤون المرأة	الوعي، بناء قدرة، تمكين المرأة	www.watcpal.org	-
مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي	المساعدة القانونية، نُصَح نفسية اجتماعية	www.wclac.org	+972-2-2956146

المنظمات الغير حكومية المحلية (قطاع غزة)	الخدمات	الموقع الالكتروني	رقم الهاتف
جمعية أبناء البلد	المساعدة الإجتماعية	www.abnaa-albalad.org	+972-8-2482471
جمعية البيت الصامد	مساعدة نفسية اجتماعية، صحة	www.assamed.org	+972-8-2828724
جمعية العطاء الخيرية	تمكين المرأة، وعي، إغاثة	www.givegaza.org.ps	+972-8-2482130
جمعية الثقافة والفكر الحر	الوعي، إغاثة	www.cfta.ps.org	+972-8-2051299
برنامج غزة للصحة النفسية	مساعدة نفسية اجتماعية، تمكين المرأة	www.gcmhp.net	+972-8-2888523
جمعية الحنان للتنمية الإجتماعية والثقافة	الوعي	www.hanancoo.org	+972-8-2068330
المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (فرع غزة)	الوعي، بناء قدرة، مساعدة قانونية	www.pcdcr.org	+972-8-2847488
جمعية المجد النسائية	الوعي، بناء قدرة، مساعدة قانونية	www.almajdps.org	+972-8-2552569
جمعية الخريجات	الوعي، دفاع، إيجاد أعمال	www.graduates74.net	+972-8-2875918

مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

المكتب الرئيسي، جنيف

بريديا

Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)
P.O.Box 1360
CH-1211 Geneva 1
Switzerland

للزوار

Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF)
Rue de Chantepoulet 11
CH-1201 Geneva 1
Switzerland

تلفون: +٤١ (٠) ٢٢ ٧٤١ ٧٧ ٠٠

فاكس: +٤١ (٠) ٢٢ ٧٤١ ٧٧ ٠٥

مكتب رام الله

شارع المعارف ٣٤

رام الله / البيرة

الضفة الغربية، فلسطين

تلفون: +٩٧٢ (٢) ٢٩٥ ٦٢٩٧

فاكس: +٩٧٢ (٢) ٢٩٥ ٦٢٩٥

مكتب بيروت

مركز جفينور - بلوك ج - الطابق السادس

شارع كليمنصو

بيروت

لبنان

تلفون: +٩٦١ (٠) ١ ٧٣٨ ٤٠١

فاكس: +٩٦١ (٠) ١ ٧٣٨ ٤٠٣

www.dcaf.ch